والمعنى المفرد في اللغة ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا
والمراد من الوضع هنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول
فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه
على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي
قيوده كالفصل فاللفظ احتراز به عن الخطوط والعقود والاشارات
والنصب وغيرها وضع لمعنى [illegible] المهملات وهي الالفاظ
الغير الدالة على معنى بالوضع وقوله مفرد احتراز عن المركبات نحو زيد
قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم
والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد والرجل وضرب ومن وقد
[illegible] الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان [illegible] المراد بالمعنى
[illegible] معنى لفظا او غيره ولقائل ان
ان يقول انه يشكل [illegible] موضوعة لالفاظ مركبة كلفظ الخبر
والجملة فان لفظ الخبر والجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو
ويمكن ان يجاب [illegible] قائم ان لفظ الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد
قائم وذهب عمرو بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو
مركب من شأنه ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا
الجواب بعينه [illegible] ل ولئن سلمنا ان مثل الخبر موضوع

لمثل زيد قائم وذهب عمرو ولكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم
دلالة جزء لفظه الخبر على جزء معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قائم مركب
الدلالة جزءه على جزئه ولا يمتنع بان يكون المبني مفردا والمعنى مركبا
ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فان قائما منها يدل على جزء معنى قائمة
وهو ذات موصوف بالقيام والتاء على الجزء الآخر وهو التانيث فيكون
مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجا[illegible] نع دلالة قائم في قائمة على
معنى فضلا عن ان يدل جزء معنى غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ
للقائم الذي هو الدال على المعنى المذكور والنزاع يدل على انه لا يدل على معنى
انه لو دل عليه يلزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو ممتنع قه وهي اسم
وفعل وحرف [illegible] تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول
اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الاول الفعل [illegible] الاسم انما
انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى في
نفسها او لا يدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فاما ان تقترن باحد الازمنة
الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل
فان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه ان الحرف
له معنى ولكن ذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان
معناه الابتداء والابتداء متعلق [illegible] غيرها لا بد

من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو وان صح
ان يقال معناه ان الحرف مشروط في الدلالة على معناه ذكر متعلقه وجوبا لا بد وعليه
النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيه ذلك الا انه انما جيء به للتوصل في
جعل الجنس صفة للمبني فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على معناه قه
وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف
حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد
الفصول المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصلها معلومان مع تقييد
الجنس بالفصول فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس
والفصل مع تقييد الجنس بالفصل قه الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد قوله ما تضمن
كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد
لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد
بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فائدة تامة ليصح السكوت
عليها نحو قام زيد واكرم امر المخاطب ولمثل اكرم ولمثل كلام مركب اكثر من
كلمتين لكونه مع احد ضمنه ولذا قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب
لزم ان يكون الا خارجا عن الحد الى في الاسمين اي اسم وفعل ولا ينتقض الحد
بمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد
لانه ليس فيه الاسناد بالتعيين المذكور لانه لا يصح السكوت على قائم ابوه قه ولا يتأتى

ذلك الا في اسمين او في اسم وفعل اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب
من اسمين نحو زيد قائم او في فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من
هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا تزيد على
ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين
والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف
ولا يحصل الكلام لا يمكن الا من هذين الا من الستة وهما المركب من اسمين والمركب
من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد يقتضي
المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب
تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة والكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما
موجودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع احدهما الاسم مسندا ومسندا اليه
وفي المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير
موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في المركب من الفعلين
فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد
من المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند
او المسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب من الفعل
والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يقع
مسندا ولا مسندا اليه قم الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة

الثلثة فقوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على
الزمان نحو رجل وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم والامس وما مدلوله معنى
مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة
دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين
نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال لان دلالته عليه ليست باولية لانه
اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي
ان تعرف ايضا ان المراد من الاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع
لئلا يتوهم عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب غدا او مضروب
امس فلان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوهم ايضا النقض
بيضرب المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما
هو بسبب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس
عند السامع ولقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه
منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق المحدود
والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب لكونها دالة على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة

ويمكن ان يجاب عنه بان يق لما قسم الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم
كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الى آخره لكن حذفت الكلمة اعتمادا
على فهم المتكلم فاذا سقط كل واحد من النقيضين اما الاول فلانه لا يصدق
على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان الخطوط
والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة ولقائل ان يقول لا نسلم انه ان
يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين
وايا ما كان ينتقض حد الاسم والفعل اما اذا اريد به واحد بعينه فلانه يلزم
منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان اريد
به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي
مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان
يكون الحد جامعا ومانعا هف وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير
معين بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين او بعدم التعيين لا يق لقائل
ان يعود ويقول لا جائز ان يراد به واحد من غير تقييد بالتعيين او عدم
التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما
لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين صدق
عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز
اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم يعتد به ولم يلزم بذكر حد الاسم ههنا مع قوله

من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار لان ذكره ههنا بالمطابقة
وهناك بالالتزام قه ومن خواصه الى آه اعلم ان الخواص جمع خاصة و
وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة با
النسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب ~~او في بعض افراده~~
~~كالكاتب~~ بالفعل بالنسبة اليه واعلم ان معرفة الاسم يكون بالحد ويكون
بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد
صدق المحدود مثلا اي كلمة صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن
ای الاسم
باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود
صدق الحد يعني ان كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما صدق خاصة الشيء
صدق ذلك الشيء مثل اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انه اسم وغير
منعكسة لانه لا يمكن ان يق كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء منعكسة ر
لم يصح دخول اللام عليها كالذا وغيرها وانما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير
شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه اشار الى كثرة فنقول ر
خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المص لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا
وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة دخول لام التعريف
وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف لانه
خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب ودخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل

تنبيه على ان اصل الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية
للاعراب فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل
الفعل على سبيل الحكاية كاني زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد والتنوين والمراد
بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل
الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير والتنوين العوض من
المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلاً
على امكنية الكلمة التي تدخل عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا
التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة
نحو سيبويه وسيبويهٍ تا فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة وصه اي اسكت
السكوت الآن وصهٍ اي اسكت سكوتاً وقتاً ما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفرق
نحو بين كونه معرفة ونكرة واما التنوين العوض من المضاف اليه كالتنوين الذي
في يومئذٍ لان في يوم اذ كان كذا وكذا فلما حذف المضاف اليه عوض من المضاف اليه
التنوين ولان الفعل لما لم يضف الى شيء لم يحذف عنه المضاف اليه ولم يعوض التنوين
عنه لم يدخله التنوين عوضاً من المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي
في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي في مسلمين على ما يجيء في بابه ولما لم يجمع
الفعل ولم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصاً بالاسم بل يدخل الاسم
والفعل والحرف فالمراد من التنوين في قوله والتنوين سوى تنوين الترنم واما العلامات
المعنوية فالاسناد اليه اي كونه مسنداً اليه وانما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل الفعل

عن التنوين ل

لان الفعل

ص ٥

لان الفعل مسند اليه شيء دائماً فلو وقع مسنداً اليه لزم ان يكون مسنداً ومسنداً اليه في
حالة واحدة وهو غير جائز والاضافة اي كونه مضافاً بتقدير حرف الجر وانما لم يضف
الفعل الى شيء لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف ولا يجوز اضافته للتخصيص
او للتعريف لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما زائدان على الكلمة والفعل لا يحتاج
الى هذا الزائد لا فادته بدونه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان اضافته للتخفيف انما هي بحذف
التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف
وانما قيدنا بالاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظاً لا تقديراً قه وهو معرب ومبني اي الاسم معرب
ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العامل لفظاً او تقديراً او لا يختلف
فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني قه المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
اعلم ان قوله المركب احترازه عن الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها كالاعداد وسائر
الاسماء وهو من المبنيات ايضاً نحو هؤلاء في قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل
خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابهاً للمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني الاصل الفعل
الماضي وامر المخاطب والحروف ه اعلم ان المعرب انما يكون معرباً بالشرطين احدهما
وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فتعرض له بقوله المركب والثاني عدمي
وهو انتفاء المانع وهو عدم المشابهة لمبني الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه مبني الاصل و
لقائل ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل

صح المعرب والمبني

لامتناع مشابهة الشيء بنفسه وجوابه ان نقول لما دل الحد على ان المعرب ما لم يشبه مبني الاصل
فدلالته على انه ليس بمبني الاصل اولى ولان تقدير الجواب هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم فح لم يتوجه الاشكال ❊ واعلم ان في قوله المعرب
المركب تساهلا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي
المعرب الذي ركب مع غيره ❊ والمراد من التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه
النقض بمثل غلام زيد فان الغلام مركب مع غيره زيد لم يشبه مبني الاصل مع ذلك غير
المعرب لعدم الاسنادي فيه ❊ فعليك ❊ والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل تركيب م
هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل
الماضي ❊ وامر المخاطب في لحوق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي
في ❊ وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدا ❊ وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة
غير موجبة للبناء ❊ فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه
يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما صرح
به في علة بنائه ❊ وهو ليس بمبني الاصل على تقدير كم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس
كذلك قلنا لا نم انه ليس يشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو
مشابه للكاف الذي هو في ذلك واياك فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك واياك بان
المشابهة للمشابهة للشيء مشابه لذلك الشيء ❊ وهذا الكاف هو حرف لا نم لا نم ان المشابه
للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين لانا نقول لا نقابر ههنا لانه

يشبه الكاف التي في ادعوك في الافراد والخطاب ❊ ووقوعه موقعه ❊ وهذا الكاف يشبه
الكاف التي في ذلك واياك في الافراد والتعريف ❊ وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون
المنادى المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب ❊ فهذا القدر
كاف في ايجاب البناء فيكون مشابها لمبني الاصل ❊ واعلم انه لو قيل ابتداء بني المنادى
المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب ❊ لم يتوجه النقض المذكور
على التعريف اصلا ❊ م ❊ وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي حكم
المعرب وخاصته ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا
ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى اصله فتي ورأيت فتى اصله فتيا ومررت بفتى
اصله فتي قلبت الياء في الاحوال الثلث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الا
❊ وانما لم يختلف آخره لفظا لوجود الالف في آخره وامتناع قبول الالف في آخره
وانما قال يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف في الوسط او في غير الآخر لم يكن من خواص
المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم يقول جاءني امرء وابنم ورأيت
امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم ❊ وانما جعل الاعراب في آخر المعرب كالوصف للمعرب
كما يذكر الموصوف بعد الفراغ عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ من المعرب ❊ وانما
قال لاختلاف العوامل احترازا من اختلاف الحركة لا لاختلاف العوامل فانه لا يكون من
خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد ❊ واعلم انه قال في شرح
هذا الكتاب انما لم يعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة ❊ وهو الذي يختلف آخره باختلاف العوامل

لفظاً او تقديراً لانه يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب
ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العامل واثبات هذا الحكم له
انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما
هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بانا لا نسلم ان الغرض من
تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض
من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع الاسماء ليطلق بعد ان عرف
ان احد نوعيه يختلف آخره باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف
العامل باستعمال العرب قه الاعراب ما اختلف آخره به اى الاعراب هو الذى به يحصل
اختلاف آخر المعرب اى الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة
والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء كما فى اسماء
الستة اعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب
فلئلا يدخل فيه العامل والمعانى المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف فلا يسمى اعرابا و
اما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو حمل
السبب على السبب التام لكان اوجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء على ان
الاسم موضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل لحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب
الاختلاف آخر الكلمة قه ليدل على المعنى المعتورة عليه متعلق باختلف فى قوله ما اختلف
آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب فى الاسماء وهى انه لما كان فى الاسماء معانٍ

مختلفة

مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعانى بعضها
عن بعض نحو ما احسن زيداً وما احسن زيدٌ وما احسن زيدٍ فان معنى الاول اى شيء احسن
زيداً ومعنى الثانى ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اى عضو من اعضاء زيد واى خلق
من اخلاق زيد احسن فاذا قلت ما احسن زيد بسكونها لا يعلم اهو الاول ام الثانى ام الثالث
فاذا حركتها يتميز البعض من البعض ومعنى المعتورة المتداولة يعنى اعتوره الشيء
اذا تداوله قه وانواعه رفع ونصب وجر اى انواع اعراب الاسم رفع ونصب
وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ذكر احوال الاسم والجزم ليس من
انواعه قه فالرفع علم الفاعلية الى آخره انما قال الرفع علم الفاعلية الى آخره انما قال
الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده فى غيره
كالمبتدا وغيره بل علم للفاعل وللاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتدا والخبر واسمى
كان وما وغيرهما ولهذا لم يقل النصب علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافة لكونها
علما للاضافة ولا يوجد فى غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد بقولنا الجر علم الاضافة
انه علم المضاف اليه قه والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اى العامل
ما به يحصل المعنى المقتضى للاعراب يعنى ان العامل هو سبب مقتضى الاعراب
فالعامل شيء والمقتضى للاعراب شيء آخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام
المعنى م
والمقتضى للاعراب هو الفاعلية وهى انما حصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه
يخرج منه عوامل الفعل لان عامله ليس بسبب لمقتضى اعرابه وجوابه انه ذكر حد عوامل

الاسم ق فالمفرد المنصرف الى اخره اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير
هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف
فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة
ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف
ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركته ذلك الاعراب
فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب
مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف
مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام لكل قسم منها مشترك في نوع واحد من
الاعراب ق فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة
وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت
بزيد ورجال وانما اعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما
لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن
اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة
ولقائل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة لمن يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة
رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع
واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم

المكبرة

ليس م

المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل
غلام زيد ليس بمفردة بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه
يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف
لذكر احكامها بعد واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير
الاسماء الستة ق جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع السالم بالضمة
ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جائز جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم
فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره لما يجيء فجعل ههنا كذلك لئلا
يلزم للفرع مزية على الاصل ق غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف
بالضمة ونصبه وجره بالفتحة لما يجيء تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما وانه
غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المص كما ذكره في بعض كتبه وبمثل
جوار حال الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان مفتوحا كالفتحة
ق اخوك وابوك وحموك الى اخره وانما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف لكونها
مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورايت
ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة
الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري نحو جاءني ابي ورايت ابي و
مررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط اخر وهو مكبرة لانها لو كانت
مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك

وهذا النوع جارٍ على خلاف الأصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما
جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف يصلح ان يكون اعرابا من
غير الحركات بان يحصل نقل حركته الى ما قبله حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك
نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل قلب حال النصب نحو رأيت
اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رأيت اباك
وبان يحصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك
اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلب الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر
واثنان الى آخره اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف
حالة الرفع والياء حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان كلاهما واثنان و
رأيت الزيدين كليهما واثنين ومررت بالزيدين كليهما واثنين
وانما قيد كلا بكونه مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك
بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
وانما اخر ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد بالمثنى
اسم معرب الحق بآخره الف او ياء ونون وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك قوله
جمع المذكر السالم والو وعشرون الى آخره اعلم ان جمع المذكر السالم والو و
عشرون الى التسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول

جاءني

جاءني الزيدون والو مال وعشرون ورأيت الزيدين واولي مال
وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد الو و
عشرون واخواتها بالذكر لانها ليست بداخلة في جمع المذكر السالم لان المراد
بجمع المذكر السالم اسم معرب الحق بآخره واو ونون او ياء ونون وظاهر ان
الو وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم نجز
ان يكون عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق
عشرون على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مغايرة للواحد لكنه ليس كذلك و
لوجب ان يكون عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد معين و
لا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب
المثنى والمجموع جار على خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما
بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب
المجموع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى
والمجموع فرعان على الآحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
واعراب بعض الآحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف
لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جائز ولانه كان في اواخرهما حروف
وهي علامة التثنية والجمع يصلح ان يكون اعرابا فجعل اعرابهما بالحروف
لان الحروف بغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما

القياس في الوجه الثاني فعلى ان حروف الاعراب ثلثة وللاعراب ستة ثلثة للمثنى
وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابها حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة
الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رأيت
زيدا لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب
ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف
على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف تقع ضميرا
المرفوع للمثنى نحو يضربان واضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو
ضمير المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء
وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون
دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب مخرجهما
لان الفتح من اقصى الحلق والكسر وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف
والياء في المثنى الاعراب وكل واحد منهما وفتح ما قبل الياء مع النون عوض وبدونها علامة
التثنية والواو والياء في الجمع الاعراب وكل واحد منهما وكسر ما قبل الياء مع النون و
بدونهما علامة الجموع فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة فقط
وليس النون عوضا من الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب قوله التقدير فيما
تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين

احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب
لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة
وهي اسماء في آخرها الف مقصورة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني فتى و
ورأيت فتى ومررت بفتى اصله فتي فتيا فتي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلث وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف
في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نم وجود الالف في فتى
لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والاضافة ظ واما
حال التنكير فمقدر لهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر جمع
المؤنث السالم والمضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر
الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء وح يمتنع اعراب لفظا اما
الرفع والنصب فظ لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة فكذلك
لامتناع الحركة حرف الواحد بحركتين ~~مختلفين عينا الكسرة~~ منهما مثلين لا يقال
لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة
موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متأخرة عن التركيب فيكون
غير كسرة الاعراب وما بالذات يتقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب وانما
قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري في حالتي الرفع والنصب
دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المص انه تقديري في الاحوال

مختلفتين صح

الثلث لما ذكرناه اما المستنقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي
اسماء في اواخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب
تقول جاءني قاض اصله قاضي ومررت بقاض اصله بقاضي استثقل الضمة والكسرة
على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة
وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب رأيت
قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثاني في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان
اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت
الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء تخفيفا
وابدلت ضمة ما قبلها فتحة قبل الواو وكسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي
لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وههنا كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري
في اي صورة فما سواه لفظي لا يحتاج اليه فما سواه مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد
المنصرف والجمع المكسر الى آخره لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الى متناول للفظي و
التقديري لان اعرابها بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا
غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير المنصرف
اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام
علتين والعلل التسع ما ذكر في البيتين وانما قال هذا القول تقريب لان في عدد
العلل خلافا وقال بعضهم انه تسع وقال بعضهم انه اثنان الحكاية والتركيب وقال

وسبقت

بعضهم

بعضهم انه احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث لخوارزمي ومراعاة
الاصل لاحمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب مما ذكره غيره
او يكون المراد من قوله وهذا القول تقريب ان القول بان كل واحدة
من العلل التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي لان كل واحدة منها ليست بعلة تامة لمنع
الصرف ولا يوجد منع الصرف مع كل واحد منها وليس كذلك او يكون المراد به ان
ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المبتدي وزائدة في البيت منصوبة على انها
حكاية عن حاله في مثل قولنا يمنع الاسم الصرف النون زائدة اذ لا عامل ههنا
ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدا وهو النون لان الجملة
وهي قولنا النون زائدة ليست لسبب منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون
لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها
ذكره بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه العلل التسع
فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع
التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم
تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم
فرع على لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون
المزيدتان واختلف فيه فقال البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهته لالفي التانيث
من حيث انه لم يكن فرعا لشيء وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا بالمشابهة

وقد يكون فرعاً على ما زيد عليه وزن الفعل فرع وزن الاسم فكما ان
الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما
فرغ المص عن ذكر العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر
الى آخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة
للتأنيث اللفظي والعلمية وزينب للتأنيث المعنوي والتعريف وابراهيم للعجمة
والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف
والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قه وحكمه ان لا كسر ولا تنوين
اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصاً
في الاسم بالجر لو كان منصرفاً ولهذا سميت لوجود امرأة بمسلمات كان حالها في الاعراب
حال كونها منصرفة قبل التسمية لي انها غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر
مع انه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا يحذف
من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضاً لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كالفعل
في سائر المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف
من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف و
هذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما منع التنوين والكسر لما لانه شابه
الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه
الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير المنصرف علتان

كل واحد

كل واحد منهما فرع لشيء آخر كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين
لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب
ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في
الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة قه ويجوز صرفه
للضرورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لاحد السببين احدهما ضرورة
الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون
منصرفا ومثاله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني
تناسب الكلام كقوله تع سلاسلاً واغلالاً وسعيراً فان سلاسلا غير منصرف للجمع و
لزوم الجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله منونا صرف ونون ايضا
للتناسب لان التناسب مقصود مهم عندهم قه وما يقوم مقامها الجمع والالف التأنيث
او ما يقوم مقام العلتين الجمع والالف التانيث المقصورة نحو حبلى وبشرى والممدودة
نحو حمراء وانبياء وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من
تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام
العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما الجمع وانما قام الجمع مقام
العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير
صيغة الجمع ان لم يمتنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لانه لو كان
الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل حمر جمع احمر غير منصرف للجمع و

والتصغير لانا نقول لا نم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة
لمنع الصرف ولا يكون مع الصيغة كك والثانية الفا التأنيث وانما قام الف الصيغة م
التأنيث مقام العلتين لان التأنيث بمنزلة علة وكون التأنيث لازما للكلمة غير مفارق
عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان تم فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية الى اخره
اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي
والاخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد قياس
غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء اخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد
وثني ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس غير منع
الصرف يدل على ان اصله شيء اخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى
العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد
وثنا ومثنى عن اثنين اثنين وثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة
فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع واما
فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر هل يجيء ام لا ففيه
خلاف الاصح انه لا يجيء لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه افعل التفضيل
وقياس افعل التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولام الاضافة ان يكون على صيغة
افعل من وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولام الاضافة فوجب ان يكون على صيغة
اخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن اخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمع

جمعاء

وجمعاء م

جمعاء فعلاء غير صفة وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع صحراء
على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع
ولم يقل جماعى او جمعاوات علم انه معدول عن جماعى او جمعاوات تم او تقديرا
اي العدل التقديري اذا نظر الى الاسم المعدول لم يوجد قياس يدل على ان اصله
شيء اخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية تقدر فيه العدل حفظا
لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر انه
اذا نظر اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه
سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل فيه وامتناع تقدير غيره فيه حفظا
لقاعدتهم تم واما باب قطام ففيه الخلاف وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية
والتأنيث فلم يوجب الضرورة تقدير العدل والذي يمكن ان يأتي في توجيهها ان فعال
مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء فهو معرب غير منصرف
فان كان في آخره راء نحو حضار ووبار فمبني وليس فيه الا السببان وهما العلمية
والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة لتحصيل موجب
البناء فلما قدر العدل فيما آخره راء وقدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا
لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة هذا الكتاب معروفة على المص
ولم يكن فيها لفظة قطام مثالة قال فيها حذفها فقال حذفتها المص عند قراءة بعض
المشتغلين عليه لعدم مطابقتها للمقصود تم الوصف شرطه ان يكون في الاصل مطابقتها م

اى شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفاً فى الاصل فلا تضره غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضية ولاجل ان شرط
الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا فى الاصل صرف اربع فى قولنا مررت
بنسوة اربع فان اربعاً فيه وزن الفعل فلو كان الوصف العارض مانعاً من الصرف
لكان اربع غير منصرف للعلتين فيه فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف ولانه
ان شرط وزن الفعل المانع فى الصرف منتف فى اربع لان شرطه ان لا يقبل الهاء
وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التى فى اربعة ليست للتانيث بل علامة
التذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة فى الاصل
ثم جعل اسما للحية وارقم صفة فى اصل الوضع ثم جعل اسماً للحية وكذا ادهم صفة
فى اصل الوضع لشئ فيه سواد ثم جعل اسماً للقيد فاسود وارقم وادهم صفات
فى الاصل ثم صارت اسماً بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
مضرة فى تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنها غير
منصرف فلم تضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قه وضعف منع افعى للحية
الى آخره اعلم ان فى افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما
منع الصرف لتوهم الخبث فى افعى اى خبث وكون الاجدل من الجدل وهو القوة
وكون الاخيل من التخيل فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن

ثابت

صد ١٢

ثابت ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا ومذهب الثاني
الصرف لعدم العلم بكونها صفات فى اصل الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال
وضعف منع افعى للحية واجدل واخيل قه التانيث بالتاء شرطه العلمية الخ اى شرط
التانيث بالتاء فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التاء فى
معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة
فى قولنا مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف فيها والتانيث بالتاء من غير العلمية
وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان
العلمية ليست بشرط فيه قه والمعنوى كذلك اى وشرط التانيث المعنوى فى منع الصرف
ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث فى معرض الزوال فلا يكون لانها
لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح فى قولنا مررت بامرأة جريح مع
تحقق الوصفية والتانيث المعنوى ووزن الفعل فيه من غير العلمية ولذلك صرف
اربن مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوى ووزن الفعل فيه من غير العلمية قه و
شرط تحتم تاثيره الخ اى وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور
الثلثة وهو ان يكون زائدا على ثلثة احرف او وسطه متحركا او يكون العجمة فيه لانه
لو انتفى هذه الامور الثلثة باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة
فيكون فى غاية الخفة فغاية خفته يقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق فى الاسم
الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه وهند يجوز صرفه لانتفاء

شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التأنيث والعلمية اتفاقا
اي شرط جواز منع صرفه وزينب يجب منع صرفه لوجود العلتين مع شرط وجوب
منع صرفها وهو الزيادة على ثلثة احرف وسقر يجب منع صرفها لوجود العلتين
مع شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط فيه وجور يجب منع صرفها
لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو العجمة وانما خص المعنوي بهذا
الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط
ولقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحركا الاوسط
تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور
شرط تحتم التأثير تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات
مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان المراد بالتاء
في قوله التأنيث بالتاء شرطه هو التاء المتمحض للتأنيث فالتاء في ذات وشاة ليست
كذلك لانهما بدلان عن شيء قوله فان سمي به مذكر اي فان سمي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف
لم يكن فيه تأنيث ح لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما
لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن علامة التأنيث وعن قائم مقام حرف التأنيث
وهو حرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم مقام حرف لانك قد ما تصغير عقرب وعقرباء
وعقرب بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء
التأنيث

التأنيث لظهرت حينئذ التاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر
انتفى التأنيث فيه لانتفاء شرط الصرف وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وقدم
من سقوط ثلاثة اذا سمي بهما مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع
صرفهما ولهذا فان كراع غير منصرف مع كونه اسما للخيل فان قيل يلزم مما
ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكون تأنيثه معنويا مثل عناق
قلنا لا نسلم ان التاء نية في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها
خمسة
ان تكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علمية لان المعارف
وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها وما
سوى العلم غير مانع من الصرف اما التعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيين
وباب غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف
الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين
فبالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان
التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التوكيد
اما اذا اعتبر في شرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف
التوكيد وهو ما يتقدر باللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل
والتعريف فاعتباره اولى لاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف
التأكيد تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد علامة لها واليه ذهب ابو علي الفارسي

فعلى هذا الاحتياج الى الشرط احد الامرين قه العجمة [illegible] اى
شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجمية فانها لو لم يكن علما
في العجمة لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين او التعريف
او غير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي بلجام
لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجمة والشرط الثاني احد الامرين و
هو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة
احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته يقاوم احد السببين فلم يبق
غير السبب الواحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء
الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر وابراهيم اذا سمي
بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة لحصول الشرطين معا قه الجمع شرطه صيغة منتهى
الجموع بغيرها اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى
الجموع صيغته بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون صيغته على صيغة غير صيغة
الجمع التام يمتنع جمعها مرة اخرى جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز جمعه جمع السلامة
نحو صواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان
نحو مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث
ان يكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء
نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية وكان حكمه حكم المفرد واما مشابهته

امتنعا

لكراهية

لكراهية وطواعية لفظا فظاهر واما مشابهته معنى فلو وقع كل واحد
منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على
كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التاء لئلا ينتقض بمثل فرازنة جمع فرزان
ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فان صيغة
منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن الجواب عنه بان المراد
بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع جميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل
مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله
بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه
فيلزمه احد الامرين وهو اما الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل
صياقلة واذا كان كذلك ففرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه
مع الهاء قه وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا
الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر
لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين
هو الجمعية الاصلية وهي متحققة هاهنا لانه منقول عن الجمع الى العلم لانه جمع حضجر والحضجر
العظيم البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان
هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كان فيه فيمنع الصرف
وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والثانية لانه علم للضبع و

ام ٣

والضبع مؤنث قلنا لا نسلم ان في حضاجر تأنيثا لان حضاجر علم الجنس فهو ح علم للحقيقة
المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تأنيثا وليس
سلمنا ان فيه تأنيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتأنيث لان العلمية
فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر كان غير منصرف ولقائل ان يقول ح يلزمه ان يقول
شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف قه وسراويل اذا لم ينصرف وهو الاكثر
الخ هذا جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن انما لم ينصرف اذا كان
جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه انه اذا لم ينصرف ففيه وجهان احدهما انه
شرط لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته العرب على الالفاظ التي على وزنه في العربي فكانه
الالفاظ التي على زنته في العربي غير منصرف فمنع صرفه ايضا فالوجه الثاني انه لما وجد
غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان
جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة العرب اعلم ان الاسباب المانعة من
الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي
وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المص في موضعهما واما اذا صرف سراويل لها م
وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية
ههنا فوجب صرفه قه ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا
وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما يقال جاءني قاض ومررت بقاض
بالتنوين وحذف الياء فنقول جاءني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء ههنا فنقول

جاءني

ص ١٧

جاءني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير
ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف
التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف
التكسير حرفان ولا ثلثة احرف اوسطها ساكن فيكون بمنزلة جوار مثل كلام وسلام
فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان
فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني جوار
بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فيقول
جاءني جوار بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة في منع
الصرف والجامع كون كل واحد حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء لان اصل
هؤلاء جوار جواري كما استثقلت الضمة على الياء حذفت فصار هؤلاء جواري فلما
كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال
كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة
عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس التنوين التمكن
بل التنوين العوض عند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير
منصرف فنقول رأيت جواري لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له
وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن

عبد الله نولى نحو الياقة قه التركيب شرطه العلمية الخ اى شرط التركيب المانع من الصرف
وجودى وعدمى اما الوجودى فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان فى معرض
الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو الشى اللازم والعدمى فهو ان لا يكون
باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل
غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف على المذهبين فيما اول ان لا تجعل المنصرف غير
المنصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لان لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على
حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وزرى حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن
له حظ فى منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان
يكون الثانى صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف فى الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض
عليه بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما على المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض
عليه بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز
عن التركيب الاسنادى لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك
الاحتراز عن التركيب الاسنادى او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر
علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من الاسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لكنه مركبا
من الاسم والتنوين قه الالف والنون اذا كانا فى اسم الخ اعلم ان الالف والنون
انما منع الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهة لالفى التانيث فى امتناع دخول تاء التانيث
عليهما واذا عرفت فنقول ان كان الالف والنون فى اسم فشرطه فى منع الصرف

ان يكون علماً

ان يكون علما ليصح مشابهته لالفى التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث
عليه نحو سعدان نبت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وعثمان وسبحان وان
كان فى صفة فشرطه فى منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالفى التانيث فى
امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه فى منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما
لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين
المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان
وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذى هو شرط بالذات
قه ومن ثم اختلف فى رحمن اى ومن اجل انه اختلف فى شرط منع صرف الالف
والنون فى الصفة اختلف فى رحمن ولم يختلف فى سكران وندمان لان من قال
شرط منع الصرف انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من
رحمن ومن قال شرطه منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو
وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف فى سكران لتحقق الشرطين معا وهما
انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا فى ندمان
لانتفاء الشرطين معا ولمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف بالاتفاق قه وزن
الفعل شرطه ان يختص به الخ اى شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين
وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد فى الاسم الا منقولا من العجمى الى العربى كبقم
او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمى رجل بهما وكانفعل

وتفعل وتستفعل وما شابههما واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل
للتاء التأنيث لتتأكد مشابهة الفعل واوزانه افعل ونفعل وتفعل ويفعل وافعل
احمر اللحى اطيب ولا ينفعل نهبا له ونحوه فانه سمي رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن
الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كيضرب اذا سمي به
لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يحملون اللفظ المنقول
الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه او اصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في
نرجس زائدة ارادوا به انه زائدة لو اشتق الفعل منه لقيل نرجس بخلاف ما لو
سمينا رجلا بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء فعلل مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة ولا
يشكل بقبوله التاء كقوله نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل
باسود اسما للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء
لقولهم اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبوله للتاء طار بعد استعماله اسما
ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان
غير منصرف للوصف ووزن الفعل مرح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود
اسما للحية قد ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن
الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني
موجودا فيه وهو ان في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة
في اوله زائدة لانه من الحمرة ولكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف

كقولهم ٢

بان قبوله التاء

يعمل مع

ص١٩

يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين معا اما الاول فظ
واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول هذا رجل يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي
به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء ح ولكن حكم رجل قد وما فيه علمية مؤثرة
الخ اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف
لما تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخرى الا والعلمية شرط في تاثير
تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع مع العدل ووزن الفعل مؤثرة
وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية المؤثرة لا تجامع مع
علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامع من حيث
ان بينهما التضاد وان كانت التأنيث بالتاء او التأنيث المعنوي او المعرفة او
العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانت الصيغة
فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التأنيث بالالف
فلانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالها في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان
العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية
ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة و
ليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلاث
ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في نحو احمر اذا كان صفة قد وهما
متضادان اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سؤال

للمؤنث ٢

مع

معتذر وذلك السؤال ان يق اذا لم تكن العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل
جاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت الكلمة العلمية ولم
يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق
كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يق ان العدل ووزن الفعل متضادان
اى لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفى السؤال المقدر
نظر لانه لا يتوجه السؤال المقدر لان العلمية فى الكلمة المفروضة غير مؤثرة وجوابه
انا لا نم ان العلمية ليست بمؤثرة ح والا يلزم ترجيح غير مرجح وليس مثل مساجد علما
لان الجمع صح مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليس العلمية كك ولا شئ
من العدل ووزن الفعل كك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن فى غير المنصرف
الذى فيه العلمية المؤثرة شئ منهما اعنى العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه
بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هى شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف
ايض لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية
بالمؤثرة لانها لو لم تكن مؤثرة لم يصدق قه كل ما فيه علمية اذا نكر صرف لان مثل
مساجد وحبلى وحمراء اذا سمى به فيكون فيه علمية وليس من حكمه انه اذا نكر صرف لان
علمية غير مؤثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتانيث قه وخالف سيبويه
الاخفش فى مثل احمر علما ان نكر احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمى به فكذلك
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقى ففيه خلاف
بين سيبويه

زالتا م

تحصيل الرجحان م
للجمعية صح

مؤثرة م

بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية
وقال سيبويه الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه
الا سبب واحد وهو وزن الفعل فيصرف وجوابه ان يقول سلمنا انه انما نكر ما لم
يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان
علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال
ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران ولهذا قال فى مثل احمر وبا
ثلاث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمى به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية قه
ولا يلزمه باب حاتم اى ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمى به هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يق لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد زوال العلمية فى احمر
لكانت معتبرة فى مثل حاتم اذا سمى به لكونه وصفا فى الاصل ولو كانت معتبرة
فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كك فلم يكن الصفة
الاصلية معتبرة وجوابه ان يقول لا نم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة
بعد العلمية فى احمر لكانت معتبرة فى مثل حاتم اذا سمى به لكونه وصفا فى الاصل
لان الوصفية لو اعتبرت فى حاتم حال العلمية لزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد
منع الصرف لان العلمية لا تقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين
فى حكم واحد غير جائز وليس كك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية فى منع الصرف
فلم يلزم م اعتبار الوصفية فى منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين اى اجل

الاصلية ر

الاصلية ٤

والوصفية ٤

حينئذ م

في حكم احد الجوازين اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله اتاني وعبد الحوص من
آل جعفر فيا عبد عمرو ولو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف
وجمعه على احاوص واعتبر الصفة من جهة جمع على الحوص واعلم ان قوله كل ما فيه علمية
مؤثرة فانه اذا نكر صرف انما يكون كليا على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه قه وجميع الباب
باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع باب ما لا ينصرف اذا اضيف او
دخله الالف واللام انجر بالكسرة لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول
الكسرة عليه من حيثية انه منصرف او لا من هذه الحيثية فقال انه منصرف لانه لما دخل
عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار ايضا لوجود
العلتين ايضا فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال اللام او الاضافة
لم يوجد التنوين فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان حال التنكير كان غير منصرف كمساجد
وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة عملا بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احدهما كان
منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين قه المرفوعات
هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي ~~المرفوعات~~ المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع
وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة
من حيث اللفظ فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير
الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا لافرادها كتعريف الاسم والفعل و
الحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قه منه الفاعل اي من المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل

لكونه منصرفا م

منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف صح

[illegible] في المرفوعات

او اخص لان كل من لم يعرف المرفوع [illegible]

من المرفوعات

من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع
قه وهو ما اسند اليه الفعل الى آخره وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر
والنهي وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي
ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس
باسم وان كان في تاويل الاسم وقوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة
المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار والمجرور
لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه و
زيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني
قه وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل ليدفع توهم من يتوهم ان زيدا
في مثل قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس
الفعل مقدما عليه قه على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول
ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسم اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة
قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على
جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد
والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو ضرب زيد ومات زيد ولم يتم زيد فالفاعل
عنده انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقض الحد بمثل

والجزئية

او شبهه م

زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقديرا
الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد هو الاسناد وجها
او الايجاب او السلب ولقائل ان يقول لابد من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل
الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وايا ما كان فيه اشكال اما
ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل
كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة ح الى قوله
او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه
اعني الحدث والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول بجواز عود الضمير الى بعض المدلول
المذكور وح لا اشكال الحد وفيه نظر ولا ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد
حسنه فانه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل لان المراد بالمسند هو
المسند اليه اولا تم والاصل ان يلي فعله اي والاصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم
على المفعول وسائر الاشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل
لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف
سائر الاشياء تم فلذلك جاز ضرب غلامه زيد اي لاجل ان اصل الفاعل
ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يق ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا
المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة و
هو غير جائز ولهذا جاز ان يتخاطبا الزيدان متطلعين لان حق الزيدان في الاصل

التقدم على

ولا سبيل الى الاول لان الاصطلاحي غير قائم للفاعل ولا سبيل الى الثاني لانه ح لا حاجة الى قوله او شبهه ح

الى مدلول الفعل الاصطلاحي الذي هو الفعل الحقيقي ح

ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يق ضرب غلامه زيدا لانه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

التقدم على المفعول لكونهما فاعلا وان امتنع هناك لعارض وهو الاتصال
المفعول فهو مقدم رتبة والاصل ان يتخاطب الزيدان اياهما متطلعين ولاجل
ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يق ضرب غلامه زيدا لانه يلزم
منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فلان الضمير الذي في غلامه يعود
الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول
ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمار قبل الذكر في
مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده
في الموضعين قلنا لغرض وقع منه وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع
اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة هاهنا لجواز تقديم
المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة
الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين في
عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله
ومن كان يعطي حقهن القصائدا تم واذا انتفى الاعراب اي واذا انتفى
الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من
على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس بينهما
وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم
الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول

ونحوه

على المفعول ح

وضرب موسى العاقل عيسى العاقل وضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس
بتاخير الفاعل ح لكن اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول
لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هف واعلم انه يجوز ان يكون
الفاعل متصلا مؤخرا من المفعول المتصل لكراهتهم ان يتقدم الاضعف على الاقوى
فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا مظهرا لم يجب تقديمه
على المفعول ح وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول
نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله ضمير متصل
مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل
على المفعول امتناع تقدم المفعول عليه فقط ولذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد
الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه لو اخر لانقلب المعنى
لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر واذا قيل ما ضرب عمروا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز
ان يكون عمرو مضروبا لآخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول
على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظ
نحو ما ضرب الا عمروا زيد لانه لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد
المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احدا احدا الا زيد عمروا
زيدا او لا مع تعدد المستثنى المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في

ونحو ضربتك ه

وكذا ه

احدها

احدهما هف وان كان الثاني كان القول ما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى
الفعل بلا فاعل ح ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب
ح لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى ونمنع بقاء الفعل
بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل ويكون تقديره
ما ضرب زيد الا عمروا وح لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجاز
في كتابه الكبير كذا عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو
انما ضرب زيد عمرا لانه معناه ما ضرب زيد الا عمروا فالعلة التي ذكرناها في الا
موجودة ههنا مه واذا اتصل به ضمير مفعول له اي اذا اتصل بالفاعل ضمير
يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول
لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع
كما مر واعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني
منه وجب تاخيره الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول
الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن
المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب
عمروا الا زيد ان عمروا ليس بمضروب الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير
عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو
مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه الاشكال الذي عرفته

ممتنعا ح

فيكون بمنزلة الفاعل فيه
فوجب التاخير لما عرف ح

وكذا اذا وقع الفاعل بعد معنى الّا نحو انّما ضرب عمروًا زيد وجب تأخير الفاعل عن
المفعول لانّه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل به ق واما قال والفاعل
غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربتك لما ذكرناه ق وقد يحذف الفعل لقيام قرينة اي اعلم ان الفعل الرافع للفاعل
يحذف لقيام قرينة دالّة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز
فكقول القائل زيد في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه
وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح وكان قائل قال من
يبكي يزيد فقال ضارع لخصومة اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل فعل
محذوف والضارع الذليل الضعيف والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع
المطيحة على خلاف القياس ومثله قوله تع يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء في
قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قيل له من يسبحه
فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبَّحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف الفعل
على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسّر كقوله تع وان احد من المشركين استجارك فاحدٌ
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد وانما وجب حذفه لانه فسر هذا
الفعل بفعل بعده فلو اتي به لزم جمع المفسِّر والمفسَّر وهو غير جائز لان ذكر المفسر
يصير حشوًا بلا فائدة وانما قيل قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل انه مبتدأ ما بعده

ق المعنى ما ضرب عمروا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذا اذا اتصل بمعمول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو

قائلًا م

اي المسبح هو الله تع

خبره لانّ ان

خبره لانّ ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا ق وقد
يحذفان معًا اي وقد يحذف كلاهما يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام
زيد فيقع في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما
وانما قدر الجملة بالفعلية لا الاسمية وهي المبتدأ والخبر ليكون الجواب
مطابقا للسؤال ق واذا تنازع الفعلان الخ اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما
ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا
ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع
قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه
نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما
يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تع
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية اي احدهما يقتضي الفاعلية و
الآخر يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا او اكرم وضربني زيدا والثاني ان
يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد او اكرمت وضرب
زيد وهذا اي هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء لكون
الاقسام الاربع مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون
في الفاعلية اي فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان
الاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعول او بالعكس ع لا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية

مصحح

والمفعولية م

وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية م

مصحح

والمفعولية او بالعكس لانه يقع زائدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كك لوجب تاثنيه
ويمكن ان يوق ايضا انما قيد الفعلين بالمختلفين للدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد وضربت وضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد
لا قال والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض
بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول
لتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني
في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك
الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات
كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا
بعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكره بل يستوي الفعلان في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غائبا
نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما نحو ضربت
واكرمت وضربت واكرمت فلذلك الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يوق
ما ضرب واكرم الا انت انا او انت وما ضربت واكرمت الا اياك ولا يجاب عنه
بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء
حذف معمول الآخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع
التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني
واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو

وزيد ضربك واهان او ضرب واهانك صح

احدهما صح

زيد ضربني

زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية
والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول
لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية
وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت
واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب
الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد
الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين
الاخيرين لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر فتم

بعض هذه المواضع نظر

وان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول اي ان اعملت الفعل الثاني
كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول
فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر
في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني
واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا و
ضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل
الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل هربا من الاضمار قبل الذكر و
انما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه
والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول

على تقدير الحذف ضربني واكرمت زيدًا وضربني واكرمت الزيدين وضربني و
اكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني
واكرمت الهندات والمراد من الفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او
ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضُرِبَ وضربتُ زيدًا ويعلم ان المراد ذلك
من قوله فتبل في الفاعلية اي الفاعل وما يقوم مقام الفاعل م وجاز خلافا للفراء
اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب
ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدًا خلافا للفراء ويعلم منه انه
لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب نحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدًا
فان زيدًا في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول الرفع والثاني النصب
واعمال ~~الاول يعمل الثاني نحو ضربني واكرمت~~ زيدا والاول النصب والثاني
الرفع واعمل الثاني نحو ضربني واكرمني زيد لجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء
انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل
الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر كمتا مداه
كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا
لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت دون
جرى م وحذفت المفعول في الاول اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو رأى
البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى

الثاني دون الاول م
نحو ضربت واكرمني م
الاول م
دون م

عن ذلك

٢٥

عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار
قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا
في الفاعل اضمارا قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة
وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب
اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد
مفعولي باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول
الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا
علمت
نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه م وان اعملت الاول ح اي وان ا
الفعل الاول كما هو رأى الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول
فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للاسم الظاهر تقول
ضربت م
ضربت واكرمني زيدا واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد
بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضرب
واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار
ليطابق الملفوظ المراد او لدفع التباس المفعول بما هو غيره م وجاز الحذف ايضا
ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته
زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف

والا اظهرت اي م
الكوفيين ر

ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون
اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول
الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول
غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر
لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان
منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول
الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه
يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد و
هو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه المفعول ٢
ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا
لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تقتضي ٢
تنازعا اسم فاعل الذي هو من الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى
والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية
تنبيه وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال لم يستدل الكوفيون على
ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ القيس وهو ولو انما
اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم

اطلب

٢٦

اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو
اختار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم
يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول
اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختر امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح و
الفصيح لا يختار الا الافصح واجاب عنه المص بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا
البيت مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا الا انه لو تنازعا لفسد المعنى لانه يلزم منه
اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول فلو دخل على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي
لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جوابه لو حكم جواب لو
فقوله لم اطلب يكون معطوفا على جواب لو واذا تقررتا بان المقدمتان
فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع شا ٢
من حيث المعنى
النقيضين لان قوله انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول
لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل
من المال فاذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو كان مثبتا فيكون
طالبا القليل من المال فاذن يلزم ان يكون طالبا القليل من المال وان لا يكون
طالبا القليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه مح واذا لم يكن من هذا
الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت

قد يدرك م

الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قه مفعول
مالم يسم فاعله الخ اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل
بحيث لم يدخل فيه مفعول مالم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات
ومفعول مالم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب
زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا
ويعلم من قوله وشرطه ان يغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور يشترط فيما اذا كان
عامله فعلا اما اذا كان عامله اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس يشترط فان عامله قد
يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول الحد المذكور القسمين قه ولا تقع المفعول
الثاني الخ اي لا تقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل
لان المفعول الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول دائما لكونهما مبتدأ
وخبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا اليه في حالة واحدة وهو غير
جايز وكذا لا تقع الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع
الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل
لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جايز وكذا المفعول له نحو ضربت
زيدا تاديبا له لا تقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام
الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذا المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة
لا تقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوي الخشبة

اي بضم اوله وكسر ما قبل ما قبل اخره ان كان ماضيا وبضم اوله وفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا م

مسندا م

المفعول ٤

الماء م

اولا مع الواو

او لا مع الواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون
المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان
المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع
الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا مفعولين قه واذا وجد المفعول به
الخ اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرفا الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور
تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لمناسبة الفاعل اكثر فتقول في ضربت زيدا
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في داره فتقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر
بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زائد على مدلول الفعل من صفة
او غيرها التقييد فائدة زائدة على مدلول الفعل قه فان لم يكن فالجميع سواء اي وان
لم يوجد المفعول به فالجميع اعني ظرفي الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء
في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا
في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه
منصوبا قه والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول
من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني لان
مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني لان الاول اخذ
والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل

لكان بغير الصفة م

سواء م

في داره م

وأراد بباب أعطيت كل فعل كان في مفعوله الأول فاعلية ما وفي الثاني
مفعولية ما قه ومنها المبتدأ والخبر أي من المرفوعات المبتدأ والخبر قوله فالمبتدأ
هو الاسم المجرد فقوله الاسم هو المتقدم لأنه لا يكون إلا اسماً أو في معنى الاسم كقوله
أن تراه أي ح
إنك عالم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه أي أن تسمع بالمعيدي أعني سماعك با
المعيدي وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن الأسماء التي لا تكون مجردة
عن العوامل اللفظية كاسمي إن وكان واسمي ما ولا والمفعول الأول من باب
علمت والثاني من باب أعلمت وقوله مسنداً إليه احتراز عن الأسماء المجردة عن
العوامل اللفظية التي في حكم الأصوات التي تنعق بها وهي الأسماء الغير المركبة مع
غيرها واحترز به أيضاً عن خبر المبتدأ لأنه وإن كان مجرداً عن العوامل اللفظية
لكنه ليس مسنداً إليه بل مسنداً به قه أو الصفة الواقعة بعد الألف الاستفهام أو حرف النفي
ليدخل فيه مثل أقائم زيد وما قائم زيد فإن أقائم مبتدأ مع أنه ليس بمسند إليه و
زيد فاعل له سادّ مسدّ الخبر على معنى أن الفاعل تمّ التي تحصل من المبتدأ والخبر
المبتدأ م
تحصل منها فلو لم يقل أو الصفة لخرج من التعريف هذا النوع من المبتدأ وأنه
غير جائز قه رافعة لظاهر احتراز به عن الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام وحرف
النفي الواقعة لمضمر نحو أقائمان الزيدان فإنها لم تكن مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان
مبتدأ لأنها لو كانت مبتدأ والزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم يثنّ لأن الفعل
أو شبهه إذا أسند إلى الظاهر لم يثنّ ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل

رافعة

أي م

اعلم أنه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان أولى ليدخل فيه مثل هل قائم زيد ح

المقرر ح

صد ٢٨

رافعة لظاهر لكان مبتدأ وليس كذلك لأنه خبر مبتدأ وفيه نظر والصواب أن يقال
رافعة لظاهر لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل أقائمان الزيدان ويدخل فيه مثل أقائم
الزيدان وأقائم أنتم ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر
اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض بمثل أقائم أنتم لأنه ظاهر في اللفظ وتقول
أن يقول أن الحد يشكل بمثل أقائم أبو زيد أو أعجبت زيداً مبتدأ وقائم خبره
وأبوه فاعلاً لقائم والجواب أن قائماً مبتدأ في جملة والجملة خبر زيد ثم اعلم أن
هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع أنه مبتدأ على ما اختاره في باب أسماء الأفعال قه مثل
زيد قائم وما قائم الزيدان وأقائم الزيدون فالمثال الأول للمبتدأ الذي هو
اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند إليه والمثال الثاني للمبتدأ الذي هو صفة واقعة
بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدأ واقعة بعد ألف الاستفهام قه
فإن طابقت مفرداً جاز الأمران أي إن طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
وألف الاستفهام مفرداً واقعاً بعدهما نحو أقائم زيد وما قائم زيد وأقائم أنت
جاز الأمران أي جاز أن تكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها وح تكون داخلة
في تعريف المبتدأ لكونها رافعة لظاهر وجاز أن يكون ما بعدها مبتدأ وهي خبره
وح لم تكن داخلة في تعريف المبتدأ لكونها رافعة لمضمر وإنما قال مفرداً لأنها لو
طابقت مثنى أو مجموعاً لم يجز الأمران كما مر قه والخبر هو المجرد المسند به المغاير
للصفة قوله المجرد احتراز به عن خبر إن وكان وغيرهما وإنما قال المجرد ولم يقل الاسم
المذكور م

الذي هو صفة م

الرافعة للظاهر م

كالقول زيد يضرب م

المجرد م

المجرد لان خبر المبتدأ قد يكون غير اسم قوله المسند به احتراز عن المبتدأ الذي
هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب
زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان
يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدأ وعن الثاني ان المراد بالظاهر
اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قه واصل المبتدأ التقديم اي اصل المبتدأ
ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قه
ومن ثم جاز في داره زيد اي ومن اجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز ان يقع
في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن في داره لفظا فهو متقدم تقديرا و
لاجل هذا امتنع ان يقع صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا
فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها مبتدأ وحقه ان يكون مقدما على الخبر قه وقد
يكون المبتدأ نكرة اعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم
ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه حينئذ يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب
ستة احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله تعالى ولعبد
مبتدأ ومؤمن صفته وخير من مشرك خبره فالمبتدأ ههنا نكرة تخصصت بالصفة

مبتدأ و ينتقض ايضا بمثل قائم في اقائم ابنتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكور مع انه ليس بخبر ه

زيد م

والتصغير كالصفة

39

والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر
له كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتدأ نكرة وخبره في الدار وامراة عطف
على رجل فالمبتدأ النكرة تخصص ههنا بحصول احدهما في الدار لانه ثبت من استعمالهم
انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين
في الدار م
والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدأ وهو نكرة وخير منك خبره فالمبتدأ
النكرة تخصص بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف
النفي اذا دخل النكرة افادت العموم فلولا افادة العموم لم يجز كما لم يجز ان يقع احد
خير منك لعدم الفائدة وكذا في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من جرادة ونحو
من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا
بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدأ نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر
عائد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
فالمبتدأ النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما
تخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما يخصص
به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصصه
بكونه ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدأ وهو نكرة وفي الدار خبره
وتخصص المبتدأ النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز ان
يقع قائم رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء او في الدعاء عليه نحو سلام

من جواد فه

عليك فسلام مبتدأ نكرة ودليل جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ وتخصص المبتدأ وعليك ر
النكرة بالمتكلم اذ معناه سلّمتُ سلاماً عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار
سلاماً عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل
المقدر وهو سلّمتُ او اسلم فان كان الاول فلم يدل الا على الماضي وان كان الثاني
لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام
عليك مطلقاً من غير اعتبار الماضي والمستقبل والحال واذا كان كذا كان سلام
مختصاً بالمتكلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق
السلام لا السلام من قبله عليه فقط لانه الدعاء المطلق قه والخبر قد يكون جملة اعلم وجوابه ظاهر ره
ان خبر المبتدأ يكون مفرداً نحو زيد قائم والمراد بالمفرد هٰهنا ما هو في مقابلة المركبة
للاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين
الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب جملة ر
ولا يشكل بمثل قولهم زيداً اضربه وزيد لا تضربه لانه على تأويل زيد مقول فيه اضربه
او لا تضربه والخبر مفرد وهو مقول وما بعده معمول المقول وهي اما اسمية وهي التي
يكون الجزء الاول اسماً نحو زيد ابوه قائم او قام فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثانٍ وقائم منهاه
خبره والجملة اعني المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول واما فعلية وهي
التي يكون الجزء الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل ماض وفاعله
ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدأ وغير المص ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية
وهما الشرطية

وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والمص لم يذكرهما لان
حاصله ر الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها اذا كانت مقدرة بالمفرد
تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت مقدرة
بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية قه ولا بد من عائد اي لا بد
للجملة الواقعة خبر المبتدأ من ضمير يعود الى المبتدأ او قائم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل
زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال من عائد ولم يقل من ضمير لتحصيل التعميم الآتي
انك لو قلت زيد عمرو قائم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدأ واذا عرفت
ذلك فالصواب ان يقول لا بد من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدأ لئلا ينتقض
بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم ولمية عدم احتياج هذا الخبر الى العائد
كونه بمنزلة المفرد لكون المبتدأ عبارة عنه في المعنى قه وقد يحذف اي وقد يحذف
الضمير العائد الى المبتدأ اذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين فالبر
مبتدأ والكر مبتدأ ثانٍ وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر
وليس فيها ضمير يعود الى المبتدأ لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي
انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي بستين من البر وتقديره البر
الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثانٍ
وبدرهم خبر المبتدأ الثاني فالجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس
في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتدأ لكنه محذوف لوجود القرينة وهي انه لما جرى ذكر السمن

ثم ذكر المنوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم
فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل فيه لستبين
وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي يصح وقوع منوان
مبتدأ نكرة قه وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدأ يقع ظرفا
نحو زيد خلفك او زيد في الدار ويجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول
لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره
زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدأ والاصل في الخبر
ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل
هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف
والاصل في العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه
الى الظرف فبقي ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه
فانه ابوه مرفوع بالظرف مجازا قه واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
اعلم ان اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره لكنه تعرض اشياء فتوجب
تقديمه على الخبر بعد ان كان جائز التاخير عنه فمنها ان يكون المبتدأ مشتملا على ما له صدر
الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن
مبتدأ وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن وما زيد الا
قائم ولزيد قائم وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي

نوع من انواع

٢١

نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير اما قول الشاعر
خالي لانت ومن عويف خاله نال السماء واكرم الاخوال فشاذ وقيل
خالي مبتدأ وانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا و
منها ان يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب
تقديم المبتدأ ههنا على الخبر لانا نتخيل لو قلنا المتاخر هو المبتدأ والمقدم
هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر
لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدأ والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل
مني افضل منك فان المبتدأ والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب
تقديم المبتدأ ههنا لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدأ نحو زيد
قام وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر لانه لو اخر المبتدأ لالتبس بالفاعل الا ترى
انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتدأ وانما قال فعل له لانه
لو كان الخبر فعلا لغير المبتدأ لم يجب تقديم المبتدأ على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس
بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان
اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قه واذا تضمن الخبر
المفرد الخ اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتدأ
مع ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا
نحو اين زيد فزيد مبتدأ واين خبره ويجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام وقعقا

الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على
ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدأ
ومن مبتدأ ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدأ الاول وهذه الجملة مشتملة
على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه متضمن الاستفهام والاستفهام له صدر
الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل ان يقول ان الخبر في
قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان سلمنا
انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام
لم يجب تقديمه على المبتدأ الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد
ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدأ مصححا لوقوع المبتدأ مبتدأ نحو في الدار
رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير كائن في المبتدأ اي يكون في
المبتدأ ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدأ والضمير
الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل
كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا
على المبتدأ لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر
لجواز ان يجيء على الله عبده متوكل فالصواب ان يقول ولمتعلقه ضمير
في المبتدأ وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر

المذكور

وابوه خبر مبتدأ ثان صح

ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد صح

النكرة م

صرح

ظرفا م

المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور
فلم يقع الاشكال ح لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ح ومنها ان يكون الخبر
خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتداء
وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما
وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة في الكتابة
لانه لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم
واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي خبرها فه وقد يتعدد الخبر
مثل زيد عالم عاقل اي وخبر المبتداء جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر
هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد
باخبار كثيرة نحو قوله تع وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
وهو مبتدأ والبواقي اخباره فه وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط اي اعلم ان
المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء
الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الاستفهام
ومن حيث انه ذكر مبهما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتداء
موصولا وصلته فعل او ظرف نحو الذي يأتيني او الذي في الدار فله درهم او
نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط
ان يكون صلته او صفتها فعلا ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا

فلقا؟

الى آخره اعلم ان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط صح

الابهام م

او ظرفا م

والمعمول م

دون اسم الفاعل ح

سوا ان ح

وكذا اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى عامل وذلك العامل
هو الفعل دون الاسم الفاعل لتحقيق مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول
الفاء فى خبره من ان يقصد ان المبتدأ سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل
عليه ما لم يدخل على الشرط نحو ما الذى يأتينى له درهم ولم يكن صلته او صفتها جملة شرطية
نحو الذى ان يكرمنى اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما تقتضيه من الجواب فلم يحتج الى
جواب آخر قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق اى ليت ولعل يمنعان باتفاق النحاة
عن دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة
صفتها فعل او ظرف مثلا ليت الذى او لعل الذى فى الدار او يأتينى فله درهم
لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط و
الجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونها جزاء والكلام الذى فيه ليت او لعل لم يحتمل
شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل
بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت واعلمت وما
ولا وان المفتوحة مانع بالاتفاق قوله والحق بعضهم ان بهما اى والحق بعض
النحاة ان المكسورة بليت ولعل فى امتناع دخول الفاء على خبرهما ونقل الاكثرون
ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش
منعه وجه المانع انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخولها على المشبهة
وجه المجوزان ان لم تغير معنى الكلام بل تؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول

ان فلك

ص ٣٣

ان فلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع
هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان
الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال
الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل
على جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور
بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون
المبتدأ الذى يدخل الفاء على خبره ان المفتوحة ولكن بليت ولعل الحقها والصحيح عند
بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما وح يكون فى قوله وليت ولعل مانعان باتفاق
نظر قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا اى وقد يحذف المبتدأ على سبيل الجواز
اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اى هو الهلال وكقوله تعالى
فصبر جميل اى فصبرى صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون
الخبر محذوفا قوله والخبر جوازا اى وقد يحذف خبر المبتدأ جوازا او وجوبا اما جوازا
فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع واقف او مفاجئ او نحوه يدل
عليه اذا التى للمفاجاة يجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما
وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثانى التزام غير الخبر موضعه لتوفية اللفظ
والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره فى جواز حذف المبتدأ
والخبر ووجوب الحذف فى مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمر

بشرط ان يكون صلته او صفته فعلا او ظرفا او ظرفا م

والاسم الموصوف بالموصول الذى صلته فعل او ظرف م

او بعضهم لكن م

اي لولا زيد موجود فزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب
حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا
لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزام في موضع الخبر وفيه
نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصاً ح لم تدل لولا عليه كقول الشافعي
رضي الله عنه ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب
الرماني والثاني بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او
اليهما مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده
الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله اذا كان
منسوبا الى المفعول نحو ضربي زيد قائماً اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان
منسوبا اليهما نحو ضربي زيداً قائماً وضربي زيداً قائمين وانما لم نقل مضاف
بدل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيداً قائماً فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب
اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدأ وهو اضيف الى الفاعل وزيداً منصوب
بانه مفعول ضربي وخبر المبتدأ محذوف تقديره ضربي زيد حاصل اذا كان قائماً
وقائماً منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائماً خبر كان
والا لالتزم تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على
الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتدأ
وهو حاصل كالحذف متعلقات الظرف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال

عليه

عليه وهو قائماً لان الحال تدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر
ههنا لحصول شرطين لان قائماً يدل على اذا كان لدلالة الحال على الظرف و
اذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائماً يدل على الخبر لان
الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه وهو
قائماً ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتاً واخطب ما يكون الامير قائماً اي
اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائماً فجعل وجوده خطيباً مبالغة او
اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائماً فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير
الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت
عطف م المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع قصد
المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة
على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان
او مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف
بمعنى مع يدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة عن الخبر وهو ضيعته التزم موضع
الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدأ وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع
بعد مبتدأ مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدأ خبره محذوف تقديره لعمرك
قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسماً
وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه واعلم انه قد يحذف المبتدأ والخبر معاً جوازاً

كقولك انه لجواب من قال أزيد قائم قه خبر ان واخواتها هو المسند اليه اعلم انه لما
ذكر خبر ان صرح بانه خبر المبتدأ بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتدأ
من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتدأ عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم
ان الا في خبر الظرف ومن حيث دخول ان وعدم دخول ان فعرفه ههنا وقال انه المسند تم ص
بعد دخول هذه الحروف اي واحدة من هذه الحروف فقوله المسند شامل للخبر كان
وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم
فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه ينتقض بمثل يقوم في مثل قولنا ان
زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة
اعني يقوم مع فاعله وجوابه ان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او سببيه
واللام للعهد اعلم ان هذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرناه
قه وامره كامر خبر المبتدأ اي وامر خبر ان كامر خبر المبتدأ من حيث انه يجوز ان
يكون مفردا وجملة والجملة تكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من
ضمير يعود الى المبتدأ فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدأ الا في شيء
واحد وهو ان خبر المبتدأ جاز ان يكون مقدما على المبتدأ وخبر ان لم يجز تقديمه على
اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تع
ان لدينا انكالا وكقوله تع ثم ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم

اذا كان

اذا كان ظرفا لان التوسع في الظروف مما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم وفعل
الا وهو في زمان او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظروف ما لم
يجوزوا في غيرها قه خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها
ان اما لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفي فحملها على ان حملا للنقيض على النقيض
كما حمل النظير على النظير واما لاجل ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل
لا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا واخواتها م
المشبهتين بليس وغيرها ويقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق
التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد دخول لا التي
لنفي الجنس وانما اختار هذا المثال ولم يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف
لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قه ويحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله
الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله قه وبنو تميم
لا يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول
العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة ويكون الخبر محذوفا
وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا
لم يحذفونه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات

خبره أصلا توجيهه أن قولنا لا رجل مثلا إذا دل على عموم الحصول دل على عدم الحصول
في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قه اسم ما ولا المشبهتين بليس الخ اعلم أن ما ولا
لا يعملان عند بني تميم لأنهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل القبيلين لا يعمل وعند بني صح
أهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم وإنما عملا
لمشابهتهما ليس من حيث أنهما للنفي والدخول على المبتدأ والخبر ومشابهة ما بليس من حيث
كونها لنفي الحال والدخول على المعارف والنكرات ودخول الباء على خبره كان ليس
كذلك وإذا شابها ليس بهذه الوجوه عملا عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند إليه
شامل للمبتدأ وهي كان وأن واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما خرج ما عداه
مثاله ما زيد قائما فزيد مسند إليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا بليس أقل من مشابهة
ما بليس لأن مشابهة لا بليس إنما هي للنفي دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول
الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولأجل هذا قال وهو في لا شاذ أي عمل لا بمعنى ليس
شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح أي ليس لي براح قه
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية أي ما اشتمل على النصب وإنما عدل عنه
لئلا يوهم تعريف الشيء بما هو أخفى أو مثله وإنما قال هو بلفظ التذكير لأنه يعود إلى
المنصوب لا إلى المنصوبات لأن التعريف إنما هو للماهية لا للأفراد أو لأنه في المعنى عبارة
عن ما وهو مذكر لفظا قه فمنه المفعول المطلق إنما ابتدأ بالمفعول المطلق دون
ما عداه لأنا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا تأديبا له

لأنه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه صح

فإن فعلك

فإن فعلك هو الضرب فقط وإنما سمي مفعولا مطلقا أما لهذا المعنى وأما لأنه غير
مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله ومعه وفيه قه وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور فاعل صح
بمعناه أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما
فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فإن
ضرب الثاني يصدق عليه أنه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق
لأنه ليس باسم ولقائل أن يقول المراد بضرب الثاني لفظه أو مدلوله الذي هو
الضرب وأيا ما كان فلا حاجة إلى لفظ الاسم أما إذا كان المراد لفظ ضرب فإنه
لم يفعله فاعل الفعل المذكور لأن فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب وأما إذا كان
المراد مدلوله الذي هو الضرب فلأنه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن أن يجاب
بأن المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وإن لم يكن صادرا عنه وفي
الجواب نظر من وجهين أحدهما أن زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل
لضرب الأول والثاني تأكيد للأول وأما ثانيا فلأنه والثاني أنه لا يطلق باصطلاح القوم
على لفظ ضرب أنه فعله زيد في المثال المذكور وإن أطلق بالاصطلاح أنه فعل لأنه
إنما فعله المتكلم بالتلفظ به وجوابه الصحيح أن المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو
الضرب وقوله فلا يحترز عنه لأنه مفعول مطلق قلنا لا نسلم أنه مفعول مطلق وإنما يكون
كذلك أن لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم أما إذا أخبر عنه بالفعل فلا قه ما فعله فاعل احتراز فقوله صح
عما لم يفعله فاعل فإنه ليس بمفعول مطلق كذلك كقولك ضربت زيدا فإن زيدا لم يفعله ليس بمفعول مطلق لأنه صح

فاعل وقوله بفعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله
فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور
هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور وليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه
لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول
مفعول مطلق بالتفسير المذكور والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير
مشتق منه ليدخل فيه مثل ويحه ... والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا
او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته
ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية لاله الشيء باسم
الشيء في الاول وفي الثاني تسمية باسم مشبهه واعلم انه لو زاد عليه قيدا
اخر وهو ذكره بيانا لئلا ينتقض بمثل كرهت كراهتي قه ويكون للتاكيد والنوع
والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زائدا على
مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان
كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو اما
ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت
ضربا شديدا او اي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت

ضرب الامير

فعل مذ

للشيء م

ضرب الامير وبلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك
ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست
جلسة بفتح الجيم قه فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه ح لانه للحقيقة
المشتركة ولا كثرة فيها بل في افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان
للعدد والنوع لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن
تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل
الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات
قه وقد يكون بغير لفظه اي ويجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان
شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرناه في تعريفه نحو قعدت جلوسا قه وقد
يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا اي وقد يحذف فعله الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز
وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز كقولك لمن قدم من السفر
خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت حذفته وان شئت اظهرته واما الثاني
وهو الحذف على سبيل الوجوب وهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور
على السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان نذكر ضابطة عند
وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف حذف الاول فانه لا يمكن ان نذكر ضابطة
عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة

بعلم م

لكثرة الانواع والافراد ح

لامكانهما م

مثل قعدت جلوسا م

حصولها م

الاستعمال و وجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعني الحذف السماعي نحو قولهم سقيا و
رعيا و حمدا و شكرا لا كفرا اي سقاك الله سقيا و حمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل
هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا و سقاك الله سقيا فالجواب ان يقول
ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له و شكرا له و انهم
ما ينتهم التخلف حينئذ او يقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب
دون البعض قوله و قياسا في مواضع اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا في مواضع منها موضع يقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا
في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مثبتا احترازا
عن ان يقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا و قوله بعد نفي احترازا الباب ٤
عن ان يقع مثبتا بعد غير نفي مثل زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا القبيل قه او معنى نفي الباب ٤
ظاهر
ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي و ان لم يكن بعد نفي لان
تقديره ما انت الا سيرا و قوله داخل على اسم احترازا عن ان يقع مثبتا بعد نفي او
معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا و انما سرت سيرا فان سيرا مثبت فعل ٤
بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور قه لا يكون
خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترازا عن ان يقع مثبتا بعد
نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه

مثبت بعد نفي

حر ٣١

مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل قه و قوله
او وقع مكررا اي وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان
يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا التقدير زيد يسير سيرا و
انما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله
تع كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي
وهو ما داخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت و كذلك قوله ما انت الا سير
البريد تقديره ما انت تسير الا سيرا سير البريد و انما اورد مثالين ليعلم ان الاسم وما انت الا سير ا م
الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدأ على ضربين احدهما انه فعل للمبتدأ كالمثال
الاول والثاني ان فعله مشتبه به كالمثال الثاني و قوله و انما انت سيرا فسيرا
مثبت بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عنه و قوله و زيد سيرا سيرا سيرا م
فسيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه قه ومنها ما وقع تفصيلا
الخ اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا
ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احترازا
عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فيقتلون
قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور و قوله لاثر مضمون جملة احترازا
عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة
لا لاثرها مثال الاول زيد سيا فرسخا قريبا او بعيدا و مثال الثاني زيد سيا فرسخة

القريب او بسفرة البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقديم
تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا و
فداء تفصيل لانه مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله تعالى فشدوا الوثاق
ومضمونها شد الوثاق واثرها المن او الفداء او القتل او غيره لانهم للاسترقاق او غير ذلك
تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء ﺣ ومنها ما وقع للتنبيه علاجا اي من
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق
فيه للتنبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم
فقوله للتنبيه احترازيه عن ان يقع لغير التنبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احترازيه عما وقع للتنبيه بعد جملة مشتملة على اسم
بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وله
زهد زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك تقديره لزيد
ضرب مثل ضرب الملوك والفعل العلاج ما يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم
وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله بعد جملة احترازيه عن ان يقع بعد
مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه
احترازيه عن ان يقع للتنبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت به فاذا له
ضرب صوت حمار وقوله وصاحبه احترازيه عن ان يقع للتنبيه علاجا بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه لكن لا على صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا في الدار صوت صوت

مررت بزيد فاذا له

حمار للتنبيه بعد جملة وهي له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت
ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا
هو يصوت صوت حمار وكذا مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره
مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى ﺣ ومنها ما وقع مضمون جملة اي من
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون
جملة احترازيه عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا يحتمل لها غيره
احترازيه عن ان يكون لها احتمال عن غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي
بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف
درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا
القسم توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة التي هي عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه
ﺣ ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك
المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترازيه عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا و
قوله لها محتمل غيره احترازيه عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله
ومثاله زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون جملة وهي زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير
الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق فقولنا حقا اكد احد احتماليه

مضمون حمار للتنبيه بعد جملة
فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب
اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليستحق
فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول
المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا
له صوت صوت حمار مضمون حمار
وقع ﺻﺢ

~~تقديره مررت بزيد فاذا~~
~~هو يصرخ صراخ الثكلى ﺻﺢ~~

واعلم ان فی عبارته تسامحًا لان مضمون الجملة ههنا القیام الی زید والحق لیس
عبارة عنه بمعناه منها ما وقع توکیدًا او تحقیقا لمضمون جملة لها احتمال غیره ویسمی
هذا القسم توکیدا لغیره لانه یؤکد مضمون الجملة وهو غیره ولقائل ان یقول مسافرته
فی قولنا زید بیا فر مسافرته مضمون الجملة فهو اما ان یحتمل غیره او لا یحتمله فان احتمله
اشکل ضابطة القسم الثانی وان لم یحتمله اشکل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم
الاول ما وقع تاکیدا لمضمون جملة لا یحتمل لها غیره وبالقسم الثانی ما وقع تاکیدا لمضمون
جملة لها محتمل غیره ویدل علیه قوله یسمی الاول تاکیدا لمضمون الجملة وح لا یکون الجواب
جوابا عن الاشکال المذکور لانا نقول لا نم ان للتاکید بل للنوع والعدد کضرب الامیر فی قولنا
ضربته ضرب الامیر فان مثل هذا قال ومنها ما وقع تاکیدا لمضمون جملة لیستغنی عن ذکر
القسمین قلنا انما ذکر القسمین لاختصاص کل واحد منهما بخصوصیة وهی احتمال غیر مضمون
الجملة وعدمه وباسم وهو تاکید لنفسه وتاکید لغیره قوله ومنها ما وقع مثنی نحو لبیک
وسعدیک ای ومن المواضع التی یجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قیاسا ان
یقع المفعول المطلق مثنی للتکثیر نحو لبیک وسعدیک فان تثنیة المصدر اغنت عن ذکر
الفعل تقدیره الممت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتکثیر
احترازا عن ان یقع المفعول المطلق مثنی لا للتکثیر ای من غیر النظر الی الکثرة بل بالنظر
الی المثنی فانه لا یجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتین قوله المفعول به هو ما وقع علیه
فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشیء لا یعقل الا بعد تعقل ذلک الشیء

لتغیره الثانی تاکیدا لغیره و
مسافرته فی قوله زید بیا فر مسافرته
مضمون الجملة التی هی زید بیا فر لا
تاکیدا مضمون الجملة ولم یدخل فی
القسمین لانه مسافرته فی المثال المذکور
تاکیدا صح

ولا یرد علیه

ولا یرد علیه المفعول فیه لان تعقل الفعل لیس بعد تعقله بل الامر بالعکس لان الفعل
یدل علی الزمان والمکان بالالتزام ولقائل ان یقول لا نم ان دلالة الفعل علی
الزمان بالالتزام لان الفعل بهیئته تدل علی الزمان فیتوقف تعقل الفعل علی تعقل
الزمان ویمکن ان یجاب عنه بان المراد بالفعل فی قولنا یتوقف تعقل الفعل هو المصدر
ولا شک ان المصدر لا یدل علی الزمان والمکان الا بالالتزام ولقائل ان یقول انه
منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به فتعقل الفعل موقوف علی تعقله وجوابه ان
المراد ان تعقل الفعل موقوف علی تعقل شیء غیر الفاعل وهذا معلوم من سیاق الکلام
قوله وقد یتقدم علی الفعل ای وقد یتقدم المفعول به علی الفعل العامل فیه لان الفعل
قوی فی العمل نحو زیدا ضربت وانما قال وقد یتقدم بلفظ المفید لجزئیة الحکم
لان المفعول به قد یمتنع تقدمه علیه فی بعض الصور نحو ما احسن زیدا ولانه لا یتقدم
علیه فی اکثر المواضع التی یجوز تقدیمه علیه فیها اعلم انه قد یتقدم المفعول به علی عامله
الاسم نحو هذا زیدا ضارب قوله وقد یحذف الفعل الناصب للمفعول به لقیام قرینة تدل
علیه علی سبیل الجواز وعلی سبیل الوجوب اما الحذف علی سبیل الجواز فکقولک زیدا لمن قال
من اضرب ای اضرب زیدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف
علی سبیل الوجوب ففی اربعة ابواب الباب الاول سماعی ای مقصور علی السماع ولا
یتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه ای اترک امرأ ونفسه وقوله تع وانتهوا
خیرا لکم لان الامر بالانتهاء عن الخیر کالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا ای اتیت مکانا

قدم

وقد یحذف الفعل لقیام قرینة
جوازا ای وقد یحذف الفعل
الناصب للمفعول به لقیام قرینة
خ

ای انتهوا عن التثلیث
واقصدوا خیرا لکم ولا یمکن
ان یحمل علی انتهوا عن خیر الکم صح

ما نهوكا اي معمورًا واتيت مكانا سهلًا دون حزن قه والثاني المنادي وهو المطلوب
اقباله بحرف اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول به المنادي وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
قوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادي نحو اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف نائب مناب
ادعو اخرج مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم مقام
لفظ لان الاصل يا زيد ادعو زيدًا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه ليدل على الانشاء
ولم يحتمل الاخبار وقوله تقديرا مثل يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف احرف
نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب
الفعل وقائم مقامه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب هذا اذا كان حرف النداء
ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قه ويبنى على ما
يرفع به اي يبني المنادي اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان قبل
النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبني على الضمة لفظا او تقديرا ان كان
اعرابه بالضمة لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وان كان على الالف
ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون
والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها به ولا جملة لانه لو قال يبني على ما يرفع
او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا ويا
هؤلاء لان المراد من قوله يبني بناء المنادي بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله ويبنى

على ما يرفع به

ليدل على الانشاء والتخفيف

٤١

على ما يرفع به وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما اورد مثل يا زيد ويا رجل
كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة
حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به
لكونه مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب
وكونه معرفة وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان
بناؤه عارضا وانما بني على الضمة لانه لو بني على الكسرة لالتبس بالمنادي المضاف الى ياء
المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس
بالمنادي المضاف المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة بالفتح في بعض اللغات نحو يا غلاما قوله
ويخفض بلام الاستغاثة انما يخفض المنادي اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لزيد
للمسلمين لانه ح معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب
لاتصاله مع حرف الجر قه ويفتح لالحاق الفها ولا لام اي يفتح المنادي المستغاث
عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام معها ثمة لامتناع اجتماع لام الاستغاثة
مع الالف لان اللام يخفض المستغاث والالف يفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا
ومفتوحا معا وانه ح ويجوز الحاق الهاء ح للوقف فيقال يا زيداه قه وينصب
ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادي المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او
تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله
والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين

للفرق بين بناء العارض واللازم

بفتح اللام الاستغاثة

وانما نصب هذه الاشياء الثلثة لكونها معمولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما ﴿وتوابع المنادى المبني المفرده﴾ الخ اى توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة اى حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه يرفع حملا على لفظه وينصب حملا على محله فقوله المبني احترازبه عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يحمل الا على لفظه فقوله المفردة احترازبه عن التوابع المضافة فان التوابع المضافة يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف المتنع دخول يا عليه اى المعرف بلام التعريف وانما قال المتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه حكمك مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف المتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث

التوابع

نحوه

بالاولوية

بل حكمه حكم المنادى المستقل

وكقوله تعالى

وكقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير يرفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني وينصب حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل برفعه وكذلك لا يقال جاء هولاء الكرام بكسر الميم قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث الاعراب العارض بمعنى ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز يا هولاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب النداء اعلم انه قال يرفع حملا على لفظه او تقديره او محله وينصب حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هولاء الكرام لان المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخرين فان قيل المنادى في المثالين الاخرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى هاهنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب

لفظاً ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولاً به قه والخليل في المعطوف يختار الرفع الخ اعلم
ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيهاً على انه منادى ثان
وابو عمرو والجرمي يختار النصب لانه تابع للمبني وتابع المبني يكون تابعاً لمحله قه وابو العباس
ان كان كالحسن الخ اي ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من اسما المعرفة
بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل
لانه يمكن انتزاع الالف واللام عنه وتقدير حرف الندا فيه فيكون وجود اللام فيه
كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه
مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو
لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف الندا فيه وكان تابعاً
لمبني فالاولى ان يكون تابعاً لمحله ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع
اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف فاذا كان كذلك جاز تقدير
حرف النداء فيها فالرفع اولى تنبيهاً على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها
كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف الندا فيها فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب
ابي العباس بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم
يا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز يا الله ويا التي تيمت قلبي ويدل عليه جواز يا زيد
ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة
واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينتزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف الندا عليه

وكذا سيبويه وكذا يونس نخ
اولى نخ
دخول الالف واللام نخ
ان ينصب نخ
وانشد بخيلة في الوصل عني نخ

في بعض

۴۲

في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع عنه للزوم مانع دخول حرف الندا
عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علماً معرفاً باللام
نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علماً نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى
وفرق بينهما بان النضر ونضر علمان وليس الالف واللام يعني في النضر بخلاف الرجل فان
الالف واللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار
والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب بذا عبارته بهذا النقل مخالف لما ذكرنا اولا
بعض المخالفة قه والمضافة تنصب عطف على قوله المفردة اي وتوابع المنادى المنادى
المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع
مضافاً لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان
لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة
بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد
الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب
لكونه مشابهاً للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف الندا على ما فيه
لام التعريف قه والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً اي حكم البدل والمعطوف
غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلاً او معطوفاً
على المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفرداً او مضافاً فان حكمها مثل حكم المنادى
المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا

علم نخ
سلم
مطلقاً م

مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخاك ويا زيد
بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله زيد ويا عبد الله اخاك وتقول في العطف
والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في المعطوف والمنادى مضاف نحو ٢
يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل
اما في البدل فلانه بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف
فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء قه والعلم ~~الموطوف~~ الموصوف بابن
مضافا الى علم يختار فتحه اعلم ان المنادى المبنى العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى
علم آخر نحو يا زيد بن عمرو ويجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول
فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضاف فيكون منصوبا ويعلم
جوازه من قوله ويختار واما اختيار الثاني فلانه اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع
كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك
فيفتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة
لان المنادى والمضاف اليه الابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول
علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه كما ذكرنا
فان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية
ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال
من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ قه واذا نودى المعرف باللام قيل اي اذا

نودى الاسم

ص ٤٤

ام ح

التعريف مثلا خ نحو يا ايه

نودى الاسم المعرف باللام نحو الرجل مثلا توصل في ندائه الى الاسم المبهم فيقيل يا ايها الرجل بالاسم ٢
ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم
اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء
مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع ~~حرفي~~ حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا
بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ ثم
اعلم ان ها في يا ايهذا الرجل هو ها في يا ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع
يا ايذا الرجل ثم لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج
اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى مبهم فلانه يحصل التوصل الى نداء بواحد منهما فلا حاجة
الى الآخر قه والتزموا رفع الرجل قيل اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم
مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان تكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبني
ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع
توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب وجب كون توابع المعرب
تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز
كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه كما زيد بقائم وقاعدا
بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذي المال على انه
بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال وكذا الكلام في يا ايها الرجل العاقل ذو المال
وان جعلت ذا المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته

ويعلم منه ذلك من قوله
وتوابعه اي توابع الرجل
صح

تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب وان جعلت الظريف تابعا للرجل في يا ايها ايها
الرجل الظريف لم يجز فيه الا الرفع فان جعلته تابعا لاي جاز الرفع والنصب او يعلم من
قوله وتوابعه اي وتوابع الرجل واعلم انه ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان
هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب
ايضا قه وقالوا يا الله خاصة تنبيه على جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم
قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان
يقال يا ايها الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام التي
في الله ليس للتعريف بل هو عوض من الحرف الاصلي وهو الهمزة في اله واما لعدم
الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تع قه ولك في مثل يا تيم الخ اي
اسم المنادى اذا كرر بلفظه ويضاف الى اسم آخر مثل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما الضم الاول
فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم ولك نصب الثاني ظاهر لانه اما ان
يكون منادى بحرف ندائه محذوف واما تاكيد للاول واما نصب الاول فاما على
تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على
تقدير ان يكون مضافا الى عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف
الاول لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه
معرب لكونه مضافا على ما ذكرنا قه والمضاف الى ياء المتكلم الخ اي المنادى المضاف

الى ياء المتكلم

يا ايها الله لكنه لا يقال كما يقال يا الله صح

يا ايها الله صح

يا الله

او ذلك في صح

٣٥م

الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة
الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قه وبالهاء وقفا اي ويجوز الحاق الهاء بالكل
نحو يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قه و
قالوا يا ابي ويا امي الخ يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا او اما يجوز
فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوائد وهي يا ابت ويا امت
بكسر التاء لقلب الياء تاء ومناسبة الكسر للياء ويا ابه ويا امه بفتح التاء لكون التاء بدلا عن
حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء
بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز قه ويا ابن
ام ويا ابن عم خاصة الخ اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الى الام المضافين
الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فيقول يا ابن
امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غير
هما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او كان المضاف اليه غير الام
والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام

ويا امتا ح

لزيادة التركيب وانما قال
خاصة لعدم جواز ما جاز في
المنادى المضاف الى ياء المتكلم
صح

بحث ترخيم المنادى

غلامى وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما قه
وترخيم المنادى جائز اى ترخيم المنادى جائز فى سعة الكلام والاختيار والترخيم فى
غير المنادى جائز للضرورة كقوله وياميه اذ مى تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
اى اذ مية قه وهو حذف فى آخره تخفيفا اى ترخيم المنادى حذف فى آخره تخفيفا لا لعلة
اخرى غير التخفيف قه وشرطه ان لا يكون مضافا اى شرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان
المضاف لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم آخر لان المضاف
اليه من تتمة المضاف الاول معنى ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم فى آخر المنادى
لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة
مد الصوت والتطويل والترخيم مناف لهما وان لا يكون جملة لان الجملة محكية اى لها
فلا تغير وان يكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه
اذا كان علما كان معلوما اذا حذف منه شىء واذا كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم اجحاف
فى نفس الكلمة المجرد والتخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما ولا ان
يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا التاء وهو ليس من نفس الكلمة فاذن لم
يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من نفس الكلمة فلم يلزم الاجحاف فى نفس الكلمة بسبب حذفها
اعلم ان سيبويه شرط فى ترخيمه على لغة من يجعل الباقى اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس
بما لا تاء فيه فلا يق فى ترخيم حبيبة اذا كان صفة نحو يا حبيب اقبلى لحصول الالتباس لجواز
تانيث المذكر الغير العلم اذا اريد به النفس اما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث
المذكر ويذكر

التانيث ه

لكن يشترط فيه ان لا يكون صفة
نحو [illegible] وقائمة لانه لو رخم
[illegible] لالتبس بالمذكر صح

ص ٤٩

اى يذكر ان المؤنث ه

المذكر وبالعكس فى العلم حملا على المعنى قه فان كان فى آخره زائدتان اى آخره اعلم ان هذا
بيان الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه وقد
يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان فى آخر الاسم حرفان
زائدتان زيدتا معا فى حكم الزائد الواحد وذلك كالف التانيث الممدودة نحو اسماء وحمراء
او الالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او ياء النسبة نحو كوفى وبصرى او علامة
التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن يشترط
ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل يدين ودمين ولذلك يحذف له حرفان اذا
كان فى آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين
فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه فى آخر الاسم ووجوب الترخيم فى الاسم واما الواو فلانه
حرف فى آخر الاسم حرف علة زائدة وحرف العلة الزائد اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر
من اربعة احرف لئلا يلزم الاجحاف فى الكلمة للترخيم الذى هو لمطلق التخفيف وعليه قول بيت الكتاب
تنكرت منا بعد معرفة ~~لمى لمى~~ فحذف السين وبقى يا ميغيل والمراد بالمدة حرف زائد
من حروف المد ساكن فى الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين
ولم يحذفا من مختار بل يق فى ترخيمه يا مختا باثبات الالف فانها ليست بمدة بالتفسير المذكور
لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة فى الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذا
مستهيل ومستمال واعلم انه لو قال او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان
مستميل ومستمال واعلم انه لو قال او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى

او [illegible]
[illegible]

بيت ه

يا مليس ه لمى اى يا لمى ه

واللين ه

ليحصل فيه مثل جزمي فانه تحذف منه ج فان التقى للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم اصله سما وقلبت الواو همزة على الاول وهو اختيار المص مما في آخر زائدان وعلى الثاني مما في آخر حرف صحيح قبله مد قه وان كان مركبا حذف الاسم الاخير للترخيم الا اذا كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير لههنا قه وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان او الاسم الاخير حذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة لسبب عارض والعارض منتف قه وهو في حكم الثابت اي اي المحذوف من المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القائل في يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد به ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت يترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمود ويا كرو قه وقد يجعل اسما برأسه اي اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه ح منادى مفرد معرفة لان اصله يا ثمو ح

ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لما حذف منه الدال جعل الباقي اسما برأسه كان في آخره واو وقبله ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم كروان بعد

من السقوط

للترخيم ح

فاذا تقرر في كلامهم انه متى كان في آخر الاسم واو وقبله ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة صح

جعل الباقي

جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون فبقي يا كرو وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت من كلامهم هذه القاعدة قه وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغ النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فتبا صيغ النداء وتستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا لكون نصا على الندبة قه ويحكم حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا منصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يتبع نكرة ولا مشابها للمضاف وكذا حكم توابع المندوب مفردا او مضافا فالحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجرى مجراه في صيغته اجرى مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قه ولك زيادة الالف في آخره اي ولك زيادة الالف او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان المطلوب منه مد الصوت والتطويل الا ان المندوب اذا كان مضافا او موصولا الحق بآخر المضاف اليه والصلة قه فان خفت اللبس قلت واغلامكيه اي وان خفت الالتباس بزيادة الالف لا تزيد الالف بل تزيد حرفا مجانسا لحركته او مجانسا له نحو

فيا صيغ ...

غلام مخاطبة منقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره
الف وقيل واغلامكاه لالتبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف
التي هي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت بآخره الفا وقلت وا
غلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت بآخره الواو التي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه
قه ولك الهاء اي ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء والواو كما تقول وازيداه
واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب منه مد الصوت والتطويل ولان الهاء تزيد بيان
هذه الحروف قه ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وانما لم يندب النكرة لان المراد
بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان
الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه
انما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لانه من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو
عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما غير شرط حتى لو كان
علما غير معروف لم يجز ندبته فلو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب
الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم قه وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا
ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة اسم المندوب
وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه
لجاز جاءني زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان
الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس المندوب

ولا متعلق

ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل
على مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملته وانما هي اسم اتي به للتخصيص
والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة فلهذا اتفقا على جواز الحاق الندبة بالمضاف اليه
والصلة لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول و
لهذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه ونحو الصلة بخلاف الصفة والموصوف قه ويجوز حذف
حرف النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف
نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما
جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهورة كثيرة استعمال ندائه فلو حذف منه حرف
النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهين
للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف ولا يقع صفة لاي ومن ثم
لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي
نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن الاشارة نحو يا هذا
لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا او لم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لهما قه وشذ اصبح
ليل الخ هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم
حذفوا عنه حرف النداء وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء من الجنس وجوابه انه شاذ
لا يعتد ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني

Margin notes: اي ح — في الوقف ح — بوقوع ح — علامة ح — الماحق اعلامة يجوز حذف النداء صح — اي ح — الرجل ح — ولكن كرا واطرق كرا مرخم حذفوا حرف النداء عنه صح

الرحيم لان اصله كرحان قه وقد يحذف المنادى اي اداة حرف المنادى اذا دل عليه قرينة
لانه في الاصل مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تع الا يا اسجدوا اي
الا يا قوم اسجدوا قه الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع
الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مضمرا على شريطة التفسير فيجب حذفه لئلا
يلزم اجتماع المفسر والمفسر قه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه الى اخره
فقوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل قولنا
زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيدا انت محبوس عليه
فان زيدا هنا اسم ليس بعده فعل كما في موضعها هنا وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا
ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب
بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا
اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكن مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل
او بمتعلقه لخرج عنه وهو منه قه لو سلط عليه او هو مناسبه احتراز عن مثل الاسم الذي
يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد
هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد
الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من
حيث المعنى كقوله تع وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة
وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذين الاحترازين وقد يعلم منه انه لا يجوز نصب زيد

لكن بعده شبهه فهو محبوس لان الاسم المفعول شبه الفعل صح

لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي صح

في زيد ضاربه

٤٩

في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه
او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد قوله او مناسبه اي في معناه او لازم معناه
ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
وليس لو اسلط عليه بنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمت لو سلط عليه لنصبه
ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا المقدر
ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقديره الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت
زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانة زيد ~~ا وتقدير~~
وتقدير الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه لملازمته وملابسته
له والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير
فعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر قه ويختار الرفع
بالابتداء الخ اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء
عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها
مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيدا ضربته فان النصب والرفع جائزان فيه
لوجود قرينة لكن الرفع اولى من النصب لان النصب محتاج للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك
يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار واذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة
النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما كان
النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى

والقائل ان يقول يدخل في التعريف
المذكور الى اضمر عامله حذر كان لان
زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق
عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون المفعول به
لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به
مع ان خبر كان ليس بمفعول به ويمكن ان
يجاب عنه بانا لا نم انه يلزم ان يكون
مفعولا به لا ما اضمر عامله اعم من المفعول به
مع انه قسم من اقسامه وجواز كون
الشيء اعم من الاخر من وجه دون
وجه ولان المراد بالاسم في قوله
كل اسم بعده فعل هو مفعول به وكانه
كل اسم معمول به بعده فعل الى اخره
اعلم لهذا المستقل لانه

فيه اي ذكره كل قسم فيها مفعول به يجب حذف ناصبه الى اخره ذكر اعتمادا

تقدير النصب الترفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية فالاول اولى للتناسب
لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فان ترفع
اولى من النصب واذا كان كما تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب
فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير الطلب لانه اما لو
كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير
الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب
لا يحتمل الصدق ولا الكذب على تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل
بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبرا عن المبتدا ولكن الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة
نحو جاءني عمرو زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الفعلية تعارضها
ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع على النصب لعدم استلزامه حذف الفعل
قه وبعد حرف النفي اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ما زيدا
ضربته وما زيدا اضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم
وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما
على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع
بعد الهمزة لما ذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن
اسم الاستفهام نحو من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام قه واذا الشرطية وحيث
اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث

نحو كم وما وايهم صح

موقوعا م

لان اولوية عطف النصب ووقوع
الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع
لعدم استلزامه حذف الفعل ح

قه ويختار النصب بالعطف على جملة
اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة
فعلية معطوفة عليها جملة اخرى نحو جاءني
عمرو زيد وعمرو اكرمته لانه على تقدير النصب
فيلزم عطف فعلية على جملة فعلية وعلى
تقدير الرفع عطف جملة اسمية والاول
اولى تحقيقا للتناسب ح صح
خفظاهر

ص ٥١

نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير
النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى
الجملة الاسمية لان اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها ولانه يستعمل
الصيغة للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو
المختار بعدها قه وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده
الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر
والنهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان
الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول
فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل
كثير غير بعيد قه وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف
لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد المعنى هو المقصود
وعلى تقدير النصب لا يفيد الا المعنى معنى مقصودا كقوله تع انا كل شيء خلقناه بقدر
فان معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل
شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل
شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور
في محل الرفع بانها خبر لكل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل
شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه صفة لكل شيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل

وعلى تقدير الرفع كان مضافين
الى الجملة الاسمية واضافتهما
الى الجملة الفعلية صح

[illegible]

خبر م — الرفع بانه جزء لكل شيء و ح لم يفد معنى مقصودا من الاية لان معناه ح ان كل ما هو
مخلوق فانما هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقا بقدر والمقصود من
منصوصا صح — الاية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب مقصودا فيما هو المطلوب
من الاية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالقياس قه ويستوى
الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي ويستوى الرفع والنصب في المعطوف
على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة
كونها جملة م — الاولى ذات وجهين احدهما الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ والخبر والثاني
كونها الجملة ص — الفعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير
عطف الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة
جملة م
الفعلية وهي الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه يرجح الرفع بعدم حذف
العامل فيتقارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره او عنده او غير
ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قه ويجب النصب اي يجب
النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته
وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط وحرف التحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او
تقديرا كما يجيء وههنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر
الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم
اما ص — ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما قه وليس مثل ازيد ذهب به اي وليس

قولنا ازيد ذهب

ص ٥١

قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه ان لو سلط
الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه — ل
ولا مناسبة لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم ينصب فالرفع لازم
ح على الابتداء والجملة التي بعده خبره قه وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي وكذا قوله تع
وكل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا
لانه لا يصح به تسليط الفعل عليه لانه لو سلط لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو
باطل لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوه وكل واحد منهما — وذكر م
باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي والثاني
فكذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتدأ وفعلوه في الزبر اعني الفعل
والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر مبتدأ
تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر قه ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة اعلم ان ظاهر هذه الاية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل
مذكور مع الطلب لكن القراء السبع اتفقوا على الرفع والمراد منه غير الظاهر فذهب
المبرد الى ان الزانية مبتدأ والزاني عطف عليه وقوله تع فاجلدوا خبر المبتدأ وانما دخل
الفاء على خبر المبتدأ لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي والتي تقديره
التي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل
او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر ههنا كما وقع الا خبر المبتدأ.

على تأويل مقول فيهما اجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفا
لا يعمل فيما قبله و ذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف
وهو فيما يتلى عليكم و تقديره حكم الزانية و الزانى فيما يتلى عليكم فهذه جملة و قوله فاجلدوا كل
واحد منهما ثانية جملة جملة ثانية بيان للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا
لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قه والا فالمختار النصب اى ان
لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما فى القراءة الشاذة
لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير و مع اقوى قرينة النصب المختار وهو الطلب
اعنى الامر كما مر قه الرابع التحذير الخ اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التى
يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول
بتقدير اتق والمحذر منه مكرر فقوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا فى جواب من يقول
من اضرب بقوله بتقدير اتق خرج عنه مثله فان زيدا فى المثال المذكور وان كان معمولا
لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب و قوله تحذيرا مما بعده احترازا عن
مثل زيدا فى جواب من يقول ام اتق فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس
من هذا الباب لجواز ذكر فعله قوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق
الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق والمحذر منه مكرر قه او ذكر معطوف على فعل
ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده
فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق و على التقدير الثانى مفعول له وانما وجب حذف

تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق ح

الفعل

الفعل العامل فيه لعدم القرينة بلفظ الفعل و وجود القرينة الدالة عليه مثاله اياك والاسد
اى اتق نفسك ان يتعرض للاسد والاسد ان يتعرض نفسك فحذف اتق مما ذكرناه فاستغنى
عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول المتصلين لواحد
وهو الكاف
ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للتعذر فقيل اياك والاسد وكذا قوله اياك وان تحذف
اى اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الارنب
وهو م ل
بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهى اياك من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه عبارة
اخرى وهى اياك ان تحذف اى من ان تحذف لجواز حذف من و سائر حروف الجر مع ان و
ان لطلب الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير
اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف
الا م
والثانى كذلك غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا فى المواضع التى
حذفها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا
درهما و تقول فى اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا وكقوله الا اذا
التبسوا فخففوا حرف الجر للعلم بتقدير الفعل الى الاسم بواسطة الجار نحو واختار موسى قومه
سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا و ما نحن فيه ليس كذلك قه المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
مذكور اى المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول
بمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه
وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم ذكر الفعل ههنا لفظا او تقديرا لا يقع

كقوله تع بيان حذف مفعول فيه
ما حذف العرب و حرف الجر منه ع

انه منقوض بيوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمته لصدق الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتدأ
لما ذكرنا في تعريف المفعول به قه من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه فالزمان
كالشهر والسنة
كالوقت والساعة
هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم من الحيز قه وشرط نصبه
تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظا لانها لو كانت ملفوظة امتنع
نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا حالة واحدة وان يكون في مقدرة
لانها لو لم تكن مقدرة لكان منها خاليا ولم يكن مفعولا فيه قه وظروف الزمان كلها
تقبل ذلك اي ظرف الزمان معينا كان او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة
الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان
مبهما كان او معينا قه وظرف المكان ان كان مبهما قبل اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل
النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في
لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل
على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب يستلزم
المكان من الامكنة فلما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف
المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قه وفسر المبهم بالجهات الست الخ لما كان ظرف المكان
المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له بتقدير في وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال
المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها
قه وحمل عليه عند ولدى وشبههما للابهام اي حمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون

ومع لكونها

جلست م

ومع لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت خلف المسجد
فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض وكذا اذا قلت جلست عندك
يتناول جميع الامكنة التي حواليك قه ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ المكان
في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله ولانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة المبهمة
اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته
به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسميته ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون
امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في
مسماها قوله ما بعد دخلت اي حمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة ما بعد دخلت في قولك
دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم
انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المص انه غير متعد
لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو خرج نقيضه وهو
خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما قه وينصب بعامل مضمر اي ينصب المفعول فيه
بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة قه وعلى شريطة التفسير اي وينصب
المفعول فيه على شريطة التفسير كما ينصب المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع
في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل ايوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمته او
لا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه خصمه وحيث
يوم الجمعة سافرت فيه خصمه ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت

الخلف وجهته وهو غير داخل
في مسماه والمكان المعين فكان له
اسم تسميته بسبب م م

مباحث مفعول له

فيه وجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صام زيد صمت وهذا يوم الجمعة صمته قه المفعول له
ما فعل لاجله فعل مذكور قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبني التأديب وكرهت
التأديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لو
لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تأديباً له والتأديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب
وكذا قوله قعدت عن الحرب جبناً فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور
ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له هو علة
غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج
نحو ضربته تأديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبناً فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج — سببا للمفعول له م
المذكورين م ح
ولهذا اورد مثالين قه خلافا للزجاج اي التأديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له
خلافا للزجاج فان التأديب عند الزجاج في قولنا ضربته تأديبا له مصدر من غير لفظ الفعل
فكانه قال ضربته ضربا له وادبته تأديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلّية
وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قه وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له
ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن منصوبا
ولو لم يكن مقدرا لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قه وانما يجوز حذفها اي
وانما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلاً
لفاعل الفعل المعلل اي ان يكون فعلاً لفاعل فعل علل هذا الفعل به كما كان الضرب في المثال
المذكور فعلا للمتكلم كذا التأديب فعل للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تع يريكم البرق خوفاً وطمعاً

فان خوفا

فان خوفاً مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تع منزه عن الخوف والطمع
لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير
حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او كون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع
والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التأديب مقارناً
للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلاً لفاعل الفعل المعلل
لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلاً نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي
الزائر ح — او لم يكن مقارناً للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل — في الوجود
المعلل ولم يكن له مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام انما
اشترط في جواز حذف اللام شرطين مذكورين لمشابهة المصدر الذي من لفظ الفعل من
الدر م — حيث كون كل واحد منهما متصفاً بهذين الشرطين فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام
كما يتعدى الى المصدر لانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل
انه اذا م
فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز
انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير
ضعيف وقيل غير جائز لانه ح يشبه الحال والتميز لما فيه من البيان ونكرته نكرة كالحال والتميز
وللقائل ان يقول ان الشرط الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور مفعول له مع انه
ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك ان الجبن فعل وانه نفسه
ومزاجه ولا يلزم من عدم اختياره فاعل فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل ههنا قسمان اختياري و

مباحث مفعول مع

وطبعي فان الثاني يتحقق بهنا قه المفعول معه مذكور بعد الواو الخ قوله مذكور بعد الواو احتراز
به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احترازا به عما لا يكون
معمول فعل نحو زيد وعمرو اخوان او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاني زيد وعمرو قبله
او بعده فلا ينتقض الحد بمثل قولنا جاني زيد وعمرو مع ان عمرا ليس بمفعول مع لان المراد بالمصاحبة
هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمفعول مع
قه فان كان الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل للمفعول مع لا بد من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا
لفظا الفعل واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا
غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخ من ان يجوز العطف
او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف الرفع والنصب على ان يكون مفعولا مع
نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل
وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمروا فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يق
يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي
يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان فعلا معنى وجاز العطف يعين العطف فانه اطلق
الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز
الوجهين وانما يجوز النصب ان لو ان يدا المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخير ان الكلام
في عامل المذكور بعد الواو التي للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما
حد المفعول مع ينصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول
المطلق

للمصاحبة وان الكلام ذكر مع تكرار قوله لفظا او معنى بتفصيل الفعل الناصب صح

والمراد بالفعل لفظا
م

بهنا ٢

يشكل ٢

ص ٥٥

المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم
ان قسما منه يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب لبيانه
ههنا كما بين في غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا جزمنا ان جميع ما منصوب لكن يلزم
مما ذكرته ومن تردد في الكتاب ان عمروا في قولنا قام زيد وعمرو ومالزيد
وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف يتعين
النصب بان يكون مفعولا مع نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا
فلا يخ من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين الجر لضعف العامل نحو
مالزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا
وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يوجد الجار ههنا
واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول مع بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع
وعمروا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع حرف الاستفهام والجار
المجرور ومع حرف الاستفهام والاسم قه والحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
الخ اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاني زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا
مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معا نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة
غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتميز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل
او المفعول به النعت نحو جاني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة

النصب ٢

مباحث الحال

ك

ام خ

زيدًا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى لانه في رجع القهقرى لانه لا يبين
هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل
لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا ينتقض بمثل جئت انا وزيدًا راكبين مع ان زيدًا
ذو الحال وهو المفعول معه لان مجيء الحال من حيث انه فاعل معنى لا لانه المفعول معه
وانما قال ما تبين هيئة ولم يقل اسم مبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون اسما
قوله لفظا او معنى اي الفاعل الذي يكون الحال حالا عن فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك
المفعول الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا نحو
ضربت زيدًا قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من تاء التاء في ضربت وهو فاعل لفظا
ويحتمل ان يكون حالا من زيد او زيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار قائمًا
فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل
او حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى هذا زيد قائما فقائما
حال من زيد وهو مفعول معنى تقديره ابنه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي
شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي شيخا
وللقائل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدًا ليس ذي الحال
والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي
الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في
المثال الثاني وهو غير جائز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول

الضمير

ص ٥٩

الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن
ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد اليه
وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى
قه وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي عامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدًا
قائما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو
زيد ضارب عمرو اقائما ح واما معنى فعل وهو الذي يستنبط منه معنى الفعل كحرف
التنبيه واسماء الاشارة والظروف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قائما
وهذا زيد قائما قه وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج
الى تعريفها قه وصاحبها معرفة اي وصاحب الحال يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم
عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها
مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط وارسلها
العراك ومررت به وحده ونحو ذلك متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم
قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذا
وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان ذلك لما قام الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة
احتيج هذا الى تاويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال محذوف تقديره ارسل الحال
تعترك العراك ومررت به منفردا وحده فلما حذف الفعل جعل العراك ووحده حالا على سبيل المجاز
تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة

مع صاحبها م
ومررت به منفرداً قه فان كان صاحبها نكرة وجب تقدم الحال اي وان كان صاحب الحال
نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكباً رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا
ضربت رجلاً مجرداً عن ثيابه فتقدم في سائر المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قه ولا يتقدم
على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقع زيد قائماً
في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي يجوز تقدمه على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك
ثوب فثوب مبتدأ ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرف
والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع
في الظروف بما لا يتسع في غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقدم الظرف على العامل المعنوي لوجود
مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونها فضلة في الكلام مع
اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن
مانع ٢ مانع اما اذا كان فلا يتقدم عليه (يجوز ان يكون) اما الفعل فبان دخل عليه أن او ما المصدريتان واما شبهه
فبان كان مصدراً او اسما الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف والصفة المشبهة المعرفة
بلام التعريف لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة
في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره
مراعاة لبابه الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه قه ولا على المجرور على الاصح اي
ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح ولا يقع مررت راكبة بهند لان الحال
تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا الحال

لا يتقدم عليه

لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور قه و
كل ما دل على هيئة صح اي كل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالاً سواء كان مشتقاً
او لم يكن نحو هذا بسراً اطيب منه رطباً اي هذا حال كونه بسراً اطيب منه حال كونه رطباً فالبسر
والرطب حالان مع انهما ليسا مشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في
رطباً هو اطيب بالاتفاق وفي بسراً اختلاف فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي كل اسم الاشارة
يا هذا ٢ او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا وهم التفصيل وامتناع تقدم معمول اسم التفصيل
عليه لضعفه في العمل وقال مص الكتاب رحمه الله هو اطيب جوز عمل افعل التفصيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة
نخلي بسراً اطيب منه رطباً مع ان العامل في بسراً هو اسم التفصيل بالاتفاق قه وتكون جملة
خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفرداً لان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة فكما
ان الاخبار عن الشيء بالمفرد جائز فكذا بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
جملة م لان الحال خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولا بد وان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها
الى صاحبها وهي الضمير او الواو قه فالاسمية بالواو الخ اي الجملة التي تقع حالاً لا تخلو اما ان
يكون اسمية او فعلية والفعلية لا تخلو اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً او مضارعاً منفياً
خمسة ٢ او ماضياً مثبتاً او ماضياً منفياً فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني
زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك
والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالاً لاجل الاولين
مقدمتنا ٢ لوجود الواو في اولها نحو كلمته فوه الى في فقوله فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهو

ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل
نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب واما
الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماضي مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد
وما يركب وما جاءني وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما يطلع الشمس
وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد
قد ركب وجاءني زيد ما ركب قه ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد
من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالاً وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء
والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال ومثال قد ظاهرة نحو جاءني
زيد قد ركب ومثال قد مقدرة قوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما
قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفياً لا يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها
لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاصل بخلاف الثبوت
فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبقي قه ويجوز حذف العامل اي يجوز حذف عامل الحال
اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشداً مهدياً اي
اذهب راشداً مهدياً قه ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي
لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجوداً غالباً والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك
عطوفاً فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجوداً غالباً وانما يجب حذف عاملها لان
الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغنى به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او

احقه او ثبت

٥٩

احقه او ثبت او حق فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال حال عن الفاعل او عن المفعول
قه وشرطها ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان يكون
تاكيداً ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت لو كانت تاكيداً ومقررة لمضمون
جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه واجب الحذف قه التميز ما يرفع الابهام المستقر عن
اعلم ان التميز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
فقوله ما يرفع الابهام احتراز به عما لا يرفع الابهام لانه لا يكون تميزاً وقوله المستقر
احتراز به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رأيت عيناً جارية فان الجارية يرفع
الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع
مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب قه عن ذات احتراز به عما يرفع
الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكباً فان راكباً يرفع الابهام المستقر عن
الصفة والهيئة لا عن الذات لان زيداً لا ابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة
تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب
كونها معرفة ووجوب كون التميز نكرة قه فالاول عن مفردة مقدار غالباً الخ اي التميز الذي
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التميز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التميز
الابهام عنه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو هنا مقابل النسبة وذلك المفرد
اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما في العدد نحو عشرون درهماً وخمسة عشر درهماً
وسيأتي تميز الاعداد في باب العدد واما في غير العدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر

راحة سحاباً واما موزون نحو رطل زيتاً ومنوان سمناً واما محمول لها نحو على التمرة مثلها
زبداً او مكيل نحو قفيزان براً قم فيفرد ان كان جنساً اي يفرد التمييز حالة التثنية والجمع — ان كان جنساً لها
ان كان التمييز جنساً والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل
وغير ذلك نحو عندي رطل زيتاً ورطلان زيتاً وارطال زيتاً وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية
والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد
لعدم دلالته عليها حينئذ فتقول عندي رطل زيتاً ورطلان زيتين وارطال ~~زيد~~ و
زيوتاً وان لم يكن جنساً يجمع ان كان المفرد بالتمييز جمعاً فيقول عندي قنطار اثواباً وعندي
بيت كتباً قم ان كان بتنوين او نون التثنية والجمع لها اي ان كان الاسم المفرد الذي
يتميز بالتنوين او نون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته
اليه فيقول رطل زيت ورطل زيتاً وقفيزا بر وقفيزان براً بالاضافة وترك الاضافة والعلم
يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم بشيء اخر لم يجز الاضافة من ذلك الشيء الا ما شبيه بنون الجمع نحو
عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبداً وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه
لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف — لا يحذف لها
للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذا التنوين شبيه بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت
النون فلذلك لا يثبت ما هو شبيهه فلذلك لم يضف مثل عشرون درهما والاخرى الى التمييز
وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحاً لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع
نحو عشرين عشرى رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رأيت
فلو اضيف

فلو اضيف الى المميز ايضاً لزم الالتباس لم يعكس الا مردفاً لتوهم اضافة الشيء الى نفسه — لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه يتوهم انه اضيف الى نفسه
وانما لم يجز اضافة مثلها الى زبد لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى قم
ومن غير مقدار عطف على مفرد اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز
عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير
المقدار خاتم حديداً او فضة يجوز فيه الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه
اشار المتن بقوله والخفض اكثر قم والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن — لها
ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفساً او فيما شابه الجملة
نحو زيد طيب اباً وابوة وداراً وعلماً او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد اباً وابوة — فان النفس لها
وداراً وعلماً وقفة دره فارساً فالنفس في قولنا طاب زيد نفساً يرفع الابهام المستقر عن ذات
مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات يسند اليه الطيب لجواز ان يسند
الطيب الى زيد ظاهراً وان كان مسنداً الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب — هو سبب نسبة اليه لها
اليه فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او ما ضاهاها عطف على قوله في جملة اي ما شابه الجملة
وضاها مثل ماض من المضاهاة وهي المشابهة للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة — والمشابهة صح
مع فاعلها وقوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في
اضافة نحو اعجبني طيب زيد اباً وابوة وداراً وعلماً والمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه
والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به
تعلق الوصف بالموصوف قم ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه لها اي وان كان التمييز

اسماً صالحاً الا ان يرجع الى من انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون
لمتعلقه نحو طاب زيد اباً فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيد ونحو
طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكن
صالحاً لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تميزاً عنه نحو طاب زيد
علماً ودارا فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي لمتعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته
من شرح المص رحمه الله في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحداً وهو
غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون
لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفساً ولان النص غير مساعد لهذا الشرح وان حملناه على معنى
النص اشكل مثل طاب زيد نفساً فان نفساً يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة
لا يخ الكلام ههنا من تعسف قه فيطابق فيهما اي يطابق التميز في الصورتين اعني ما انتصب
عنه ومتعلق ما انتصب عنه قه ما قصد اي ان قصد مفرداً افرد التميز وان قصد مثنى
ثني التميز وان قصد الجمع جمع في الصورتين فنقول اذا كان التميز عين ما انتصب عنه نحو طاب
زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك نقول اذا كان التميز متعلق ما ينتصب عنه
نحو طاب زيد اباً اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده او اباه
واماً وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده قه الا ان يكون جنساً اي يطابق
التميز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التميز جنساً فانه لم يطابق حينئذ كالعلم والابوة فانك
اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق وكذلك اذا اردت الابوة والابوة من حيث هو

ابوة لا يثنى

اعني

نقول

ص ٥٠

ابوة

ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة وح يثنى ان كان المراد مثنى ويجمع ان
كان المراد جمعاً فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد
علوماً ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان
قوله الا ان يكون جنساً مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء
الاول فيكون معناه فيطابق التميز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنساً
فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان
الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نم استحالته فان
الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة
فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فلزم المحذور قلنا لا نم
ذلك لكثرة افراد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلاثة من احاد ذلك النوع
مع انه من احاد ذلك النوع لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل هلا لم
التميز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد
قلنا لان افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف
انواع الجنس الواحد في الحقايق مجاز اطلاق الجنس مفرداً على افراد نوع
واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفرداً على انواع جنس واحد
اذا قصدت لاختلافها بالحقايق قه وان كان صفة اي وان كان التميز صفة عين ما انتصب
عنه ومطابقاً له لكونه اياه في المعنى فيتعين طاب زيد فارساً وطاب الزيدان فارسين وطاب

زيدم

والثاني تقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة صح

لكثرة

يطابق

الزيدان

الزيدون فوارس ولكن تقول لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا
كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اولى
من الحال لان المراد منه مدحه مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا المعنى يفهم
منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا
وبين قولهم مثلها زبدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس
الدر وان الزبد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس
المثل قوله ولا يتقدم التمييز اي لا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير
فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معها مؤخرا وان كان فعلا
فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا
انه فاعل في المعنى لان الاصل في قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد والاصل تصبب زيد عرقا
تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة
لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة وامثاله كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا مثل م
تحمل عليه اطراد الباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن
فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني و سلم
المبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر ء اتهجر ليلى بالفراق
حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية الرواية
هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع اي المستثنى على ضربين اي الواو

مباحث مستثنى

احدهما

ص ٤١

احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع والمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا واحدى
اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان
الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا
اي م لانه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل هو مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى
منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى
هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا انما قال
غيره بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو الكرام من العلماء فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج
بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم
ان دخلوا الدار وبالجملة لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا وسائر اخواتها فانه لا يسمى مستثنى حقيقة
الا بغير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور بعدها
غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا واحدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني
القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو
منصوب اي المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي
مخفوض صورة واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتدأ بالقول
الاول اي واجب النصب وهي مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة
في كلام موجب اي ما وبالموجب الذي لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم

الا زيداً وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل
يكون المستثنى بعدها تابعاً لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله
بعد الا التي هي الصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما يجب النصب
ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى
لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقديره قولنا جاءني القوم الا زيدا هو جاءني الا
زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل ٤٣
الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لم يمتنع ذلك وانما قال في كلام موجب لانه
لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز رفعه على البدل
من القوم ونصبه على الاستثناء والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب
قال احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذا مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى
منه وهو مشعب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصح ان يكون
بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف
فتعين النصب والثالث من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا
عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع
كونه احد الابدال الاربعة اما الثلاثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره
عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة

في الصفة

(هامش: يحمل — مشعب — وهذا اي هذا القسم لقوله او مقدما على المستثنى منه صح)

ص ٤٢

في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما
قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا
العيس فاليعافير والعيس منقطع بعد الا مع رفعه في البدل والجواب عنه عند الاولين
ان المراد بالانيس ما يونس به ما لازم المكان وهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل
من الانيس بدل البعض من الكل والرابع من المواضع التي وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا
وعدا عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم
زيدا وانما قال في الاكثرين لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من
مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب
نصبه بعد ما عدا وما خلا لان ما مصدرية لا يدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا
فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا
زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا
بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما
والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا متن ويجوز النصب ويختار البدل اي يجوز نصب
المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا
نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن
البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال

(هامش: مستثنى — وانما وجب النصب لانه مفعول به صح — بتشبيهه)

في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب
وانما قال و ذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه
على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل قوله تع ما فعلوه الا قليل برفع
القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قه ويعرب على حسب العوامل الخ اي يعرب
المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه
في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان
اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له مثل ما جاءني الا زيد و
ان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى
العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في ساير الاشياء ويسمى
مفرغا قه الا ان يستقيم المستثنى استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه
انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات
ايضا نحو قولك قرات الا يوم الجمعة لجواز ان يقرا كل يوم الا يوم الجمعة قه ومن ثم
لم يجز ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي
اذا دخل على النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز لما مر قه
واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع الخ اي اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ
المستثنى منه حيث جاز الابدال يتعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا
زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفع زيد على البدل من احد لكن لا من لفظ احد
لانه لو ابدل

المعنى م

اي حسن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما م

الابدال م

رفعه ع

يكون ح

معفور ١ ع

لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرة بعد الا فيه لان البدل من احد بتكرير العامل
فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه
واذا بطل ابداله من لفظ احد يتعين ابداله من محل احد لان محله رفع بانه فاعل جاءني
ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو
ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فان الشيء
الثاني لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقديرها عاملة بعد
الا وهو غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فانما
يبطل عملهما لانهما تعملان لاجل النفي يبطل عملهما لبطلان المشابهة بليس واذا بطلت المشابهة
بليس يبطل عملهما قه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اي لا يجوز ان يقع ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جاز ههنا لان ليس انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان
كذلك لم يكن اثر لنقض النفي معنى بالا لان الامر الذي يعمل ليس لسببه وهو الفعلية باق في قوله العاملة
عائد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر اي الالف واللام التي في العاملة
وهو الصحيح قه ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل
الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقع ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع
بطلان النفي وامتنع ان يقع ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله تعمل ما قه ومخفوض
بعد غير وسوى وسواء الخ اي والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء
بفتح السين وكسرها وحاشا نقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد و

بالا فان بطل عملهما لانهما انما يعملان لاجل النفي لانهما انما يعملان لاجل المشابهة

علما

باي ح م

وحاشى زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب
جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر
عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل ماض عند بعضهم واذا كان فعلا لم
يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به وفاعله مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا ق واعراب غير كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل [illegible] اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا
على التفصيل [illegible] لا غير الصفة [illegible] اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب
فكذا ههنا لم يجز [illegible] فتقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم
المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب
غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم
غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب
والبدل كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا
كان المستثنى منه غير مذكور لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد
وما ضربت غير زيد وما مررت بغير زيد وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة ق وغير صفة حملت
على الا فاعلم ان الاصل في غير ان يكون صفة وانه [illegible] كونه صفة في جميع مواضع كونه الاستثناء وعدم
جواز الاستثناء في بعض مواضع نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها حملت على الا في الاستثناء كما ذكرنا
والاصل في الا ان تكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا والاصل في الحرف ان لا يكون صفة الا انها حملت
على غير في الصفة ق وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال تابعة

لجمع لانها

وإذا لم يكن المستثنى منه مذكورا الخ

مواضع ح

لجمع ح ار

لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول
المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف
لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور
لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل
ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا تطلق الجمع على [illegible] المصنف جعل في
باب العدد وانما قال قلنا انها اذا كانت [illegible] لجمع منكور [illegible] ان الاستثناء
اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه و [illegible] المستثنى منه جمعا منكورا
غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال
مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة ومثاله قوله تع لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي
وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب
من الآية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لزم فساد السموات
والارض ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه
ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع
منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال ليس فيهم الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء للصفة
مع كونه تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح للصفة ويتعذر
الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصور ح في ثلثة شرعا

لفلان علي عشرة الا واحدا ح

نصبه ح

مع علاه الخ فيه دراهم
والمثال المذكور فانها ح

فكانه قال لمنه الا واحداً ح

لانها اقل مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا الا ... تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفرداً جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي وجوب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقاً ولم يتعذر عند عدمها مطلقاً ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور وقوله وضعف في غيره واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يصح تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات ق وضعف في غيره اي وضعف حمل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه صفة لكل لان كل اخ ليس جمعاً منكوراً غير محصور ق واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف مثلاً اذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد قال المص ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراءها مجرى غير في جواز وقوعها غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان فنوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ ولا يقاس عليه ق خبر كان واخواتها اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقوله مسند شامل لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج خبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر

ذناهم كما دانوا ح ...

بحث خبر كان واخواتها

وغيره ح

يفارقه ح

ما ولا ومثاله

ص 25

هو المسند ح

ما ولا ومثاله كان زيد قائماً فقائم مسند بعد دخول كان ق وامره كامر خبر المبتدأ اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدأ في جواز وقوعه مفرداً او جملة سواء كان تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد الى اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم تقول كان زيد قائماً وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائماً زيد ق ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدأ الا في جواز تقدم الخبر على الاسم اذا كان الاسم معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباههما الا لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ واعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقدم الخبر ههنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز في المبتدأ والخبر لوجود الالتباس واعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى [illegible] يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كان الحبلى السكرى لحصول الالتباس ق وقد يحذف عامله اي وقد يحذف عامل خبر كان اي وقد يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيراً فخير وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيراً فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً والثالث رفعهما معاً نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معاً نحو ان خيراً فخيراً وتقديره ان كان عمله خيراً

كانسان ح

فيكان جزاؤه خيراً وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول
والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه انه في نصب الاول
يكون المحذوف كان مع اسمه وفي رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وانه في رفع الثاني
يكون المحذوف المبتدأ فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول
اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفاً للاول في جزئيته والاخيران المتوسطان لمخالفتهما
الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقاً انطلقت اي لان كنت
اي يجب حذف كان في مثل اما انت منطلقاً انطلقت وتقريره لان كنت منطلقاً انطلقت
فحذ اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان لجوازه حذف كان
في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل ح فصار ان
انت منطلقاً فزيد ما على ان للتأكيد ولتكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقاً
ثم قلبت النون ميماً وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقاً انطلقت وانما وجب
حذف كان هاهنا لان ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز
قوله اسم ان واخواتها اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان واخواتها فقوله
المسند اليه شامل للمبتدأ واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها ولما قال بعد دخول ان
واحدى اخواتها خرج عنه المبتدأ واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف
عليه ومثاله ان زيداً قائم فان زيداً هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدأ وقد يجيء
استيفاء البحث عنه في باب الحروف ان شاء الله تعالى قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي

وان قرئ برفع الاول ح

مباحث اسم ان واخواتها

بتوفيق السريع ح

مبحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس

لنفي الجنس

لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من
الجنس مثلاً اذا قيل لا رجل في الدار لكان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فلا يجوز ان
يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار لكان معناه نفي واحد
من جنس الرجال فيجوز كون واحد آخر او اثنين او ثلثة او اكثر منها وقوله المنصوب بلا
التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ واسمي كان وان
واسمي ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافاً
او مشبهاً به خرج شرائط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا بلا فاصل يلي الضمير العائد الى المسند اليه
وهاهنا يليها حال ان لا ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه
ان يكون تالياً للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصبه لما يجيء وانما اشترط ان يكون
الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجيء وانما اشترط ان يكون مضافاً او مشبهاً به لانه
لو كان نكرة مفردة يكون مبنياً كما يجيء ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف
لا عشرين درهماً لك ومشابهته المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل في ما بعده ومن حيث
ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان كان مفرداً اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي
لنفي الجنس مفرداً اي غير مضاف وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على
الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان
كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني
لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال سائل محقق او مقدر سائل

لا التي ح

فهو مبني على ما ينصب به م

فقال هل من رجل في الدار فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب
مطابقاً للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في
الدار متضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقاً بين ما كان بناؤه لازماً وبين ما كان
بناؤه عارضاً وبني على الفتح قه وان كان معرفة الخ اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه
لا معرفة وجب الرفع والتكرير فيقال لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا تعمل
في المعارف لان موضعها النفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب
سؤال سائل سال فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ان يكون مطابقاً للسؤال
وكذا ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير فيقول لا في الدار رجل
ولا امرأة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على سؤال
سائل سال وقال ارجل في الدار ام امرأة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قه ومثل قضية
ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير
الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه متاول اي قضية
ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن
نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف اليه التعريف كما يجيء في باب الاضافة ويمكن ان يكون
هذا جواباً عن ايراد المثال المذكور بعد المنصوب بان لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد
ان المنصوب بان نكرة سلمنا ... قه وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الخ اعلم انه اذا عطف
على اسم لا مثله مكرراً لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول
الا بالله

متضمن ح

المنفي ص ح

ص ٦٧

الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره وكذا لا قوة
مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول
ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في
لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا الوجه لا حول
ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول
وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون الا عمل
ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقاً للسؤال وهو هل حول وهل
قوة والثاني انه لو فتح التوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جائز ولو
فتح احدهما دون الآخر لكان ترجيحاً من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا
حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس عمل لا
بمعنى ليس ولاجل هذا قال ورفع الاول ضعيف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدأ
وبالله خبره قه واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم تبطل عمل لا لانه لا تبطل عمل العوامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع
لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فيبني
رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذا وليس الا خبران

الوجهان ح

احول ام قوة ح

شاع ضعف ح

للاستفهام لان القائل لا بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه يقصد م
الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قه ونعت المبني الاول الخ اي ونعت
المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا تاليا له متصلا به جاز الوجهان البناء والاعراب
اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وح
يجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المنفي في محل الرفع بالابتداء كما مر
يجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم تجر توابع سائر المبنيات على لفظها الاسماء م
لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب النداء قه والا فالاعراب اي وان لم
يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت
المبني نحو لا غلام رجل ظريفا لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون نعت المعرب
معربا واما ان لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل ظريف عاقلا وعاقل وانما تعين الاعراب او لا خ
لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما
تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا
كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا
وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف ~~والموصوف~~ والصفة امتنع
جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله نعت
المبني الاول مفرد اليه قه والعطف على اللفظ والمحل جائز الخ اي والعطف من غير تكرير
لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية عطفا المبني م

على محل لا غلام

ام خ

على محل لا غلام ونصبها عطفا على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال ولا اب و
ابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا قه ومثل لا اباله ولا غلامي له الخ
اي يجوز استحسانا ان يعطي حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل المعنى
لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اباله وغلامان له قه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اي و
من اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في
اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان
الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف الى آخره اي م قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس
بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله
مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة وكذا غلامي في قولنا لا غلامي له
في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة والمص ذهب الى بطلان
مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك لان معنى لا اباله
لا اباه ح فيبقى لا بلا خبر وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو ايضا غير جائز قه ويحذف
في مثل لا عليك اي ويحذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك قه خبر ما ولا المشبهتين
بليس قد ذكرنا مشابهتهما ولا بليس فلا نعيدها لئلا يطول قه هو المسند بعد دخولها اي خبرهما هو
المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال
بعد دخولهما خرج غيره من الاشياء قه وهي لغة اهل الحجاز اي ولغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة اهل
الحجاز لان بني تميم لا يعملون عليها عمل ليس لدخولها على القبيلين اعني الاسم والفعل وقد مر

اعلم انه يجوز ان يقع في مثل لا اب له ولا
غلامين له لا اباله ولا غلامي له صح

سمي خبر ما ولا المشبهتين بـ

هذا البحث قه واذا زيدت ان مع ما آه هذا اشارة الى انها يبطل عمل ما ولا احدها ان اذا
زيدت بعد ما فانه يبطل عملها لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم
وقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا ومنها ما اشار اليه بقوله واذا زيدت
ان مع ما ومنها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها ح لانها انما
يعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطل ح فيبطل عملها ومنها ذكره بقوله او انتقض النفي بالا
وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم تقو
في التصرف قه واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبرها وبحرف عطف
موجب وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع حملا على محل خبرها
ولا من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد قه المجرورات
هو ما اشتمل علم المضاف اليه اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم لان المضاف اليه لا
يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه باذ واذا وحيث ويجاب بانه
تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس
زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب اليه شيء كخبر
المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد
عمروا وقوله لفظا او تقديرا لتفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وانا مار
بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف

نحو صمت

سيما مجرورات

حي

بانه م

م ۹۱

نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك
الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا اي العمل
قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف الخ اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة
حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه وما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة
على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه تنوين
كاحمد تقديرا انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو احمدكم وغلام زيد ومسلمي زيد
وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يوذن بتمام المضاف بدون المضاف
اليه والاضافة توذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم
مقام التنوين كنون التثنية والجمع قه هي معنوية ولفظية اي الاضافة على ضربين معنوية
ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف
اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة غير مضافة الى معمولها نحو مصارع
مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول المصارع ولاجل هذا
لم تقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل
او المفعول اضافة لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية
لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذا الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة
معنوية وكذا الاضافة في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف
اليه او ينصبه لو سلط عليه اي المراد بان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل

بتقدير حرف الجار

لكن م

فتبل الاضافة قه وهي اما بمعنى اللام الخ اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه
ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام
لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى
انه يصدق عليه او مأخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان
المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قه وهو قليل
اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة
مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في قه وتفيد تعريفا الخ اي الاضافة
المعنوية ان كانت الى المعرفة اي المعرف نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها
عينته واوضحته غاية الايضاح الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا
اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون
وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امرأة قه وشرطها
تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف
التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف
الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد بعلم منه لا يضاف العلم
الا بعد التنكير وقوع الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف
اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان
اعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف على الاطلاق

بل هو مع العقد ولان العرف الاكثري منه البينة والانشاء للتعريف قه وما اجازه
الكوفيون هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد
المضاف من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم
والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء اذ استعمال الفصحاء ثلثة
الاثواب قال ذو الرمة شعر ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق شعر فسما و
ادرك خمسة الاشبار قه واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة اللفظية
ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احترز به عن مثل غلام زيد وقوله مضافة
الى معمولها احترز به عن مثل مصارع مصر فان اضافته مثلها اضافة معنوية ومثال
الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظ
منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني قه ولا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين
او نون قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا وتخصيصا لانها في تقدير الانفصال قه ومن
ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ
جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه
معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل
ان هذه الاضافة لا تفيد الا التخفيف يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا
معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قه وجاز الضاربا زيدا لانها جا

اعلم ان المصادرة على اربعة اوجه احدها ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون
المدعا جزء الدليل والثالث ان يكون صحة الدليل موقوفا على المدعا والرابع ان يكون صحة جزء
الدليل موقوفا على المدعا والكل باطل لاحتمال الدور او التسلسل عنه

فدور ولا يخفى فيه نحو مصادرة على المطلوب لان اثبات المطلوب موقوف على ابطال دليل الخصم وابطال دليل الخصم يتوقف على اثبات المطلوب

الضارب زيد والضاربو زيد لافادته التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب
زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف
واللام وحملا على الضارب الرجل والضاربك وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة
لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات
سابق على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك يجيء عقيبه وضعف

الثالث م

مصادرة بمطلوب است كه مدعا جزء دليل باشد

عبدها م باطل دليل ١٢

الواهب المائة الهجان اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على
المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب
زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جائز على ضعف لان المعطوف وان
كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد
والحارث وان لم يجز يا الحارث وكل شاة وسخلتها وان لم يجز كل سخلتها فجوازه
من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض
الوجوه قوله انما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته
التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف
في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل
ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه
وجوابه ان يقال التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان

اصله الحسن الوجه

اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور
وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه ستة عشرة لغة ومن مختارها الحسن
الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف
اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف
الى المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال قوله في الضاربك وشبهه اي عطف على
الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول
انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة
والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع
اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بالانفصال ما بعده عما قبله
والضمير المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في
الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك لان
المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على الضاربك وانما
قال عند من قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان المضاف الضاربه في
الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب
وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفته و
انما لا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب
فلو كانت الصفة مضافا اليها لكانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب

سبعة ٢

حكم المعرف باللام ٣

فلو كانت الصفة مضافة اليها قه ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها

لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة

عليه قه ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى هذا جواب عن سوال مقدر

وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي

وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى

صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة

الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف

الى صفته وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان تقدير هذه الاشياء

مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما

يوصف المسجد بالجامع وكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول في البواقي قه ومثل

جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال قولكم لا يضاف

صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرداً صفة قطيفة

واخلاقاً صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب بانه متاول لانه

لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم

ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق

صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف

واستعملت الصفة مقام الموصوف واستغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس

في بعض

في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هي فحولوا

اي ابهموا صفتها واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى

موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قه ولا يضاف

اسم مماثل للمضاف اليه اي لا يضاف احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص الى

الآخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني

وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المتراد فان

نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق قه بخلاف كل الدراهم اي ليس المضاف

والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص

وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص

فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيد قه وقولهم سعيد كرز ونحو متاول هذا جواب

عن سوال مقدر وهو ان يقال سعيد وكرز هما متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين

لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الآخر

واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل

وتاويلها ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت

جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يمكن التاويل بالعكس

ههنا لامتناع المجيء ونسبته الى اللفظ ولم يضف الى اسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح	اللقب ٦

من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس قه واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق الخ

والمراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق به ما في آخره واو
او ياء ما قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيف الى كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة
اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء
وسكونها ش فان كان آخره الف آه اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون
صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون
في آخره الف او واو او ياء فان كان آخره الفا ثبتت الالف حالة الاضافة الى الياء
نحو عصاي ورحاي لكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصا ورحى
هذا عصي ورحي لان اصل هذا الف اما الواو او الياء فان كان الواو ترد الالف
الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم واما الياء في الياء وان كان الياء تدغم الياء
في الياء وان كانت الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من
الياء او الواو فترد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت الياء
في الياء فيقال في الرامي والغازي الرامي والغازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين
رددت الياء وادغمت في ياء الاضافة كذلك للتثنية والجمع في حالتي النصب والجر فيقال في قاض
وغاز قاضي وغازي وان كان في آخره واو اقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي لانه لما حذفت
النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون على الاخرى فقلبت
الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء فصار مسلمي وهذا لم يكن

وكذا في المثنى والمجموع

ص ٧٤

الا في جمع سلامة المذكر حال الرفع ش واما الاسماء الستة فاخي وابي هذا بيان الى
كيفية لحوق ياء الاضافة ببعض الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم
يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد
ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل كذلك يقال في اخ واب
اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول
فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا بقوله سعر وابي مالك ذو المجاز
بدار واجيب بانا لا نم ان المضاف الى ياء المتكلم ههنا الاب لجواز ان يكون جمعا لاب
الذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا ش وتقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد
ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل ش ويقال في فم الاكثر وفي اي اذا اضيف فم
الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من
حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاكثر وافصح فان قلب الواو ميما
حالة الافراد انما هو لاجل المحذور وهي مفقودة حال الاضافة وذلك لان اصل فم
فوه فسكون الواو وحذفت الهاء لخفائها فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو
الفا لتحركها حكما لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين
وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب المتمكن على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة
حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا

تقديراً عند آخرين منهم المص لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة
الى ياء المتكلم لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الها عند الاضافة
الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء واذا
قطعت عن الاضافة اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات تقول
هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخاً واباً وحماً وهناً وفماً ومررت باخ واب و
حم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم
فلكون الفاء مفتوحاً في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة واما كسر الفاء فلان
لما عوض الواو ميما لعلة ذكرناها فكانها عوضت الواو ياء فكانه اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك
اذا عوض ميماً ق وجاء حم مثل يد الى آخره اي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرنا احدها انه
مثل يد مطلقاً اي حالي الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ورايت حماً ومررت
بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة الاولى حال الافراد
وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل خبء مطلقاً اي حكمه حكم المهموز حالي الافراد
والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ورايت حماً ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا
حمك ورايت حمك ومررت بحمك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقاً فتقول
هذا حمو ورايت حمواً ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك اللغة الرابعة
ان حكمه مثل حكم عصا اي المقصور مطلقاً فتقول هذا حما ورايت حما ومررت بحما والتفصيل
هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلثة الاخيرة تخالف اللغة الاولى

حالي الاضافة

ص ٧٣

حالي الاضافة والافراد ق وجاء هن مثل يد مطلقاً اي وجاء في هن لغة اخرى
غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقاً اي حال الافراد والاضافة فتقول
هذا هن ورايت هناً ومررت بهن وتقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك فهذه
اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة ق وذو لا يضاف الى مضمر
اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى
جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء نحو جعل المال صفة لرجل فيقع جاءني رجل ذو مال فوجب
مراعاة ذو ضعه وان جاء خلاف ذلك فشاذ نحو صلى على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه اعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس
فلا فائدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر ق التوابع كل ثان باعراب سابقه اي التابع
كل ثان للاول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر
المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث
من باب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها
ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني من
باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من
جهة واحدة واعراب الثاني فيما عدا التابع ليس كذلك اما الاول فلان جاءني في قولنا جاءني زيد
الطويل عمل فيهما باقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل الابتدا في المبتدا والخبر من
جهتين اقتضائه المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهة اقتضائه المنسوب

والمنسوب اليه وان تحمل حملت فى ثلثه مفاعيل من جهات اقتضائه ليصير الشخص عالماً
بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بك انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه
لان المراد باعراب سابقه ان يكون اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا
فان انت وان كان ضمير احر مرفوعا فهو فى محل الجر بانه تاكيد له قه النعت تابع يدل على معنى
فى متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف
بالحرف والنعت فلما قال يدل على معنى فى متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها
لا تدل على معنى فى متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضرب زيداً قائماً فان قائماً يتوهم
انه تابع لمتبوعه وهو الحال فلما قال مطلقاً خرج عنه مثله لان مثل قائم وان توهم انه
تابع دل على معنى فى متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال
تابع يدل على معنى فى متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين ولقائل ان يقول انه
منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله
نعت لآلهة مع انه لا يدل على معنى فى متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت
حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى
تقديره فى الآية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا لاضافته الى ما بعده لكونه
حرفا اعرب ما بعده باعراب المنعوت ضرورة اصلاحاً للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازاً
قه وفائدته تخصيص هذا اشارة الى فوائد النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتاً
للنكرة نحو جاءنى رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءنى زيد

الطويل

الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون
لمجرد الذم نحو زيد الفاسق الذميم الرجيم الجاهل اللعين اذا كان زيد معلوماً
ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتوكيد وذلك اذا لم يدل على ما لم يدل
عليه المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة لم تدل على ما لم يدل عليه نفخة لان
التاء فى نفخة للوحدة فيدل على الوحدة وانما قال فى الثلثة الاخيرة ويكون لقلة استعمالها
وكثرة استعمال الاولين قه ولا فصل بين ان يكون مشتقا الى آخره اعلم ان بعض
النحاة اشترط فى النعت ان يكون مشتقا والمصنف رح رد الى انه ليس بواجب ان يكون
النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى فى متبوعه عموما اى فى جميع
استعمالاته نحو تميمى وعلوى وذى مال وذات مال كما يقال جاءنى رجل علوى او تميمى
وجاءنى رجل ذو مال وامرأة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى فى متبوعه خصوصا
اى فى بعض استعمالاته نحو اى رجل فى قولنا مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية
فان اى رجل يدل على معنى فى متبوعه فى هذا الموضع وان لم يدل على معنى فى متبوعه
فى غير هذا الموضع نحو اى رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل فى قولنا مررت بهذا
الرجل فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو تعيين الذات فى هذا الموضع دون موضع
آخر نحو جاءنى الرجل ونحو اسم الاشارة فى قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى
وهو الاشارة فى متبوعه فى هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد قه ويوصف
النكرة بالجمل الخبرية اى ويوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهى التى تحتمل

دائماً او تابع يدل على معنى فى متبوعه

الصدق والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه
ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار وانما جاز وصف النكرة
بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد جاز انه يخبر بالجملة الخبرية كما يخبر
بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة
الموصوف للصفة في التعريف والتنكير ويلزم الضمير اي ضميره ويلزم الضمير في الجملة التي
تقع صفة للنكرة ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت
مررت برجل زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قائم برجل حتى لو قلت عنده او معه ونحو ذلك
ويوصف بحال الموصوف الخ اي ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم
ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من
حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة فالاول
يتبعه الخ اي النعت الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع
والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها
هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالتمام موافقتها له والثاني يتبع في الخمسة الاول
الخ اي الصفة التي هي حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه لما جعل صفة لذلك من حيث المجاز واللفظ جعل
تابعا لها في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد

والتثنية

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل لانه مسند الى الظاهر الذي بعده
كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا
جمعه على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا
الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز
اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما يجي في موضعه فكذلك الصفة فيقول مررت برجل قاعد غلامه
وبرجال قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامراة قائم ابوها ويجي هذا البحث
وافيا ومن ثم حسن الخ اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل
في الباقي اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد
غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه
لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه
ضعف الثاني قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه
لشبهه التكسير لان قعود ليس مثل يقعدون لفظا والمضمر لا يوصف الخ اي المضمر لا يوصف
ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه
لاطراد الباب واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه والموصوف اخص اي والموصوف
يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على
الاصل في الدلالة على الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها
من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان

من حيث الخارج لكنه اعم من حيث المفهوم لان مفهومه شئ له ضحك وبيتي له اعم من ان يكون
حيوانا او غيره قه ومن ثم لا يوصف ذو اللام الا بمثله اي ومن اجل ان الموصوف
اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف
بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم
او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه
او صاحب هذا احملا على الصفة قه وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف
الى الاسم المضاف المعرف بلام او المضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم
المضاف الى الاسم المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب
عن ذلك بانه انما التزم وصف هذا الباب اي هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام
وتقرير ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات
هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام قه ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان
يدل على الذات والجنس وتعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان
الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامرأة او كاغذا او ثلجا
وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه

٧٧

انه انسان او رجل قه العطف تابع مقصود نحو قوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود
بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة
بل اتى بها للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا
بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجئ في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو
تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد قه واذا عطف الى آخره اي اذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بمضمر منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت
انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى صار كانه جزء من
الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل و
انما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل
نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد لا يقال انما جاز العطف في قولنا بل بزيد لوجود
الفصل وهو بالجار فانه يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع مع الفصل لانا نقول
المراد بالمنفصل المجوز لعطف الظاهر على الضمير المرفوع وهو الفاصل المستقل في التلفظ
وبالجار ليس كذلك وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو
انا وزيد واما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فيجوز العطف
عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفصل قبل حروف العطف نحو ضربت اليوم زيدا
او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا قه واذا عطف على الضمير اي اذا عطف اسم

قوله ... اعترض ... قوله الفاضل ... العطف ... متعلق بالقصد ... المختار ... انه ليس متعلقا بالمقصود ... الا لكان المعطوف المقصود ... بالنسبة وليس نفسه مقصودا بالنسبة كذلك اذ المقصود بالنسبة ... المعطوف بل هو متعلق بالنسبة ... المقصود ... القصد ... نسبته ... المعطوف ... الى شئ نحو زيد جاء ... نسبة شئ الى المعطوف ... تحتاج الى ... بقوله فعمرو الخ

بالفصل

على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور
الذي صار كالجزء من الجار م واما قوله تع تساءلون به والارحام فغير متعين لو تنوعه للعطف
لاحتمال كون الواو للقسم م واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ فلا يقاس عليه
ولا يمكن ان يقال البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل
ذلك لان مراد الشاعر ان هذا الشيء يتعجب منك ومن الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويدل
عليه صدر البيت وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا قه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلاً
اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدا اذا كان جملة وصلة الذي يجب
ان يكون في المعطوف كذلك م واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء لانه
لا يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف الندا على
ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعارف قه ومن ثم لم يجز فيما زيد الى آخره
اي من اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز
ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب ولكن لم يجز ان يقال ما زيد قائماً
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع
وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلاً له فيرفع عمرو واذا رفع ذاهب بان
يكون عمرو مبتدأ او ذاهب خبره مقدماً والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب
على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان خبراً لكنه

لم يجز

لم يجز ان يقع خبراً لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما تقدم
في المعطوف عليه قه وانما جاز الذي يطير فيغضب الخ هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان
قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في فيغضب
زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه لا نم انه يمتنع ان يقال الذي
يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها
للسببية ايضاً لانه في تقدير الذي ان طار غضب زيد الذباب والذي فيه يؤكد ما قلنا
امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف
فتبين انه جيء به للسببية لا للعطف المحض قه واذا عطف على عاملين مختلفين
اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقاً
عند سيبويه وجاز مطلقاً عند الفراء وجاز عند الاعلم وبعض الكتاب اذا كان المجرور
متقدماً على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف
على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف
عليه وحجة سيبويه ان حرف العطف اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين
وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة
على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر

لكل اجرا تخشين اجراً او نارٍ توقد بالليل ناراً فالنار الاولى عطف على الاجر الاول والعامل فيه لكل والنار الثانية عطف على الاجر الثاني والعامل فيه تخشين وجه المص في جواز العطف عاملين فيما اذا كان المجرور مقدماً على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدماً على المرفوع او المنصوب فيما فيهما ما ذكر سيبويه مع عدم استعمال الفصحا وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرواً وبكر خالداً العدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين ليرفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرواً من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه وليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيداً للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين بخلاف والمراد بالا ههنا هو ان لا يكون الثاني تاكيد الاول قوله التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا تقرران امر المتبوع في النسبة الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا شك في نسبة المجيء الى زيد بل شك في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعها نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع

في النسبة

في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة والشمول او تبيع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل الحد بجميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد ضرب وضرب ضرب زيد وان زيداً قائم فان زيد الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ضرب الثاني وان الثانية في ان زيد قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد المعنوي وح لم يتوجه الاشكال فلا لانا لا نم ذلك والا لم يقسمه الى اللفظي والمعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي ولا مخلص عنه الا بان المراد بالتاكيد المعرف هو تاكيد المعنوي وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى الشيء ونسبة الشيء الى المتبوع او نسبة غير المتبوع الى شيء قوله وهو لفظي الخ اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتاكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان زيداً قائم وفي المفرد كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهو منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقال اللفظي تكرير اللفظ الاول واتيان مرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل وقوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي والتاكيد المعنوي

بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع

فالاولان اي النفس والعين تعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف

صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمونث فانه لا اختلاف بينهما الا

بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون

انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن والثاني

للمثنى اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان

كلتاهما للمونث قال الاخفش ان كل حكم لا يتبعض افراده لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام

فانه لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم الفائدة لامتناع

صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور

المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان كلاهما

لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد اثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام

قلنا لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا

بان كان الواحد كان مباشر الفعل والآخر دالا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد

منه اثنان في صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه تاكد ذلك الظاهر في

نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد فلم يتاكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد

فلم يحتج الاول الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل

الجمع بان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفائدة

وهي العلم

وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن الايجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم

اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا فاذا كان كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا لنفي توهم منه

الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم قط والباقي لغير المثنى اي الباقي بعد الثلثة

وهو كل واجمع الى آخر يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مونثا

لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية

كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت

العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت

الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع ولا يوكد

بكل واجمع الا ما يصح التاكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا

نحو جاءني القوم كلهم فان القوم ذو اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم

او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء

يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه او ثلثه او اكثر مشتريا فان لم يكن لشيء

اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول

ولا فائدة في التاكيد بها فيه بشمول لما لا اجزاء له ولا لما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا

حكما فاذن لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه

لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين الاولى اي اذا

المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم

لاطراده

تأكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تأكيده بالمضمر
المرفوع المنفصل اولا التبس التأكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا
المرفوع المنفصل لالتبس بالفاعل فحمل عليه لم يلتبس التأكيد عنه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك
لاطراده وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تأكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تأكيد المضمر المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك قائم فاعل وانما قال بالنفس
والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو القوم جاءوني
كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا قه واكتع واخواه اتباع لاجمع اي اعلم ان
هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب في اللسان العربي الا فلا اخلال به لحسن وذلك الترتيب
ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلاثة الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع
توابع لاجمع لكونه كبسن وليطان ونائع اتباعا لحسن وشيطان وجائع قه ولا يتقدم اي ولا
يتقدم اكتع واخواه على اجمع لكونها توابع لها خلافا لابن كيسان فانه يجوز الابتداء بكل
واحد منها قه وذكرها دونه ضعيف اي في ذكر اكتع واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم
دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان بسن وليطان من التواكيد انه
ليس تأكيدا لفظيا لعدم تكرر الاول ولا تأكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة فاجاب
عنه بعضهم بانه تكرار للاول الا انه غير حرف واصدق الاول لما يتجنبون عن التكرار في اكثر

كلامهم

ص ٨١

كلامهم قه البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو
الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه
النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج
عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن
المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قه وهو بدل الكل الخ هذا قسمة للبدل الى اقسام وهي بدل
الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما
ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون فالاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد
اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض
من الكل نحو ضربت زيدا رأسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة
اي تعلق بغير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني
بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم
استدركته وقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس
بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط قه ويكونان معرفتين
ونكرتين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل
معرفة والمبدل منه نكرة ويكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة فيصير
المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا
معرفتين زيدا اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين

رجل غلام لزيد رجل بدله رجل علم له رجل حمار له ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة
والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه
معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يدله زيد علم له زيد حمار له قه واذا كان نكرة من معرفة
فالنعت اى اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون
المبدل منه فكره ان يكون منحطا عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر
للنقصان الذى فيه كقوله تع بالناصية ناصية كاذبة قه ويكونان ظاهرين اى البدل والمبدل منه
يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس
فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر هو حاصل من ضرب اربعة فى اربعة
مثال الابدال الاربعة فى ابدال الظاهر من الظاهر زيدا اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار
ومثالها فى ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وبدو زيد قطعته اياها وجهل الزيدين كرهتهم
اياه وحمار الزيدين كرهتها اياه ومثالها فى ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه
يد زيد قطعت زيدا اياها وجهل زيد كرهت زيدا اياه وكرهت حمار زيدا اياه ومثالها
فى ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد كرهته حماره
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب اعلم ان المضمر الذى يبدل عنه المظهر
اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان البدل بدل
الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال بى المسكين كان الامر وبك عليك
الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا

جهله حر

وامااذا كان

واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من الظاهر من المضمر المتكلم
والمخاطب لعدم كون مدلول الثانى عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك
واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار ضربتنى الحمار قال ان يؤذيني
ان احرك لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا فحلمى بدل من اليا واذا جاز فى المتكلم فهو
فى المخاطب اجوز واما بدل الظاهر عن الغايب فجائز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره
لوجود الاشتباه والابهام فى الغائب كما فى الظاهر نحو ضربته زيدا وراسه و
غلامه وحماره قه عطف البيان تابع غير الصفة فقوله تابع جميع التوابع وبقوله غير صفة
خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر متبوع تابع غير صفة يوضح متبوعه قه وفصله من البدل لفظا فى مثل اعلم
ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظى ومعنوى اما اللفظى ففى مثل قول المرار
انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشر او جعل بدلا من البكرى لم يجز
لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما عرف
فى باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل وانما قال فى مثل
ولم يقل فى قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار فى باب اسم الفاعل المعرف
باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما معطوفا عليه عطف
بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل فى اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذا هذا
الفرق حاصل فى النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين

على تقدير ان يجعله عطف بيان و بالضم لا غير على تقدير ان يجعله بدلا عنه و اما الفرق المعنوي
فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث و ذكر المبدل عنه للتوطئة بخلاف عطف البيان
فان المقصود هو الاول و ذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع و لهذا كان زيد
في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط و عطف بيان ان كان
له اخوان قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهة
وغيرها او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل
الماضي والحرف وامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين
التركيب وعدم مشابهة مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل
منع الخلو فقط قوله وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف
آخره باختلاف العوامل في اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل
حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح اي والقاب البناء المبني ضم نحو منذ وفتح نحو اين
وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجر ذكره
لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه
لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء
فانه ليس المراد منها الا الالفاظ قوله وهي المضمرات الخ اي المبنيات المضمرات واسماء
الاشارة الى آخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الكنايات في اسماء الافعال
لا على الافعال لانها ليست باسماء بل لان لقب هذا النوع من الاصوات وانما قيد الظروف الاسماء صح

بالبعض لان بعضها

بالبعض لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم نحو انا او مخاطب الى آخره اي المضمر
اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او لغائب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضربت
غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تع اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل اقرب للتقوى لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن في مثل
ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضربا والزمت الزيدين وفي نحو
ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله تع حتى توارت بالحجاب وقوله تع ولابويه لكل واحد منهما السدس
وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب
فيها لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو متصل ومنفصل اي المضمر
اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به او لا فالاول يسمى المنفصل
والثاني المتصل قوله فالمنفصل المستقل بنفسه اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه في
التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في التلفظ قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور
اي الضمير اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه
الامور قوله والاولان متصل الخ اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل
والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قوله فذلك خمسة انواع
لازم لما ذكره اي فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان
الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله فالاول ضربتُ وضربتَ اي مثال النوع الاول من
هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن

ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول واورد مثالين احدهما
للمعلوم وهو ضَرَبتُ والثانى للمجهول وهو ضُرِبتُ قه وثانى اى هن اى مثال النوع الثانى
من الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هى هما
هن قه الثالث ضربنى اى مثال الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربنى ضربنا
الى ضربهن وانى وانا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب
بالفعل والحرف قه الرابع اياى الى اياهن اى مثال النوع الرابع من الخمسة هو الضمير المنصوب
المنفصل اياى ايانا اياك الى اياكن واياه الى اياهن قه الخامس غلامى ولى اى مثال النوع
الخامس هو الضمير المجرور المتصل غلامى غلامنا غلامك الى غلامكن وغلامه والى غلامهن
ولى ولنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع المعنى
الذى وضع الفاظ الضمير له ستون والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل
من ضرب الخمسة فى ثمانية عشر لان الضمير اما للمتكلم او للمخاطب او للغائب وعلى التقادير الثلثة
اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصل ضرب الثلثة فى نفسها وكل واحد من هذه التسعة
اما المذكر او المؤنث فيصير حاصل الضمير ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة فى ثمانية عشر بلغ
تسعين والثانى يحصل من ضرب الخمسة فى اثنى عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى
لا يزيد على اثنى عشر لكون الالفاظ فى الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع
المذكر والمؤنث فى المتكلم اثنين فسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث فى المتكلم والجموع المذكر او المؤنث
والواحد المذكر والمؤنث وكون المثنى المذكر والمؤنث فى المخاطب والغائب واحدا فيسقط

وقيل ... ثم ضرب ... اربع عشر ... متصل ومنفصل ... مرفوع ومنصوب ... او مجرور ومنفصل ... والمجرور ... والضمير المرفوع ... ستون ...

لفظان اخران

ص ٨٤

لفظان اخران فيصير المجموع ستة واذا سقط ستة من ثمانية عشر بقى اثنى عشر واذا ضربنا
الخمسة فى اثنى عشر بلغ ستين وهو المطلوب قه والمرفوع المتصل اى الضمير المرفوع المتصل خاصة
يستتر فى الفعل الماضى للواحد الغائب نحو زيد ضرب وللواحدة الغائبة نحو هند ضربت
دون اخواتهما اعنى مثناهما ومجموعهما لدفع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب
والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد
الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل فى العامل لانفصاله عنه قه وفى المضارع
للمتكلم مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او
للمذكر او للمؤنث لوجود قرينة دالة على من هو له وهنا ربقوله مطلقا الى ما ذكرنا من
الاقسام قه والمخاطب اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون
المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات لدفع الالتباس قه والغائب
والغائبة اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع الغائب نحو زيد يضرب وفى الغائبة
نحو هند تضرب ولا يستتر فى الغائبين والغائبتين لا فى الغائبين ولا فى الغائبات لدفع
الالتباس قه وفى الصفة مطلقا اى يستتر الضمير المرفوع المتصل فى الصفة مطلقا اى مفردا
كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين فى المثنى
والواوين فى المجموع تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند
ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الحروف فيها ضمائر بل حروف
اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة وافعل التفضيل قه ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اى لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخف من المنفصل وذلك بالتقدم على عامله اى و التعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر فى الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ او بان يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه او بان يكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا نحو ضرب وامتناع استكنان الضمير فى الحرف لضعف عمل الحرف نحو المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب وان لم يجب استكنانها اطرادا للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا اى لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور فى العامل واما ان يكون الضمير مسندا اليه صفة جارية على غير من هى له نحو هند زيد ضاربته هى فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثان وهى فاعل ضاربته وضاربته مسند اليه وهى جارية على غير من هى له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها هند والجملة فى محل الرفع بانها خبر للمبتدأ الاول وانما وجب ابراز الضمير ح لكون الصفة ضعيف من الفعل فى العمل ودفع الالتباس فى نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه فيما لا لبس

بالحقيقة م

اخره

نحو هند زيد

٨٥

نحو هند زيد ضاربته هى اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز فى مثل زيد عمرو يضربه ونحو هند زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس فى الصورة الاولى لكن العامل فيهما قوى لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثمة مجموع الامرين وهما ضعف العمل وحصول الالتباس فى بعض الصور والاول منتف ههنا فلم يخرج عن نقاد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اوردا مثلهما على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك ضربت الى قوله وهند زيد ضاربته هى قه واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اى اذا اجتمع ضميران لا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار فى اتصال الضمير الثانى وانفصاله نحو اعطيتكه وضربتك واعطيتك اياه وضربى اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه لو قال وان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه تعلم من قوله او بالفصل ومن قوله احترز لامتناع الاجتماع مع الفصل قه والا فهو منفصل اى وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتنى اياى او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته

اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الآخر وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة قه والمختار في باب خبر كان الانفصال اي جاز الانفصال والاتصال في خبر كان واخواتها لشبهها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدا وحق خبر المبتدا هو الانفصال قه والاكثر لولا انت وعسيت الى آخره اي الضمير اذا ارتفع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الى آخره لكونه مبتدا او بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى قه وجاء لولاك وعساك الى آخرهما اي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى آخره وعساك الى آخره فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما انا كانت ولا انت كانا فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر هنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل هنا قه ونون الوقاية مع الياء لازمة اي نون الوقاية مع الياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمي هذا النون نون الوقاية واما قال العري عن نون الاعراب لان معه جاز الاتيان والحذف مثل يضرباني ويضربانني ويضربوني ويضربونني وتضربيني وتضربينني قه وانت مع النون اي وانت مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني وتضربونني وتضربينني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم

واما حذفه

وتضربينني

وتضربينني

واما حذفه فلاستغنائه عنه بنون الاعراب وكذلك انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخيرين على الاربعة الاولى قه ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفين وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي وبي ويختار ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قه وعكسها لعل اي وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات بحذف نون الاولى في لعن ويحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما اثبات النون فللتشبيه بالفعل قه ويتوسط بين المبتدا والخبر الى آخره اي ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليها نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليها نحو كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وفي الخطاب والتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان هما القائمان الزيدون هم القائمون هند هي القائمة الى آخره وكنت انت الرقيب وان ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قه ويسمى فصلا اي ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها

وان ترن انا اقل

نعتا لما قبلها وخبرا عنه فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع
الفصل بين النعت والمنعوت قه وشرطه ان يكون الخبر معرفة اي وشرط اثبات هذه
الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر
مشابها للمعرفة من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وشبه وغير
وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن او غدا وكالمضاف
الى النكرة نحو غلام رجل او مشابها لها في امتناع دخول اللام التعريف عليه نحو كان
زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج
الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون
الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب واعلم ان كون المبتدا معرفة شرط له ايضا
الا انه لم يذكره للعلم به لذكره التي شرط كون الخبر معرفة لانها لا يكون الخبر معرفة
الا ويكون المبتدا معرفة غالبا قه ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير
من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء
في انت فكما ان هذين لا محل لهما من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب قه وبعض
العرب يجعله مبتدا الى آخره اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا ويجعل ما بعده خبره
وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن
كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع الظالمين واقل قه ويتقدم قبل الجملة
آه اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره

مفسرا يوقع

٨٧

مفسرا يوقع في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع حين غفلته ويسمى
هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث لقوله تع
فانها لا تعمى الابصار وانما يجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانها هي المراد من ذلك الضمير
وانما كانت بعد الضمير لوجوب تفسير الشيء بعده قه ويكون منفصلا ومتصلا اي يكون
هذا الضمير منفصلا ان كان مبتدأ نحو هو زيد قائم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا
ان كان عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب استكنان الضمير الغائب المرفوع
المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه
زيد قائم لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قائم لعدم استتار
الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على حسب العوامل اي انفصاله واتصاله مستترا او اتصاله
بارزا انما هو على حسب عوامله قه وحذفه منصوبا ضعيف اي وحذف هذا الضمير والحال
انه منصوب ضعيف لانه حرا وليس عليه دلالة قوية مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جاذرا وظباء ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز
حذفه اما اذا كان مبتدأ فلانه يلزم منه نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز
حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان حذفه منصوبا جايز على ضعف لانه معقود لا دلالة ظاهرة
عليه قه الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة
المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد وحتى لفظ ان تاما

اينما و معنى لدى اللهاعين معنى زائد على التاكيد كاللعنى والمكسورة لا يدل الا على التاكيد الذى هو معنى الزوائد و المكسورة المخففة وقد حملها كقوله تع وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان يعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى و لم يجد واعمالها فى الظاهر فعلوا كما قدروا فى الضمير كقوله فى فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله تع علم ان سيكون منكم مرضى اى اعلم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتدا آه فقوله هالك خبره مقدم عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعلا لهالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد قه اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اى الاسماء الاشارة وضعت لمشار اليه فلم يلزم تعريف الشئ بنفسه تعريفا دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوى المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه قه وهى خمسة ذا للمذكر الى آخره اشار الى تعديدها فذا للمذكر عاقلا وغيره وذان الى المثنى المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتى وذى وته وذه وتهى وذهى يشار بها الى المؤنث الواحد عاقلة وغيرها وتان الى المثنى المؤنث حال الرفع وتين اليها حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا وغيره ويلحقها حرف التثنية والجمع اى ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه و هو ها ليدل على تنبه المخاطب فيقال هذا هذه الى ههنا ان هؤلاء ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قه وهى خمسة اى اى اسماء

الاشارة

ص٨٨

الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى او اما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة مستعمل مع كل واحد من الخمسة الاول فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة فى خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين حاصلا من ضرب ستة للاشارة فى ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وهكذى تقول فى الاربعة الباقية اعنى ذين وتا وتين واولاء قه ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط فى القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام للبعد المخاطب قه وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك خبره يعنى كان ذلك للبعيد كذلك تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك للبعيد واما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان واول واما للمتوسط فهو ذاك وتاك وتانك غير مشددتين واولاك قه واما ثمة وهنا وههنا فللمكان خاصة الى هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وههنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد وفى هنا ثلاث لغات احديها ضم الهاء مع تخفيف النون والاخيران فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قه الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث الاحتياج الى الغير وهو الصلة

وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند او مسند اليه الا مع صلة وعائد
فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي يصير جزءا تاما
من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعائد يخرج مثل اذ واذا لانه وان لم يتم جزءا من الكلام
الا مع الصلة فانه بلا عائد وانما قال لا يتم ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير
جزءا تاما قه وصلته جملة خبرية انما احتياج الى تعريفها لانها لم تكن بينة وكانت ماخوذة
في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في
المعرفة والجهالة او بما هو اخفى وانما وجب ان يكون صلته جملة لان الذي والتي ومثناهما
ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للموصوف للمعرفة بواسطتها لتحمل اخواتها عليها وانما وجب
ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة يجب ان
يكون موضحة قه والعائد ضمير له هذا التعريف العائد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ في تعريف
الموصول اي العائد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لربط الصلة بالموصول
قه وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي او
التي لا يكون الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام الجملة لكون صيغته
مثل صيغة لام التعريف فسبك من الجملة مفردا ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية
ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول قه وهي الذي والتي للمفرد
المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان
بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى والذين للمذكرين

وفي جمع

وفي جمع المؤنث لغات اللاتي واللائي واللواتي واللاء بالمد والهمزة واللاي بالياء
المكسورة او ان كانت من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولي العلم وغيره
الا الاولى والذين فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجب ان المفرد والمثنى وهما الذي
واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي العلم ومن وهي لمن يعلم غالبا وما فيها
لا يعلم غالبا وهما اعني من وما يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث اي للمذكر
بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي وذو الطائية اي ذو بمعنى الذي في لغة طي كقوله وبئري
ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما الاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما عند
الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي
او التي قه والعائد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه
اذا كان مفعولا كقوله تع يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما
قيد العائد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا و
امتناع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار والمجرور وفيه نظر لجواز
كون المرفوع مبتدأ او خبرا وجوازه هنا لجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله عسى
الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فالاصوب ان يقول فالعائد
للمفعول كثر حذفه لانه قيل حذفه حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها الى اخره
اي اذا اخبرت باستعانة الذي عن شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر صدرت
الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى

الذي للربط واخرت الخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد من قولنا ضربت
زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذي ضربته زيد وكذا تقول في الاخبار عنه بالالف واللام
الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمي الفاعل
والمفعول ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذي اكثر مجالا من الالف و
اللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت بالذي هو الذي واللذان واللذين
والتي واللتان واللاتي اعلم انه يجب تقديم المبتدأ وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكرها في
مواضع وجوب تقديم المبتدأ ومواضع تاخير الخبر قه فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اي
فاذا تعذر امر من الامور الثلثة المذكورة وهي تصدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه
ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء لازمه وشرطه
قه ومن ثم امتنع في ضمير الشان اي من اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع
الاخبار عن ضمير الشان في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدر الجملة بالذي وتعذر تاخيره
وامتنع الاخبار عن الموصوف في نحو جاءني زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع
وصف الضمير وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع
الضمير صفة وامتناع الاخبار عن المصدر العامل في نحو ضربي زيدا لامتناع جعل الضمير
مكانه ان اعملناه الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه في
معموله لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر
الغير العامل نحو ان تقول في رأيت ضربك الذي رأيته ضربك وامتنع الاخبار عن الحال

في نحو ضربت

في نحو ضربت زيدا قائما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا امتنع
عن التمييز نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول
في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير
الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم
الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربت غلامه لغير ما ذكرناه
قه وما الاسمية موصولة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير اولي العلم
غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تع والسماء وما بناها والثاني شرطية
كقوله تع ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تع
وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اي بشيء معجب
واما بالجملة كقوله • ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيئا
نحو دققته دقا نعما اي نعم الشيء شيئا الدق والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي ضربا
قه ومن كذلك اي والانواع من كانواع ما الا في التام والصفة فان من لا تكون تامة
ولا صفة مثال الموصولة جاءني من ابوه طيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة
بالمفرد وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله رب
من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية
من يكرمني اكرمه وهي بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد تستعمل لغير اولي العلم كقوله تع
فمنهم من يمشي على بطنه ويطلق على الواحد وغيره وعلى المذكر والمؤنث وانما بني من وما

شرطيتين واستفهاميتين لتضمنهما معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا
موصوفين وموصولين لاحتياجهما الى الصلة والصفة قه واىّ واية كأى عدد
انواع اىّ واية كعدد انواع ما الا في التمام فان ايّاً واية لا يقعان تامتين مثال
الاستفهامية ايهم وايتهم عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل
ويا ايتها المرأة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اى رجل
قه وهى معربة اى اىّ واية معربة وحدهما من بين اخواتهما فى جميع الاقسام المذكورة
الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها فانها تبنى ح اما اعرابهما مع قيام الموجب
للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتهما هو الاعراب واما اختصاصهما بالاعراب دون
اخواتهما فلوجود الاضافة النافية للبناء وعدمها فى اخواتهما واما بناؤهما الحكم
اذا حذف صدر صلتهما نحو قوله تع لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى
ايهم هو فلتأكد مشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى ذلك المحذوف قه وفى ماذا صنعت
وجهان اى وفى ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذى وما
للاستفهام اى ما الذى صنعت فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف
تقديره ما الذى صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال ويجوز نصب جوابه بتقدير الفعل
المذكور فى السؤال لكن الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اى
شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا فى محل النصب بانه مفعول صنعت
وانما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه منصوب

ليطابق السؤال

ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدأ محذوف لكن الاول اولى
قه بهاء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى اى بهاء الافعال بهاء بمعنى امر المخاطب
او بمعنى الماضى مثال الاول رويد زيدا اى امهله ومثال الثانى هيهات اى بعد
وانما بنى لوقوعها موقع المبنى او لكونها مشابهة قه وفعال بمعنى الامر اى فعال على انواع
احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثى اى مجئ فعال
بمعنى الامر من كل فعل ثلاثى قياس وهو مذهب سيبويه لكثرة مجئ فعال بمعنى الامر فى
الثلاثى دون الرباعى فقوله فعال مبتدأ وقوله قياس خبره والثانى ان يكون مصدرا
معرفة اى علما للمعانى نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة
نحو يا فساق بمعنى يا فاسق بنى العثمان لمشابهتهما فعال الذى بمعنى الامر من حيث
وجود العدل فى كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدأ
ومصدرا منصوب على الحالية وصفة عطف على مصدرا فقوله مبنى خبر فعال والرابع
ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبنى عند اهل الحجاز ومعرب
عند بنى تميم الا فعال الذى فى آخره راء نحو حضار فان اكثر بنى تميم يوافقون الحجازيين
فى بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال الذى بمعنى الامر فى العدل والزنة واما
اعرابه ومنع صرفه عند بنى تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب
ان يعرب ويمنع الصرف قياسا على اخواته نحو عمر وزفر واما بناء ما فى آخره راء عند
اكثر بنى تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بنى على الكسر فى الاحوال الثلاث

وتنوير كلامه في الرابع وفعال علماً للاعيان مؤنثاً مبني فقوله مبني خبر فعال المعدول
وعلماً منصوب بانه حال ومؤنثاً صفة علماً ولم يحترز بقوله مؤنثاً عن شيء بل الغرض
من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علماً في الاعيان لا يكون الا مؤنثاً ولقائل ان يمنع
ذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان
سيبويه قال سفار وحضار مؤنثاً لان العرب تؤنث بعض المياه فتقول ماتت فلان وتؤنث
بعض الكواكب فتقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة في التقدير الزهرة
قه الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به البهائم اي الاصوات اسماء حكي بها العاطفة
عن اصوات نحو غاق حكاية صوت الغراب او صوت بها للبهائم نحو نخ لاناخة البعير
وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذي يعقد فيه
باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني منتف ههنا لانه لو قلت غاق او كتبت
غاق ولا يقال جاءني غاق او قائم غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قه المركبات
كل اسم من كلمتين الخ اي المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب
ههنا المركب المبني الذي سبب بناء اجزائه او بناء جزئه التركيب فقوله كل اسم كالجنس
وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج نحو مثل تابط
شراً وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما يجب اخراج الاول لان سبب بنائه ليس
التركيب والثاني لكونه معرباً وكلامنا في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين
ليدخل فيه مثل سيبويه قه فان تضمن الثاني حرفاً بنيا اي وان تضمن الثاني من المركب الجزء

الذي سبب

ص ٩٣

الذي سبب بنائه التركيب حرفاً بني الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة الا اثني وتاسع عشرة
اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة جزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني
فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة
عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او
الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به الواحد من المتعدد نظر لان الثاني
فيه لا يتضمن الحروف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه انه لا نسلم انه لا يتضمن الحرف
اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حاد وعاشر كان معنى احد عشر احد و
عشر لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر فكما يق
احد عشر كان ينبغي ان يق حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى
لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه و
بني الثاني وانما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون
منه لئلا يؤذن بالانفصال فشبه به ايضاً في الاعراب لكونه حكماً لفظياً مثل حذف النون
قه والاعراب الثاني اي وان لم يتضمن الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول
لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال في الاصح لان
فيه ثلث لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في الاصح والثانية اعراب
الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني وعدم صرف المضاف اليه والثالثة اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني واعلم انه لو قال والاعراب

الثاني ان لم يكن الثاني مثل التركيب مبنياً نحو عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه ان
كلامه في المركب الذي سبب بنائه الحرف التركيب هنا ليس كك قه الكنايات والمراد بالكنايات وههنا ح
ههنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء معين مفسرا في كلام
متكلم اما لجهله مبهماً على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا ان يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء
واقع اي معين ذلك الشيء صريحاً قبل ان يكنى به المتكلم مفسرا في كلام متكلم وانما ذكره ههنا
لكونه موافقاً لكذي في كونه للعدد وقوله كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد
وانما بنى كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية
في الصيغة وانما بنى كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقي
على ما كان عليه من البناء وتمييز كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه مثل
ملأه عملا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعاً
بانه مبتدأ ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ وله مقدم عليه خبره وكذا حال
هكذا قالوه وفيه نظر والاولى عندي ان يكون كذا مبتدأ ودرهم بدلا او عطف
بيان وله خبره وعندي ظرف لكذا قه وكيت وذيت للحديث اي كيت وذيت كنايتان
عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل قه فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل مميزه كمميز
اعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قه والخبرية مجرور اي مميز كم الخبرية مجرور مفرد
ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعاً فلكونه للعدد

وجواز كون

ص ٩٢

وجواز كون مميز الاحاد مفردا ومجموعاً ويدخل من فيهما اي وتدخل من في مميزي
كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قه ولهما صدر الكلام
اي لكم الاستفهامية ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير
وكلاهما مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اي كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع
مرفوعاً اي مبتدأ وخبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام قه
فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع يكون ما
بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان كم في محل النصب بذلك الفعل على
حسب ما يقتضيه العامل يعني يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم
غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقاً كان مفعولا مطلقاً نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة
ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفاً نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قه وكل ما قبله حرف
جر او اسم مضاف فيه نحو بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت قه والا فمرفوع اشارة
الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله
حرف جر والاسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع انه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا
اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز
فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفاً والا فلا قوله وكذا اسماء الاستفهام والشرط اي
واعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو من وما استفهاميين وشرطيين مثل اعراب كم فان
كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء آخر كان محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من

[illegible]

ضربت ومن تضرب اضرب وان كان قبلها حرف جر او اسم مضاف فمحلها الجر نحو بمن مررت
وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن بعدها فعل
شانه ما ذكرنا ولا قبلها حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته و
من تضربه اضربه ومن غلام قه وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه اي وجائز
في تمييز كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلاثة اوجه النصب
بان يكون كم الاستفهام لكانه سئل عن كمية اعداد عماته وخالاته والرفع بان يكون عمة مبتدأ
ولك صفة لها وقد حلبت على خبرها والجر بان يكون الخبرية وكم مبتدأ في الصورتين لانه
بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت — قد حلبت ح ر
على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت على خبرها وكم ح يحتمل
الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان المميز المعدود مرة
وعلى المصدر ان كان المميز المعدود حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه ومميزه ظرف او مصدر و — حلبة ح ا
هذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري
اي فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتها وان جررتها جررتها
لكونها تابعين لها ه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه
قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن
كمية دينار او درهم ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في
المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدأ ما بعده

خبره

خبره الظروف منها ما قطع عن الاضافة المراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع
منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوي
بها فانها بني لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى المضاف اليه المحذوف المعنوي و
بني على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضمة ليكون حركة حالة البناء مخالفة لحركته حالة
الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا كان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا لانه — الشراب ح ر
جعل قبلها برأسه من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين
هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة معنوية مع احتياجها الى المضاف اليه
في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكور
في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب قه واجري مجراه لا غير و
ليس غير وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء على الضم للعلة
المشتركة وانما قال واجري لا غير لان لا غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورد هيهنا
لمشابهته قبل وبعد قه ومنها حيث اي ومن الظروف المبنية حيث انما بني لمشابهته
للحرف من حيث احتياجه الى جملة توضح ولا يضاف الا الى جملة لانه موضوع لمكان يقع
فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا
فالقياس الجواب حينئذ قه ومنها اذا وهي للمستقبل اي من الظروف المبنية اذا وبني
لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيها معنى — المستقبل ح
الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الفعل الشرط ولذلك

يحتاج الى جواب هو عامله ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان
للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة اي لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدأ
بعده اي تقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية نحو خرجت فاذا السبع
واقف فاذا معمول واقف كانه قلت فحضر في السبع واقف وهذه التي تنوب مناب الفاء في
جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المص انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجات كانك
كانك قلت فاجات زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتدأ بعدها غالبا لكان اصوب
لانه يلزم المبتدأ بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك لما ذكره في باب ما اضمر كما ذكره ق
عامله على شريطة التفسير ومنها اذ للماضي اي ومن الظروف المبنية اذ وهو للزمان الماضي
ودخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم
لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معناهما يفرق بينهما وقد يكون اذ
للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذ زيد قائم وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبين ظرف مكان وما بعده والعسر مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين
والزمان مضاف الى بين والجملة تقديره فبين زمان العسر موجود والعامل في اذ دارت
لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ
ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي مكان الا على سبيل البدل قه ومنها اين و
انى للمكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين وانى وهما للمكان سواء كانا للاستفهام
او للشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تقعد اقعد وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام

او حرف الشرط

او حرف الشرط قه ومتى للزمان فيهما اي متى لظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال
وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق بين متى الشرطي واذا الشرطي ان متى تاتني اكرمك
للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقع
اتيك متى احمر البسر ويقع اتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط
قه وايان للزمان اي ومن الظروف المبنية ايان وهي لظرف الزمان في الاستفهام
كقوله تع ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام قه وكيف للحال استفهاما اي
ومن الظروف المبنية كيف لزمان الحال نحو كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو
من ظروف الزمان تجوزا لانه سؤال عن حال المسئول عنه في الحال قه ومذ ومنذ بمعنى
اول المدة اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة وهو الزمان الذي تصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي
هو المطلوب نحو ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد للبيان
جميع المدة التي هو المقصود وهي الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ
يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ قه وقد يقع المصدر او الفعل
اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته منذ سفره او الفعل نحو ما رايته منذ سافر او ان
مخففة نحو ما رايته منذ ان سافر او ان الثقيلة المفتوحة نحو منذ انه سافر قه فيقدر زمان مضاف
لازم لما ذكره اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف
اليه لكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر

وانما حذف للعلم به وقد يكونان بمعنى اول المدة نحو وهو مبتدأ اى آخره اى ومنذ ومذ
مبتدأ في مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما
بمعنى اول المدة اسما او بمعنى جميع المدة خلافاً للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء
او المبتدأ ما بعدهما اى يوم الجمعة او المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى
لا يساعد الا اذا جعل مذ ومنذ مبتدأ ولا مانع منه ولانه تمتنع وقوع مثل يومان مبتدأ في مثل
قولنا ما رأيته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التي هما صدرها الا
عند السيرافي فانه جعل موضعها نصباً على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك نحو ومنها لدى
ولدن اى من الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما وقد نبه اليها بقوله وقد جاء
لَدَن بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدْن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدْن بضم
اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ
بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لدن ولدى لان من لغاتها لَدُ الذي وضع وضع الحرف
حمل عليه اخواته وحكمها ان تجرها على الاضافة نحو المال لدى زيد ولكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة
تشبيها لنونها بالتنوين من حيث انه يثبت وينزع الفرق بين عند ولدى انه اذا قال المال
لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضراً عنده واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء
كان المال حاضراً عنده او غائباً نحو وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اى ومن الظروف المبنية
قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو ما رأيته قط وعوض للزمان المستقبل
المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعل عوض اى لا افعله ابداً وبنيا لتضمنهما لام التعريف نحو والظروف

اى لا يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة ع

المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اى يجوز بناء الظروف نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
والى اذ نحو قوله تعالى ومن خزي يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه مثل والمراد بالجملة
هو الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند النحاة الاولين لان
الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز انه
يجوز اعرابها ايضاً لكونها اسما مستحقاً للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه
نحو وكذلك مثل وغير مع ما وان وأن اى وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيف
الى ما نحو قيامي مثل ما تقوم او الى ان نحو قيامي مثل ان تقوم او الى أن نحو قيامي مثل انك
تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجمل نحو اذ او حيث ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين للظروف من
حيث احتياجهما الى المضاف اليه المعرفة نحو النكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه فقوله ما وضع
لشيء بها مثل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات
والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء
والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظاً لم يتعرف المضاف
من المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنسي نحو اهلك الناس الدرهم
والدينار واما التعريف الاستغراقي الجنسي كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما للعهد
بان يذكر منكوراً ثم يعاد المنكور معرفاً كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول
او بان يكون معهوداً في الذهن كقولنا ادخل السوق اذا كان سوق معهودة بينك وبين

مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب المضروب قد مر قه والعلم ما وضع لشيء بعينه غير
متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول
غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا لغيره فان انت موضوع للمخاطب مع كونه متناول
بوضع واحد
لغيره وهو زيدا وعمرا اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه
الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس بوضع
واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظر لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير
معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين عنه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه
موضوعا لشيء غير معين في المقرر خلافه لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معين ولا يمنع كونه موضوعا
لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه متميز بتميزه عن المتكلم والغائب لانا نقول
لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال
فيتميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان لواحد
لكن احدهما لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا
يكفي تميزه عن الغائب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين اعلم ان الجواب مبني على حرف واحد
وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه من تخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار
عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه
موضوع لشيء معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول
غيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي استعمله اولا فلا يكون مفهومه كليا او ينقل الى المعرب:

المراد بالوضع

المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء
آخر وح لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل
في شيء بعينه غير جائز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك
الشيء الذي هو المعنى لا يتناول غير نفسه حتى يجوز رفعه قه واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب
اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما
ثم المضمر الغائب ثم الاعلام ثم المبهمات الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف
الى احدها بمعنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة
وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط قه والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من
بني الحقيقة على سبيل البدل فقيد ول الكل على سبيل البدل قه اسماء العدد ما وضع لكمية احاد
الاشياء اي اسماء الاعداد اسماء وضعت ليدل على كمية احاد الاشياء اي المعدود واما
فالواحد والاثنان عدد ولو وقعتا جوابا عن قول القائل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع
مع كونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير
جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بجميع الاعداد ايضا والحق ان يقال المراد
ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات فلا يدخل نحو الذراع لان الكمية عارضة له لانه وضع
مقدارا واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف وتولد
منها اعداد غير متناهية الى حد تتعب عنده القوة اما تثنية نحو مئتين والفين واما جمع نحو

عشرين والوف ومئات واما بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل
منع الخلو تقول واحد واثنان وواحدة واثنتان بيان لاستعمال هذه الاعداد اي تقول واحد
واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث
للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس
المشهور وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء
بعدده واذا الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر احق
سبق فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي
الحسنات ولانها اكتسبت التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب
وثلثة دواب اذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دواب جرى على الاصل وهو ان الدابة في
الاصل صفة على وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها يستعمل استعمال الاسماء من حيث
لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة شباب دواب ومن حيث يكون المعدود مذكرا ومن قال
ثلث دواب حملا على الظاهر واجرى الدابة مجرى غرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة
بنات آوى لان الواحد ابن آوى وابن عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات
ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما ت احد عشر اثنا عشر
احدى عشرة اثنتا عشرة اي اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا
للمذكر واحدى عشرة واثنتى عشرة امرأة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء حال التركيب
كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث

الجزء الثاني

ص ۹۱

الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته
لعله تذكرها في اخواته وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة
للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء في التذكير
والتانيث حال التركيب كمجيئه حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني
قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة
الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وكسر الشين من عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع ما في آخرها
فتحة ت عشرون واخواتها فيهما اي تقول عشرون واخواتها اي ثلثون واربعون الى
تسعين في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا وامرأة الى تسعين رجلا وامرأة ت احد وعشرون
احدى وعشرون اي اذا عطف العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون عشرة
وهي من احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وما اورد
مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث قال ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم اي تاخذ آحادا من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود
العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امرأة وانما لم يركب الآحاد مع العشرات في العشرين واخواتها كما
ركب الآحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب
والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر ت مائة والف ومائتان والفان فيهما اي

تقول في المذكر والمؤنث مئة ومئتان والف والفان وآلاف من غير تغيير
نحو مئة رجل ومئة امرأة والف رجل والف امرأة قه ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا
جاوزت مئة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من واحد الى التسعة والتسعين وتعطفه على مائة
فتقول مئة وخمسة رجال ومئة وخمس نسوة ومئة وخمسون نسوة وهكذا تستعمل ما دون
المائة على ما عرفت الى ان يتصل الى مئتين لم تستعمل ما دون المائة وتعطفه على المئتين
وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون المئة على ما عرفت ودون
المئات على ما عرفت وتعطف المئة على الالف وما دون المئة على المئة فتقول الف ومئة
واحد وعشرون رجلاً والف ومئة واحدى وعشرون امرأة ولم تجز بين العاشرة في
التواريخ لان الغرض منها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوماً قه وفي ثماني عشرة فتح الياء
اي ثماني عشرة لاخواته لان آخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى التسعة عشر مبني على
الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثماني عشر مع كونه مبنيا جاء مخالفاً لاخواته
من المبنيات لجواز فتح يائه قياساً على سائر المركبات وسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون
لدلالة الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ قه ومميز الثلثة الى العشرة
مخفوض لما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال
مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظاً نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة
نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه
في المعنى جمع شيء ليوافق العدد المعدود ولكونه اياه في المعنى انما ابتدأ لمميز الثلثة

لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به قه الا في ثلث مئة الى تسع مئة استثناء من قوله
ومميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظاً او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة
الى الجمع في ثلث مائة الى تسع مائة لا لفظاً ولا معنى لكون المئة موضوعة لعقد معين ولا شيئاً
من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مئتين ان اريد المذكر العاقل والى مئات
ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى لفظ المئة لوجود الكثرة فيها فاشبهت
الجمع قه ومميز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما النصب فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين
من احد عشر الى تسع عشر لان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت وتمامه
لتثنية نون الجمع في عشرين واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع قه
ومميز مئة والف وتثنيتهما وجمع مخفوض مفرد اي مميز المئة والالف ومميز تثنية المئة والالف
ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه مفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما
لعدم استعمال جمع المئة فلا يقال ثلث مئات الى تسع مئات بخلاف التثنية فانه يقال مئتا رجل قه واذا
كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ
الدال عليه مذكراً فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد وتأنيثه كالشخص المطلق على المرأة فانه
جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس اي اذا كان المعدود
مذكراً واللفظ الدال عليه مؤنثاً فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتأنيثه مراعاة للفظ
كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين
اولى عندهم من مراعاة المعنى قه ولا يميز واحد ولا اثنان اي ولا يستعمل الواحد والاثنان

مع معدود وهما الاستغناء بلفظ معدود وهما عنهما فان رجلاً يدل على الواحد ورجلين على
الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذى هو المعدود
لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد فى الجمع لعدم تعين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد
والمعدود اى المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد ‌‌ و تقول فى المفرد
من المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير اى تقول للواحد
من الشئ الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصييره ذلك الواحد عددا اقل من الذى اشتق منه
ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر
والعاشرة وانما ابتدأ بالثانى لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحدا كقوله
تع ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اى الا وهو مصير الثلاثة اربعة وانما لم يتجاوز
العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عدد اً مثل عدد بخلاف فعل
العدد والعشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت
الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسع ‌‌ وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار تصييره اى
وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد من المتعدد ومتصف بانه ثان
او ثالث او غير ذلك الاول والثانى للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة
تقول اول ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة ‌‌ وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد
وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثانى
ولم يجز نصب ما بعد الثانى الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف

الاعتبار

الاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير ‌‌ والحادى عشر
والحادية عشرة اى اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادى عشر للمذكر بتذكير
الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين
ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسع عشر للمذكر
والتاسعة عشرة للمؤنث ومن ثم قيل فى الاول ثالث اثنين اى ومن اجل انه يقع الثانى
والثالث باعتبارين قيل باعتبار الاول اى باعتبار تصييره ثالث اثنين اى اضيف
الى ما هو اقل من العدد الذى اشتق منه بواحد ليمكن ان يصيره مثل المشتق منه ومعنى
ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل بالاعتبار الثانى اى باعتبار
حاله ثالث ثلثة اى اضيف الى عدد مساو للعدد الذى اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز
اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى وهو اتصافه
بالثالثية ‌‌ وتقول حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة اى وتقول حادى عشر احد عشر الى تاسع
عشر تسع عشر بالاعتبار الثانى لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل
فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثانى خاصة ‌‌ وان شئت حادى عشر بحذف عشر
الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لعدم موجب
البناء وهو التركيب وبنى الجزء الباقيان لوجود موجب البناء فيهما المذكر والمؤنث المؤنث
ما فيه علامة التانيث الى اخره انما عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودى والتذكير عدمى
ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة

وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء نحو ارض لردها في التصغير نحو اريضة والمذكر بخلافه

المؤنث اى المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ته وعلامة التانيث

التاء والالف مقصورة او ممدودة اى وعلامة التانيث التى تلحق الاسم المؤنث ثلثة

وهى التاء والالف المقصورة والالف الممدودة وقد مر امثلتها وانما احتاج الى عد

علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة فى تعريف المؤنث وابنية

المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشبعى وفعلى كسكرى وفعلى كذفرى والثلثة الاولى مختصة

بالتانيث بخلاف الاخيرين وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وحنفاء وعاشوراء

وغير ذلك ته وهى حقيقى ولفظى اى والمؤنث اما حقيقى واما لفظى فالحقيقى ما بازائه ذكر

من الحيوان كامرأة بازائها الرجل والناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظى بخلاف المؤنث

الحقيقى وهو المؤنث الذى لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث

نحو ظلمة او لم يكن نحو عين وكل عضو زوج ومن المؤنث اللفظى المضاف الى المؤنث و طلحة

المضاف جزء منه كقوله تع تلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبنى شعر هند او فعله نحو اعجبنى مشى

هند او صفته نحو اعجبنى حسن هند ولا يجوز ان يقول جائتنى غلام هند لان الغلام ليس

جزءا منها ولا فعل ولا صفة لها والذى يعرف تانيث النوع الاخير الصفة او الاشارة

كقوله تع هذه النار التى كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليها كقوله تع والشمس وضحيها والحروف

علامة التانيث فعله كقوله والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا

واعلم انه ارادوا باللفظى ههنا غير ما ارادوه فى باب ما لا ينصرف لان اللفظى جعله مقابل الحقيقى

ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول المؤنث الحقيقى وجعل فى

باب ما لا ينصرف مقابل للمؤنث المعنوى سواء كان حقيقيا او لم يكن ته واذا اسند اليه الفعل

فبالتاء اى اذا اسند الى المؤنث الحقيقى او الى ضمير المؤنث اللفظى الفعل يجب الحاق التاء

الفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقى جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سموا

امرأة بزيد كقولهم حضر القاضى اليوم امرأة وكقوله ولقد ولد الاخيطل ام سوء والذى

يدل على ان المراد من الضمير فى قوله واذا اسند اليه المؤنث الذى ذكرناه ته وانت فى ظاهر

غير الحقيقى بالخيار اى انت مخير فى تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى وفى

تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين

ما اسند الى مضمره ان الاول نحو جاءنى فى موعظة علم ان الفعل لما بعده وان الثانى

نحو موعظة جاء من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم فانه شئ آخر منتظر

لان اسناد الفعل ههنا الى الظاهر هو الذى بعده واعلم انه يلزم من قوله وانت فى

ظاهر غير الحقيقى بالخيار التخيير ان يقال طلحة جاءتنى ويجوز ان يقال جاءتنى طلحة مع كونه اسم

رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور ته وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم

اى وحكم الجمع الغير المذكر السالم لحكم المؤنث الغير الحقيقى اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره

فى جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال ته مطلقا انسانا

اى انه لا فرق بين هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان

او غير حقيقى تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث لكون

الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون الجماعة من باب تأنيث اللفظي وانما لم يعتد بالتأنيث
الحقيقي في لزوم تأنيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار
التأنيث بحسب اللفظ على اعتبار التأنيث بحسب المعنى او لان المذكر اصل والمؤنث فرع
وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه لا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت لمشابهته المفرد لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم
اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل و
انما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان
يقال الزيدون فعلت لما مر قوله والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا
الى ضمير جمع مؤنث عاقل كان كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل
نحو الايام جاز الحاق تاء التأنيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون
الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث تقول النساء والعيون والايام فعلت و
فعلن قوله المثنى ما لحق باخره الف او ياء مفتوحة ما قبلها اي المثنى اسم لحق باخره الف
او ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه
مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية
الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرءان ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران
او حيضان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه

يستكمل بمثل

١٠٣

يستكمل بمثل القمرين والعمرين وجوابه انا لا نم انه يستكمل بمثل القمرين والعمرين فانه لولا
اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران الا ان يكون
الشيء مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ له بحسب التشبيه وقد يكون
لذلك قوله والمقصور ان كان الفه عن واو الى اخره اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد
والملحق به نحو ظبي والمعتل نحو القاضي الحق باخره الف او ياء ونون من غير تغيير
تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورأيت الزيدين والظبيين
والقاضيين وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان
وشجيان في قاض وشج لعدم موجب حذفه ولم يذكره المص من الانواع للعلم بحكمها
من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت
الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل هذا الالف الواو نحو عصوين
في عصى وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون
الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن
لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو نحو
ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون
الفه بدلا عن ياء نحو اعشيان في اعشى وثالثها ان لا يكون الفه بدلا عن ياء نحو
ولا واو نحو حباريان في حبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن
ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا متيان في متى

بمتى قه والممدود ان كانت همزته اصلية تثبت الى آخره اعلم ان همزة الممدود
اما اصلية واما للتأنيث او لا اصلية ولا للتأنيث فان كانت اصلية ثبتت
على حالها لكونها اصلية تقول في قراء قراآن وان كانت للتأنيث قلبت واوا ايذانا
بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب
بالواو مناسبتها الواو واكثر في النقل وان كانت غير اصلية ولا للتأنيث جاز الوجهان
ردها الى اصلها وهو ظاهر وابقاؤها على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها
غير زائدة تقول في كساء وردا كساءان وردا آن وكساوان وردا وان واعلم
ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للالحاق
نحو حرباء تقول حرباآن لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف في نحو اخ واب
يرد الى الاصل نحو يديه ودم دمان قه ويحذف نونه للاضافة اي يحذف نون [في نحو يد ودم]
المثنى للاضافة الى اسم لئلا يؤذن بالانفصال قه وحذفت تاء التأنيث في خصيان
والييان اي حذفت تاء التأنيث في خصية والية عند تثنيتهما نحو خصيين واليين
مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت منهما لانهما لم تغير فكان
المثنى ههنا بمنزلة المفرد فكما لا تقع في وسط المفرد تاء التأنيث لا تقع في وسطه
فقوله ما دل على احاد شامل لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف مفرد لعدم مفردها
وبقوله بتغيير ما نبه على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان لان لفظ

حالة الافراد

الافراد حال

حالة الافراد كلفظ حالة الجمع تقول ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد
مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال
ومعنى الحد المذكور انه اسم دال على احاد يقصد تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه
دال على احاد يقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل
بمفرده لان صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع في الاكثر الا ترى فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع
بمفرده بل يقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زائدة فلو
قال ما دل على احاد بحروف مفرده الكتفى اللهم الا اذا وجد الدلالة من غير القصد والا رادة
اعلم ان الاولى ان يتعلق بحروف مفرده بدل المقصود منه قه نحو تمر وركب ليس بجمع على
الاصح لانه لازم للحد المذكور اي يلزم من حد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم
دلالتها على احاد مقصودة بحروف مفرديهما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على
التعليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقع عندي خمسة ارطال تمر
او لان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو
كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال
على الاصح لان حينئذ فانقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب قه ونحو فلك جمع اي و
يلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون الفلك جمعا لانه تغير تا لان الفلك المفرد على وزن [الجذع]
قفل لو الجمع على وزن اسد قه وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح او مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده
سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر نحو فلك من الثاني

لانكار زيادته تقديرا قف والصحيح للمذكر والمؤنث اى الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدين جمع زيد واما جمع
المؤنث نحو زينبات جمع زينب فالمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اى جمع المذكر اسم
الحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه
اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده
ماشيا وبعضها واقفا وبعضها ضاربا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين
مجازا وانما لم يقل ههنا من جنسه استغناء عنه بذكره فى المثنى والاسم ان كان صحيحا
او ملحقا به لحق آخره هذه الحروف من غير تغيير فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت
مثل قاضون اى فان كان آخر الاسم الذى يراد ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو
قاض حذفت الياء نحو جاءنى قاضون فان اصله قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا فى النصب والجر اعلم
انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لان فى آخر مفرده ياء وهو القاضى بخلاف قاضون
فانه ليس فى آخر مفرده ياء وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان
الجمع غاية ما فى الباب انه لا يرد الياء المحذوف لوجود علة حذفها وان كان مقصورا
اى وان كان الاسم الذى يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الالف وبقى
ما قبلها مفتوحا تقول فى مصطفى جاءنى مصطفون اصله جاءنى مصطفيون
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى ما قبل
الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره اعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى لما مر وشرطه

ان كان

ص ١٠٢

ان كان اسما فذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذى يراد جمع هذا الجمع اما اسم واما صفة
فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهى كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى
الاشرف للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كامرأة او واحد
منها نحو اعوج علما لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور احدها ان يكون
مذكرا عاقلا لما مر والثانى ان لا يكون افعل الذى مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين
افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلون ولا يشكل باجمع
جمعا لانه يجمع بالواو والنون مع انه افعل فعلاء جمعا لانه ليس بصفة [illegible] مما فى القصة ونبه
بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله مذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذى
مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذى ليس مؤنثه فعلى
والثانى يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون فى جمع ندمان جمعا واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى
وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو جريح بمعنى مفعول ونحو صبور
بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل جريحون فى المذكر وجريحات فى المؤنث فلزم الاختلاف
بين صيغتى الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتى الواحدين (المفردين) فى المذكر والمؤنث فلزم
مزية الفرع على الاصل وانما قلنا فى فعيل بمعنى مفعول وفى فعول بمعنى فاعل لانه لو كان
الاول بمعنى فاعل والثانى بمعنى مفعول لجاز جمعهما هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث
فيهما لدخول تاء التانيث عليهما للمؤنث نحو امرأة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى

مجلوبة وكذلك الفعول في مفعال ومفعيل وما يراد فيه المبالغة بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر كثيرا وفروقة وضحكة لانه يستوي فيه المذكر والمونث واشار اليه بقوله ولا يستويا فيه مع المونث وهو عطف على فعلان فعلى اي لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المونث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مونثا ح واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله فمذكر يعقل فعسى ان يذكر ههنا لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد قه ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة كما ذكرنا في المثنى قه وقد شذ نحو سنين وارضين جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة والحرة والعلة والبنة وما اشبهها جمعت هذا الجمع وهو ان رضون والسنون والحرون والاوزون والعلون والبنون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهها وحملها ان الواو والياء والنون فيها للعيب للاعراب بل تعوض عن تاء التانيث المقدرة كما في الارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية السماحة قه والمونث ما لحق آخره الف وتاء اي جمع المونث السالم الصحيح على تقدير حذف المضاف واسم لحق آخره الف وتاء نحو قائمات ولا يتوجه عليه الا بحذف الياء لان تاء التانيث زائدة ليست من نفس الكلمة قه وشرطه ان كان صفة الجمع الى الاسم المونث الذي يراد جمع هذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما ان

يكون له

يكون له مذكر او لا يكون فان كان فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وح لم يجمع مثل حمراء وسكرى ومفعيل بمعنى مفعول ومفعول بمعنى فاعل ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون فان لم يكن مذكرا فشرطه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشي للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض وطامث جمع على حوائض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غيرها قل نحو حمامات وسرادقات قه جمع التكسير جمع تغير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان جمع فلك وهجان فان الفلك مفردا كقفل وجمعا كحمر وان الهجان مفردا ككتاب وجمعا كرجال قه جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة هذا قسمة الجمع باعتبار آخر اي جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة ويعلم ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة بعكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للآخر كقوله تع ثلثة قروء في موضع اقراء وقد يتم جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المونث السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة الذي ذكرناه جمع الكثرة قه المصدر اسم

مرجع الكثير

اسم المصدر

الحدث الجاري على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق
لان الفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق
كذلك نحو قعدت جلوسا فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله
فبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له
فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله قه وهو من الثلاثي سماع اي المصدر من الفعل الثلاثي
سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال ومن فعّل
تفعيل وتفعلة وتفعال وفعّال نحو كلم تكليما وجزئ تجزئة وكرر تكرارا وكذب كذابا كقوله تع
وكذبوا باياتنا كذابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعالا نحو انطلق
انطلاقا ومن استفعل استفعالا ومن تفعل تفعلا وتفعالا نحو تملق تملقا وتملاقا
ومن فاعل فعالا ومفاعلة وفيعالا نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل اليمن يقولون قيتالا ومن
فعلل فعللة مثل دحرج دحرجة ودحراجا ومن افعلل افعلالا ومن افعالّ افعيلالا
ومن افعوعل افعيعالا قه ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان
بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اي الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل
والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيده
بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكر ههنا قه
ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في
تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة

المصدر عليه

المصدر عليه قه ولا يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى
والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يلزم اجتماع التثنيتين
في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر
وجمع الفاعل قه ولا يلزم ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب
زيدا والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز قه ويجوز اضافته
الى الفاعل اي ويجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله تع ولولا دفع الله
الناس ويضاف قليلا الى المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله تع لا يسأم الانسان من دعاء الخير او
لم يكن محذوفا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لكن اضافته الى الفاعل
اكثر من اضافته الى المفعول لاحتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف
بقد المفيدة للتقليل ويعلم من قوله يجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا اولى ولميته
انه ح اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة ح كالفعل قه واعماله باللام قليل اي واعمال المصدر
المعرف بلام التعريف قليل ولميته تعذر تقديره بان مع الفعل ح لانه كما لا يدخل اللام
على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية
اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل قه فان كان مطلقا اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا
وهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن زعم السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك
بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اي جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان

و جاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا ق اسم الفاعل ما اشتق من
فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اى اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله
ما اشتق من فعل احترز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل و شامل لغيره من
المشتقات من الفعل كاسم المفعول و الصفة المشبهة و اسماء الزمان و المكان و
الآلة و اسم التفضيل و بقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان و المكان و الآلة و اسم
المفعول لكون الفعل غير قائم بها و بقوله بمعنى الحدوث خرج عنه صفة المشبهة و اسم
التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث ق و صيغته من مجرد الثلاثي على فاعل
اى صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل و لهذا اسمى به لكثرة الثلاثي
على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله و كسر ما قبل آخره لفظا مثل مكرم او تقديرا نحو
مختار و محمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل
و متذكر من تذكر يتذكر ق و يعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال الى آخره
اى و يعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة
و دلالته على المقدر كالفعل و احتماله احد الزمانين كالفعل و دخول لام التاكيد
فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة و دال على الضرب و احد الزمانين و يمكن
دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اى مع عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال لان
الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله هو المضارع ليس بمعنى الماضي و انما لم يعمل عمل الفعل
الماضي لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب.

و بشرط الاعتماد

بشرط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدا او على ذي الحال او الموصوف
او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه يتقوى بذلك على العمل اما في الصور
الثلث الاول فلانه يستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى و لا بد لها من موصوف
ما هو مذكور ح فيتقوى صفته في المعنى فلا بد على شيء محكوم به و عليه و هو مذكور ح و اما في الصورتين
الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى اعلم انه لو قال بشرط عدم وصفه و تصغيره
و لعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف او التصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه
بالوصف فظاهر و اما خروجه بالتصغير فلانه وصف في المعنى امثلة عمله بهذه الشرائط زيد
قائم ابوه و جاءني زيد قائما ابوه و مررت برجل قائم ابوه و ما قائم زيد و اقائم زيد و المراد
بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما و ان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد و ان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك و كما
ان فعله يتعدى الى الظرفين و الحال و المصدر و المفعول له و المفعول معه و سائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها و المراد بالحال و الاستقبال الحال و الاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل
بمثل قوله تع و كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان كان باسط هيهنا و ان كان ماضيا لكن المراد
به حكاية عن الحال ق و ان كان للماضي وجبت الاضافة اى و ان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت
اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل ح لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله و انما قال معنى
لان بعض الاشكال اضافة لفظية في تقدير الانفصال و الذي يصحح جواز مررت بزيد ضاربك امس
ق خلافا للكسائي اى وجبت اضافته خلافا للكسائي فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان

بمعنى الماضي وبمعنى الحال او بمعنى المستقبل وقد عرفته ضعفه ودليله جوازه قولهم زيد معطي عمرو درهما
امس مع شمول المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس مع انه تعرف الجواب عنهما بعقيبة
قه فان كان معمول آخر اي فان كان الاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير الذي اضيف
اليه فنصبه بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
وكذا ان كان له معمولان غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اياه افضل العلماء امس وكذا اذا
كان له سائر الفضلات قه فان دخلت اللام اي فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي
والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة قح وعدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول
اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل مع
شرائطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية
تقول زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا او زيد الضراب ابوه عمروا الآن او غدا او امس ومثله
ما وضع للمبالغة المذكورة في الكتاب فقوله ما وضع مبتدأ وقوله مثله خبره قه والمثنى والمجموع
مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان
عمروا والزيدون الضاربون عمروا اليوم او غدا وتقول الزيدان هما الضاربان عمروا
والزيدون هم الضاربون عمروا الآن او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع
لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربتين وضاربات وضراب زيد وضرب وانما يعملان
وان لم يكونا على وزن الفعل اطرادا للباب المثنى والمجموع قه ويجوز حذف النون مع العمل اي ويجوز
حذف نون تثنية اسم الفاعل وجمعه ثم المعرفين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعدهما

او غدا او امس نحو قوله وما وضع
للمبالغة اي اسم الفاعل الموضع
للمبالغة صح

تحقيقا

تحقيقا واستطالته بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظوا عورة العشيرة
لا يأتيهم من ورائهم نطف وانما لم يتعرض لجواز حذف النون عند الاضافة لانه معلوم في
باب المثنى والمجموع وبعلم انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تحقيقا لانه ليس
بصلة ح قه اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اي اسم المفعول اشتق من فعل لمن
وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول
وشامل لغيره من المشتقات المذكورة في تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج غيره
قه وصيغته من الثلاثي على مفعول اي وصيغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد
على وزن المفعول غالبا وبه سمي لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد على صيغ اسم
فاعله بفتح ما قبل الآخر اي بهيئة مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو مدخل من يدخل او
تقديرا نحو مختار ومحمر قه وامره في العمل والاشتراط امره اي وامر اسم المفعول في عمله عمل فعله
واشتراطه لعمله كامر اسم الفاعل في عمله واشتراطه من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما او من غير اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الالف واللام
وعلة ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى تقول زيد مضروب غلامه
ومعطى ابوه درهما الآن او غدا او زيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة
شرائط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا في اسم الفاعل قه الصفة المشبهة
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت اي الصفة المشبهة اسم ما اشتق من فعل
لازم لمن قام ذلك الفعل به على جهة الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق

مطلب الصفة المشبهة

من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل
المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة وبقوله على
معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل واسم المفعول اللازم وافعل التفضيل المشتق من
اللازم كقائم ومفضل ولقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق
من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا آخر
وهو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل قه وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي وصيغة
الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضاً على حسب السماع تقول في حسن حَسَنٌ
في صعب صَعْبٌ وفي ظرف ظريفٌ قه وتعمل عمل فعلها اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا
اي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسنٌ
ثبوت الحسن له لا حدوثه لكن يشترط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما كما ذكرنا في اسم الفاعل
قه وتقسيم مسائلها مسائل الصفة المشبهة ان تكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى
التقديرين فمعمولها اما مضاف او معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة
من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما منصوب
واما مجرور فيصير المجموع ثمانية عشر مسئلة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب
ستة والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات
الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات الست على الاضافة
قه تفصيلها حسن وجهه الى آخره اي وتفصيل مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسنٌ وجهه برفع

وجهه

وجهه والنصب وجره وحسن الوجه برفع الوجه والنصب وجره وحسنٌ وجهٌ برفع وجه والنصب
وجره والحسن وجهه برفع وجهه والنصب وجره والحسن الوجه برفع الوجه والنصب وجره
والحسن وجه برفع وجه والنصب وجره قه اثنان منها ممتنعان اي اثنان من هذه
الوجوه الثمانية عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثانية الحسن وجه بجر وجه
لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولا مقتضى اضافة ما فيه اللام الى نكرة قه واختلف
في حسن وجهه اي اختلف في صحة مسئلة واحدة وهي حسن وجهه فقال قوم انها لا تصح
لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسها لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح
اضافه شي بخود [illegible] بنابر آنكه حسن غير وجه [illegible]
مستقلا لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قه والبواقي
ما كان فيه ضمير واحد احسن اي البواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها اقسام
ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله
حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسن الوجه بتنوين ونصب الوجه وحسن
وجهاً والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجهاً وحسن وجه بالاضافة
وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم
احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه بنصب وجهه وجره والحسن وجهه
بنصب الوجه وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه
برفع الوجه وحسن الوجه برفع الوجه وحسن وجه برفع وجه والحسن وجه بجر وجه يعرف منها ما فيه ضمير واحد
وما فيه ضميران وما لا ضمير فيه وتقديرها ان الضمير المذكور في الوجه مذكر بالحسن لكونه

دو وجه ازین هجده وجه ممتنع است
یکی الحسن وجهه باضافه زیراکه
درین اضافه لفظیه تخفیف
نیست دوم الحسن وجه زیراکه
صورت اضافه معرفه است بنکره
اگر لفظیه باشد تحقیق نیست ۱۲
بعضی گفته اند که حسن اعم است از وجه پس اضافه عام با
خاص انجا که در نفس [illegible] وحق این است
باقی مانده هر چه دارد یک ضمیر آن احسن است
و اگر دو ضمیر باشد حسن است و هر چه خالی از
ضمیر باشد قبیح است

بارزاً واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود
فاعلين لعامل واحد وح لكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها و
تانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف
سواء نصبت ما بعدها او جرته لاحتياج الصفة الى الفاعل قه فيؤنث ويثنى ويجمع اي
اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا يؤنث الصفة ويثنى ويجمع
بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت بهذا الحسن الوجه ومررت
برجلين حسني الوجهين ورجال حسنة الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد الى المظهر
اذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن فيها ضمير وانه اذا كان منصوبا
او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون في ما بعدها اي
في الوجه في مثالها ضمير او لا يكون فان كان فيها ضمير فواحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير
وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون
فان كان الاول كان فيها ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد قه واسماء
الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة المشبهة فيما ذكر اي اسم الفاعل الغير المتعدي
واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز المسائل الستة
عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لمشابهتها
باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى تقول زيد قائم الاب مضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول

بغير المتعديين

اما ضمير صفت بواسطه آنكه مستتر است
در او نوع از خفای است و دو نشیق
او را بی قصه است که اگر صفت ما بعد
خود را مرفوع گرداند در او هیچ ضمیر
نباشد چنانکه حکم او حکم فعل باشد پس
تذکیر و تانیث او گردن نشود بحسب فاعل
لیکن تثنیه و جمع نشاید اما اگر در
هر کان که صفت ما بعد خود را
مرفوع نگرداند خواه منصوب باشد
و خواه مجرور در صفت ضمیر باشد
راجع باشد بموصوف و ح تذکیر و
تانیث و افراد تثنیه و جمع و علا
باید در

ص ١١٩

بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسائل للالتباس الا يرى
انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسائل و قلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه
مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثاني المعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه
لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه في
المثال الثاني مفعول اول المعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف اليه وهو ليست
الصفة اسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين بين كل اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس
قه اسم التفضيل ما اشتق من فعل لها اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف مع زيادة
على غيره قوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوفة قه بزيادة على غيره يخرج اسماء الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل
افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احمق الشايع والاجل
الختام لانهما غير مشتقين من فعل قه وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا
قه وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل انه يبنى من فعل ثلاثي
مجرد من الزوائد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت بناؤه من استخرج فان لم
تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد التبس فلذا قلنا ان اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير

اكم ٣

الخروج ام كثير الاستخراج اعلم انه يستعمل بمثل افلس واملى واعطى واجدى لانه ليس بينها الى

الثلاثى المجرد فان لو قال بشرطه غالبا لكان اصوب قه ليس بلون ولا عيب اى ومن شرطه

ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون بلون ولا بعيب لان من اللون والعيب افعل لغير — لونا ولا عيبا ح

نحو احمر واعور فلو بنى منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالآخر الا يرى انك لو قلت ح هو احمر — التفضيل صح

لم يعلم ان المراد ذو حمرة ام زائد فى الحمرة واعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى

لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا قه فان قصد غيره اى فان قصد تفضيل غير الثلاثى المذكور

وهو الرباعى نحو دحرج وغير المجرد من الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة

والعور توصل الى تفضيل شىء اى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واقبح واكثر مما

كان مناسبا لتقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عمى فالمثال الاول لغير المجرد

قه وقياسه اسم التفضيل اى يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بنى لكل واحد منهما لحصل الالتباس — والثانى للون والثالث للعيب ح

ورجح المفعول على الفاعل لبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه فى اكثر الامر للفعل اللازم و

لان المبالغة فى الفاعل احسن منها فى المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول قه وقد جاء

للمفعول اى وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم اعذر واليوم واشغل

واشهر واعرف وغيرها قه ويستعمل على احد ثلثة اوجه اى وقد يستعمل اسم التفضيل على احد

ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو

او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل

عليه فاذن لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام

ومن عن

ص ١٣١

ومن وعن الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه

ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى لكون من بمعنى فى كانه قال ولست بالاكثر

فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين

المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد من الامور كقوله تع يعلم السر واخفى قه فاذا اضيف

فله معنيان اى فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما وهو الاكثر

ان يقصد زيادته على من يضاف اليه قه ويشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه و

داخلا فيه لمشاركته المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر ولا بالعكس ولا الخز الين

من الكتان بل يقال افضل من البشر والخز الين من الكتان ولا يلزم من دخوله

فى المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفضيل قه

فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا فى المضاف اليهم لم يجز

ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى

العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه انه من جملة المضاف

اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيه وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين قه

والثانى ان يقصد زيادة مطلقة اى والمعنى الثانى الذى يقصد به حين كونه مضافا

هو ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة

للتخصيص والتوضيح نحو نصيب اشعر اهل جلدته قه فيجوز مسئلة يوسف احسن اخوته اى لاجل — بلدته ح

انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن

لا نزاع

اخوته لانه يلزم اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافته الاخص الى الصفة العامة الى يوسف لنفيه
لعدم دخوله في المضاف اليه قه ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اي يجوز في
المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم
الزيدون افضل القوم لكونه مشابها لافعل من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز
المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى
القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث وجود
الاضافة فيه وعدم الاضافة في افعل من قه واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي
واما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلا بد
فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتهما افعل
من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما ومثلهما ظاهرة قه والذي بمن مفرد مذكر لا غير اي اسم
التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا الضمير وانما كان كذلك لانه لا يمكن تثنية اسم التفضيل
ولا جمعه ولا تأنيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث قبل معنى الاسم
بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه قه ولا
يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء هو في المعنى لمسبب مفضل الى آخره اي افعل التفضيل لا يعمل
في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء والمسبب مفضل باعتبار ذلك
الشيء مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه

وهو الكحل

ص ١١٢

وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين
زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه
بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل وانما قال ولا يعمل في مظهر
لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط قه لانه بمعنى حسن
الى آخره هذا بيان اي علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور اي انما عمل ح لانه بمعنى
حسن لان معنى قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك ما رأيت
رجلا يحسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط
فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ح لرفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل
في مثالنا المذكور وهو احسن لكان خبر مبتدأ والكحل مبتدأ فيلزم الفصل بين احسن
ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز قه ولك ان تقول احسن في
عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول هذه العبارة اخرى اخصر واخف
من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد قه وان قدمت ذكر العين الى آخره اي فان قدمت ذكر العين
على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رأيت كعين
زيد احسن فيها الكحل اي ما رأيت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده
سيبويه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به
ركب اتوه تأية واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع

فيهما م

مظلم ع

احرف ع

على ا

ولا ادري في محل النصب لانه حال

على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من وكوادي السباع مفعول ثان لقوله لقوله
ولا ادري حين جملة ظرفية حال من وادي السباع ووادياً منصوب بانه مفعول اقل
لقوله ولا ادري بواقل صفة لواديا او ركب فاعل اقل وتايبة تميز من اقل واخوف عطف
على اقل وما في قوله الا بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تميز بمعنى سرى

مبحث الفعل

فيكون صفة واقعة موقع المصدر قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلاثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن
باحد الازمنة يخرج الاسم ونحوه وينبغي ان يراد بها الكلمة وبالدلالة الاولية وبالاقتران
الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم قوله ومن خواصه الخ
فقوله ومن خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاتبعه الاول
مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضي الى الحال
او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما
لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم

الجزم

بالفعل لاختصاص الجزمية به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص التاء التانيث الساكنة
بالفعل لان وضعها ليدل على ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيدنا التاء التانيث الساكنة نحو
تاء فعلت والمراد به الضمائر المرفوعة البارزة المتصلة لا متناع ثبوت الضمائر المرفوعة
المتصلة البارزة في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت
بالاسم لزم اجتماع الاعراب في المثنى والواو في الجمع فلم يتصل بي في الواحد ايضا طردا للباب.

قوله

ص113

قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان انت
فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج
ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت
ضربت ونحوه وبعت والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل امس للعلم به قوله مبني على الفتح
مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى او خبر مبتدأ محذوف اي وهو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على
الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو
ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل
بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع المتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال ومع غير الواو لانه لو
كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت
قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت

للجملة التي يشبه بها الاسم نكرجل

يخرج الماضي والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا يتبين للجملة التي يشبه الاسم
احد حروف نايت او مع وهي وقوعه بكل واحد منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك الفعل
بها الاسم نكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع نحو يضرب
لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف
يضرب قوله فالهمزة للمتكلم بعيني لمعاني حروف نايت فالهمزة للمتكلم علامة المتكلم المفرد
مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق

نحن مذكرين كان او مؤنثين او احدهما مذكرا والآخر مؤنثا ومجموعا كان او مؤنثا و
قد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تع نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ومثناه
وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطبة المؤنث ومثناه
وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليتوافق لفظ
انت وللمؤنث الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغائب
غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغائبة تقول
زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون النساء يضربن قه حرف المضارعة مضموم
في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف
وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه
وبين الثلاثي الا ترى انك لو فتحت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما
حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي نحو افتعل و
انفعل واستفعل وغير ذلك قه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التاكيد ولا نون
جمع مؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب
هذا النوع لمشابهته للاسم على ما عرفت وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نونا التاكيد
لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره في نحو هل يضربن يضربن
لو اعرب فعليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جائز وانما لم يعرب اذا اتصل به
نون الجمع لان هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول

السكون

السكون يتعذر الاعراب في عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب
اذا لم يتصل به النون المذكور ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد
انه لا يعرب من الفعل الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان
كذا يجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب
لا متعلقه لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع قه واعرابه رفع ونصب وجزم
اي اعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جر لتعذر [illegible]
الاسم قه فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع [illegible] في الاعراب
فانها تختلف في الاعراب ليعطي كل صنف [illegible]
البارز المرفوع الذي هو [illegible]
المؤنث اعرابه بالضمة [illegible] والسكون حال الجزم ونقول هو
يضرب ولم يضرب [illegible] المضارع الذي لا يكون في آخره
الف ولا واو ولا ياء [illegible] والمتصل [illegible] وحذفها في اعراب المضارع المتصل
به الضمير البارز المرفوع [illegible] النون حال الرفع وحذفها حال
الجزم والنصب [illegible] وانما تضربان وهم يضربون وانتم
تضربون وانت تضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا
ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتهما صورة المثنى والمجموع في الاسماء
وانما يسقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة حال الجزم فكذلك

النون و انما سقط النون حال النصب تبعا للنصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
فكما تبع النصب الجر في الاسماء تبع النصب الجزم في الافعال قه والمعتل بالواو والياء الى اخره
اي واعراب المعتل الآخر بالواو والياء نحو يغزو و يرمي و يقضي بالضمة تقديرا حال الرفع
لاستثقال الضم على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول هو يغزو و يقضي ولن يغزو
ولن يقضي لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز لم يقض لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذفه
قه والمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع والفتحة حال النصب
تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة
قه ويرفع اذا تجرد عن الناصب والجازم اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل
اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قه وينتصب بان ولن وكي واذن الى اخره
اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف
المذكورة فلما فرغ عن عدها قال فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر
وان في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة
من المثقلة لوجوب ذكر سوف او السين او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب
في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون قه والتي تقع بعد العلم هي المخففة من
المثقلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون ان الناصبة
للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم
التحقيق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع ولابد

ان يكون

وليست هذه اي ان التي
تقع بعد العلم نحو علمت ان
سيقوم هي ان المخففة
من المثقلة ح

ان يكون المضارع مع السين او مع سوف او مع قد او مع حرف النفي ولهذا اورد
مثالين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف وللفرق بين ان الناصبة والمخففة قه
والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن
فيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت
ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قه ولن نحو لن ابرح
اي مثال لن الناصبة قوله لن ابرح ومعنى لن ابرح نفي للاستقبال ولهذا لا تستعمل
الا مع الفعل المستقبل وهو آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد قه واذن
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما
ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم
توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذا
تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذا اظنك
كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع قه واذا وقعت
بعد الفاء والواو فالوجهان اي اذا وقعت اذا بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا
آتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما
بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقلا من
غير نظر الى حرف العطف فكان غير معتمد على ما قبلها قه وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة

ومعناها السببية اي ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي ان يكون ما قبلها
سببا لما بعدها فان الاسلام سبب دخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو
اختيار المص نسيج ابن حجر والنصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام
عليه كقوله تع لكيلا يكون على المؤمنين حرج قه وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
اي ينتصب ما بعد حتى باضمار ان بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها ينتصب خ
سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى
ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترتب عند ذلك السير من
غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي السببية وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس
بمعنى الى ان تغيب لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما يضمر ان بعدها لكونها
حرف جر لامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون في تقدير الاسم نحو في المثال
الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا في المثال الثاني
يحتمل ان يكون بمعنى كي وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل النظر الى ما قبلها وفي
الثالث بمعنى الى ان وما بعدها مستقبل تحقيقا قه فان اردت الحال تحقيقا او حكاية
اي فان قصد كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بارادتك الحال تحقيقا
نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت مخبر عن السير حال الدخول وتقديره كقولك اليوم
سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت امس فقصدت الاخبار اليوم عن تلك

الحال

الحال كانت حرف ابتداء فيرفع ما بعدها وانما لم ينصب لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر
وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع
والرجاء الدالين على الاستقبال مع تحقق المنافاة بين الحال والاستقبال قوله وجب السببية اي
اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها
وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه
فالمرض هو السبب عدم الرجاء قه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في كان الناقصة
اي ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء ح امتنع ان يقع كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان
الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فبقي كان الناقصة
بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها ح امتنع ايضا
ان يقع اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له
بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك بوقوع السبب وانه محال قه وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي اذا كان تامة
جاز ان يقع كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة
بلا خبر وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قه وايهم سار حتى يدخلها
بالرفع اي واذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع
لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان سبب الدخول هو
السير لا السائر المعين وههنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعيين السائر قه ولام كي

نحو اسلمت لادخل الجنة اى مثال لام كى اسلمت لادخلت الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت
لام كى لانها بمعنى كى وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف جر على الفعل
فقدرت ان يكون ما بعدها فى تقدير الاسم قه ولام الجحود لام تاكيد بعد النفى التى ينصب ما بعدها
الفعل بتقدير ان هى ان لام كى لام زائدة لتاكيد النفى الداخل على كان كقوله تعالى وما كان
الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام كى للتعليل بخلاف هذه ولزوم اختلال المعنى (ان لام كى ص)
بحذفها بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا فى لام كى قه والفاء (الى ص)
بشرطين آخرين اى وينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا
لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثانى ان يكون قبلها احد الامور المذكورة
فى الكتاب لان ما قبلها ليس سبب لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم تجز فى الموجب
الا فى الشعر كقوله شعر ساترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا واراد به بيان الحق استريح
مثال الامر زرنى فاكرمك ومثال النهى لا تشتمنى فاضربك ومثال النفى لا يقضى عليهم فيموتوا
ومثال الاستفهام فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمنى يا ليتنى كنت معهم فافوز
فوزا عظيما ومثال العرض الا تنزل بنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام منى
والتقدير الثانى لا يكن منك شتم فضرب منى وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فيموتهم وتقدير
الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لنا كونا معهم ففوزنا عظيما
وتقدير السادس ليكن منك زيادة فاكرام منى وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول
سبب للثانى وجب اضمار ان ليعلم انه كك ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء فى تقدير المصدر

وهو للعطف

وهو للعطف فوجب ان يجعل ما قبلها ايضا فى تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل
واذا تقرر ذلك فتقول ائتنى فاكرمك جملة وتقديره لانه فى تقدير ليكن منك اتيان فاكرام
منى واذا كان كذا لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا
نظرا الى المعنى قه والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى ينصب بعد الواو
باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية والثانى ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة
والعلة فى اشتراط الشرطين مثل العلة المذكورة فى الفاء والاحكام كاحكامه لان الواو كالفاء
فاضمار ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف
الاسم على الاسم مثال النفى لا اكلمك اضربك وتجفونى فالمراد هى اجتماع الامرين ومثال
الاستفهام هل تعيننى واكرمك فالمراد عنه اجتماع الامرين اعنى الاعانة والاكرام ومثال (يعيننى ص ر)
النهى قوله شعر لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهى عنه ههنا هو
النهى عن الشىء مع الطلب مثله ومثال الامر زرنى فاكرمك والمطلوب هو الزيارة مع
الاكرام ومثال التمنى ليتك ومثال ليت لى مالا وانفق فالتمنى هو حصول المال مع الانفاق
ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير او هذا
معنى الجمعية فى كل واحد منها تقدير الاول لا يكون منى خدمة وجفاء منك تقدير الثانى
هل حصول اعانة لى منك واكرام لك منى وتقدير الثالث لا يكن نهى منك عن خلق واتيان
بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لى واكرام لك منى وتقدير الخامس ليت لى حصول
مال وانفاقا منى وتقدير السادس الا يكون منك نزول منك واكرام منى قه واو بمعنى الى

وانفاقا ص ر

ام ح

الى ان اى ينصب الفعل بعدا وباضمار ان لانه بمعنى الى او حتى او الا وايًّا ما كان يلزم
تقدير ان بعدها حتى يكون معها فى تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك
او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى هذا ما ذكره المص فى الشرح والذى ذكره غيره ان او
حرف العطف كالواو الا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثانى لم يدخل
فى حكم الاول بل المراد ان القصد من اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر فى تقدير المصدر قدر
قبل او كى ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن منى لزوم او اعطاء منك وهو
فى قوة قولك لالزمنك الى ان تعطينى حقى او حتى ان تعطينى قوله والعاطفة اذا كان المعطوف
عليه اسمًا اى ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسمًا لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقولها للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف
قه ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة اى ويجوز اظهار ان مع لام كى ومع الحروف العاطفة
على الاسم اما مع لام كى فللفرق بين لام كى ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زائدة
ولام كى غير زائدة واما مع الحروف العاطفة فلكثرة اهتمام عطف الفعل على الاسم ظاهرًا قه ويجب
مع لا فى اللام اى ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان اعلم انه
يمتنع اظهار ان مع غير لام كى والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخصر فالتزموا
حذفها فهذه الحروف التى يضمر بعدها ان ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب
وقسم يجوز قه ويجزم بلم ولما الى آخرها اى يجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو ثمانية
الى جوازم الفعل وهى قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم فعلين الاولى اربعة

وهى لم ولما

ام ح

صـ ١١٨

وهى لم ولما ولام الامر ولا فى النهى قه وكلم المجازات عطف على لم وهو القسم الثانى من القسمين
المذكورين اعنى جازم فعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان
للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو
حيث واذ ليمنعهما عن الاضافة المانعة عن الانجزام وكان المضاف اليه رفع لوقوعه موقع
الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما مجردًا عنها وهو اين فى المكان ومتى فى
الزمان كقوله تع متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما
وهو انى كقوله فاصبحت انى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر وغير الظرف ما ومن واى
ومهما واذ امثلته قوله ارى العمر كنزًا ناقصًا كل ليلة وما تنقص الايام والدهر ينفد ومن يكرمنى
اكرمه وقوله تع اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تع مهما تأتنا به من آية الآية والاصل فى
مهما على وجهين احدهما ما على ان ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما ثم ابدلت من الالف الهاء
لتحسين اللفظ والثانى ان يكون مه والتعاقيل بالعطان قائلًا قال لى افعل ما لا يعتذر
عليه فقال المخاطب مه ما يفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة ويجزم بها كما يجزم بما وانما لم يتضمن
هذه الاسماء معنى لو مع انها حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون الاستفهام
ولو ليس كذلك بل للماضى قه واما مع كيفما واذا ما فشاذ لا يقاس اى الجزم بكيفما واذا ما شاذ
لاستحالة المعنى فى كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اى حال هو عليها وللمنافاة بين اذا
وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم قه وقد يجزم باذا فى ضرورة الشعر كقوله
واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر واوكل غاية تنجلى والكوفى يجوز الجزم بكيف مع ما

اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله
اين يعرف بناء العداة نجد بناء
يعرف العيش بنا للتلاق وكقوله
سما ليعنى فردين مرحف برده
الغفا اليك وتستطارا وكقوله صح
لتشح ناديها قتاحى لك ممونين

و بدونها قه وبان مقدرة عطف على قوله لم اى ويجزم الفعل المضارع بان مقدرة
وقد يجيء بيانه قه فلم يقلب المضارع ماضيا اى لما فرغ من تعداد الجوازم شرع في تبيين
معانيها فقال لم يقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه ولما مثلها اى ولما مثل لم في قلب
المضارع الى معنى الماضي ونفيه قه وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل منها اى الفرق بين لما
ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اى وتختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى الزمان
الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفع الندم اى عقيب الندم ولم يلزم استمرار الا
الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفع الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي
الى وقت الاخبار لان زيادة معناها بزيادة ما وتختص ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم
زيد ولما اى ولما ينفع لان اصلها لم زيدت عليها ما فناب مناب الفعل وقوطا وحذف
الفعل مع لم شاذ كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت
وان لم واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر كقوله فاضحت مغانيها
قفار الكهار رسومها كان لم سوى اهل من الوحش يوهل ولما مشترك بين كونه اسما وبين
كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع
قه ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اى ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل
مبنيا للمفعول لزمه مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمه مسندا الى المتكلم والغائب واما في غيرهما
فنادر كقوله فبذلك فلتفرحوا قه ولا النهي ضدها اى لا التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي
يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع الانواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا

زمان م

او غائبا

16

ص ١١٩

غائبا او متكلما قه وكلم المجازات تدخل على فعلين اعلم ان كلم المجازات وهي المذكورة
من قبل تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني مسبب
ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان المراد بالسببية هو السببية في العقل
لئلا يشكل بمثل ان وجد النهار طلعت الشمس مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول
الاول في العقل سبب لحصول الثاني قه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تكرم اكرم
فالجزم في كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا
والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت والجزم ايضا واجبة في الاول لكونه معربا ووجود الجازم
فيه واشارة اليه بقوله فان كان مضارعين الى قوله فالجزم اى فالجزم واجب وان كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما
الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء
الذي هو ابعد منه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير و
مثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار
اليه بقوله وان كان الثاني اى وان كان الجزاء مضارعا واللغة الاول ضعيفة لان
الثاني معرب والجازم موجود وان كانا ماضيين نحو ان جئت جئت فلا جزم في كل واحد
منهما لكونهما قه واذا كان الجزاء الذي يجب والضابط فيه انه اذا اثر حرف الشرط
في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره
فيه جاز الامران وان لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط فاشار

الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اى اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه ح وهو جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تع ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض الماضى المحقق وهذا رأى الثانى بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اى وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اى فهو يقوم وترك الفاء من حيث لم يجعل خبر مبتدأ بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذا اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تع فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل لا لنفى الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على معلوم واحد وجاز ترك الفاء ان يجعل لا لمجرد النفى فكان لحرف الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال و انما قيد المنفى بلا لان المنفى بما او بلن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط لان المراد بالمنفى بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفى بلن هو الاستقبال ... والى الثالث بقوله والا فالفاء يعنى اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتة ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كانت جملة اسمية كقوله تع فان مت فهم الخالدون او امرا كقوله تع قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى

او نهيا كقوله تع

او نهيا كقوله تع فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او بلن كما مر الى غير ذلك قه ويجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجئ موضع الفاء فى غير الجملة الاسمية لانها ... قه وان تقدر بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية اى يجزم الفعل المضارع فان مقدرة بعد الافعال الخمسة التى هى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثانى نحو اسلم تدخل الجنة اى ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اى ان تعرفنى بيتك ازرك وليت عندنا تحدثنا اى ان كان عندنا تحدثنا والا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا والمعنى فى الجميع ان وقع الاول وقع الثانى لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون فى ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا اى لجزم فى النفى اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر تحقيقا او تقديرا ليدخل فيه حسبك ينم الناس فان حسبك بمنزلة اكفف كانه قال اكفف ينم الناس قه وامتنع لا تكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر تقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائى فانه جوزه اعتمادا على وضوح المعنى

قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا التعريف لامر المخاطب المبنى للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر لخروج امر الغائب وامر المخاطب للمفعول عنه

التعقيب

الاسمية لان اذا التى للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة مع

ولهذا ايضا لا يجوز الجزم فى المنفى فلا يقال ما تاتينى تحدثنى لان تقديره ان لم تاتنى تحدثنى والحاصل من قولهم الجزم لا يكون فى المنفى مطلقا صح فى النهى حيث لم يصح المعنى وحيث صح يجوز

ونحوها صيغة يطلب بها الفعل شامل لغيره من امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول نحو
وتركه من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب
المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله يحذف حرف المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
في القراءة الشاذة ومثل الا تضرب زيدا لانه ليس بحذف حرف المضارعة قوله وحكم آخره
حكم المجزوم اي وحكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو
والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون
كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا وانما كان حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من
حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوما لكونه
مبنيا عند البصريين لعدم علة الاعراب وعدم مشابهة الاسم باحد حروف المضارعة قوله وان كان
بعده ساكن الخ اي كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة
ثم ان كان بعد حرف المضارعة متحرك تسكن آخره وتجعل باقيه امرا تقول في تعد عد وفي
تضارب ضارب والهاء في قوله بعده عائد الى حرف المضارعة ولم يذكر المص هنا [illegible]
لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق
به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان
بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس
الا ترى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول او
بمضارع المبني للمفعول او بمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس بامر الرباعي

ولو قلت

ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي ولما فرغ عن كيفية بناء الامر الثلاثي
اورد امثلته وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مضموم
والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث ان يكون مفتوح وان كان بعده
ساكن وهو رباعي زدت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع
الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين وتكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة
في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين
في المتكلم نحو ااكرم وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم طردا للباب قوله فعل ما لم يسم
فاعله وهو ما حذف فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند الى ما يقوم مقام
الفاعل للاختصار او للابهام او للجهل بالفاعل وغيره والغرض من ذكره ههنا كيفية
بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره للتمييز بين بناء المفعول ولم يقتصر على
ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل آخره لانه لم يتميز في
مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ولا تاء واما اذا كان في اوله همزة
وصل فيضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة لرفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر
استخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على
ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج نحو قولك وانطلق و
اقتدر واستخرج واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل وتفاعل فيضم التاء مع الحرف الثاني
تقول في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس بمضارع علم
وجاهل والثاني في قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وعلة ضم التاء لحوق اللبس

الى علة جميع ما ذكره من قبيل له ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم في بناء ما لم يسم فاعله في

الماضي المعتل العين ثلث لغات احديها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلها (الفعل م)

قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فقلبت الواو ياء لانكسار

ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين ولا يدركه البصير وهو (للنظ بالضم من غير التلفظ به)

وهو فصيح ليؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة قول وبوع

بالواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا للضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله

والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء الواو اعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على

اطلاقه ليس لان عور وصيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة الفاء ومثله (اي كتبه وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذفت الواو)

باب اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من

الثلاثي في بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين باب اختير وانقيد في انه يجوز فيه ثلث

لغات دون باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقود فان

تير وقود مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء

فجاز فيه ما جاز في بيع وقيل واما الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم وما قبل

مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء او الواو فلم يجز فيه ما جاز

في مثل قيل وبيع وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره اي ان كان الفعل

الذي يراد ان يبني منه ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء (الفاعل)

ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يفد في مثال يعلم و

على الضم في مثل يخرج تقول في يضرب يضرب له ومعتل العين تقلب الفاء اي ان كان

ص ١٣٣

مضارعاً الذي يبني منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا واوا كان او

ياء تقول في يقول ويبيع ويقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو والياء

الى ما قبلهما وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا فصار يباع ويقال

المتعدي وغير متعدي الفعل اما متعد واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او

لا يتوقف والاول هو متعد نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب

والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به نحو القاعد وغير المتعدي

يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة نحو اذهبت زيداً وتضعيف العين نحو فرحت زيداً

وحرف الجر نحو ذهبت بزيد له والمتعدي يكون الى واحد واثنين اي المتعدي يتعدى

الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لاقتضاء معناه اياهما وهو على

ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار

على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيداً درهما وكسوت زيداً جبة والثاني ان يكون

المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيداً

فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعطى واعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث

الا ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة باصالة بلا خلاف فان علم متعدي الى مفعولين و

اذا دخلت عليه الهمزة متعدي الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل معنى يريد لسببه مفعول

فاذا قلت اعلمت زيداً عمراً جاهلا كان معناه صيرت زيدا اذا علم بان عمراً جاهل وكذا

ارى واما البواقي فمتعدية بنفسها الى واحد والى آخر بواسطة حرف الجر تقول انبأتك

عن زيد وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها
الى ثلثة مفاعيل وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كحكم مفعول اعطيت بمعنى انه يجوز ان يذكره منفردا
من غير ذكر المفعولين الآخرين ويجوز ان يذكره مع ذكر المفعولين الاخيرين كما انه يجوز ان
يذكر المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان يذكره مع ذكر الثاني قه والثاني
والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعول هذه الافعال الثاني والثالث معا ولا اقتصار على
احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعول الافعال الثاني والثالث مفعول
باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا خير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني
والثالث واعلمت عمرا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا
من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني قه افعال القلوب ظننت وحسبت
الى آخره اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدأ والخبر
لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاولى للظن والثلثة الاخيرة
للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة
عن العلم قلت علمت زيدا قائما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قائما وتنصب
الجزئين اي المبتدأ والخبر الا في مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال
القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية
قه ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اي خصائصها الخصائص جمع وهي ما يختص بالشيء ولا ان ذكره

خصائصها

بغير ذلك الشيء

١٢٣

بغير ذلك الشيء من خصائص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز
ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم
لكون هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر وكما انه لا بد للمبتدأ من الخبر وبالعكس
لا بد لاحد المفعولين من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدأ والخبر
وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدأ او الخبر كما جرى على ان حذف احد مفعولي باب حسبت
واقع في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
قه ومنها جواز الالغاء الخ اي ومن خصائص هذه الافعال الالغاء اذا توسطت بين المفعولين
نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت لاستقلال معموليها كلاما لكونهما
مبتدأ وخبرا على تقدير الغائها مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر واعلم ان تقدم معمول
احد معموليها عليها كتقدم احد معموليها عليها في جواز الالغاء نحو متى تظن زيد
منطلق لان تقديم معمول المعمول كتقديم المعمول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا
تاخرت او توسطت لعدم استقلال معموليه كلاما والمراد بالالغاء والمراد بالالغاء
ابطال العمل لعارض وهو الشرط التوسط او التاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز
الالغاء جواز العمل اذا تاخرت او توسطت ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه
لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء
اذا تاخرت وهذه الافعال يكون في معنى الظرف ح بمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في
ظني قه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام اي ومن خصائص هذه الافعال

[illegible]

تقديم

[illegible]

تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون المعنى لسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو عملت لم يكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين اللذين هما في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليها بالحقيقة وعدل عنه في لفظ اللفظ من حيث اللفظ رعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى رعي حيث هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالمتعين انما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تع لنعلم اي الحزبين احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق نحو ايهم علمت زيدا قه ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد اي ومن خصائص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك مما لم يجز في سائر الافعال ولا يقال ضربتني لان الغالب في سائر الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره ولو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق الفهم الى ضربتني انت فلدفع هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ولجوازه هنا لان هذه الحركة لغيرها غفله التابع وليس كذا هذه الافعال لانها تعلق بالاعتقادات والتعلق بين العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فافهم فاذن لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضى لايراده وهو الالتباس اعلم ان افعال القلوب غيرها تشترك ان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا

يعود الى

١٢٦

يعود الى المفعول المقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ضرب ضميرا عائدا الى زيد لان المفعول فضلة لا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند ولبعضها معنى آخر تتعدى الى واحد اي وتستعمل هذه الافعال لا تتعدى الى مفعول واحد ومنه قوله تع وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تع ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت ناقتي اي اصبتها ورأيت من رؤية البصر تقول رأيت زيدا اي ابصرت قه افعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي ولقائل ان يقول ان سائر الافعال يقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها قه وهي كان وصار واصبح الى آخره اي هذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله وليس قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وح كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء كالغرارة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بل حصل شيء آخر دون حاجتك كالكيل مثلا

لان مصدر الكون الافعال
2

اى ما عرفتهم

اي ما جاءت هذه على حالك

نحو ما جاءت حاجتك اي ما جاءت هي على قدر حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وح كان
معناه اي شيء جاءت حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى عن
الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما سمع من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من قبل علي
رضي الله عنه ليستدعي منهم الرجوع الى الحق وقعدت كانها حربة اي وقعدت فقعدت بمعنى تقرير
على صفة اي بمعنى صار في قول الاعراب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت
شفرته والظاهر انه مخصوص بحاله ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا وتدخل
على الجملة لاعطاء الخبر حكم معناها اي هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر لاعطائها
بهما والخبر اي المبتدأ حكم معناها ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناه لاعطاء
هذه الافعال جملة الاسمية حكم معناه واعلم اني لم اعرف فائدة الحكم في قوله حكم معناها فيرفع
الجزء الاول اعني المبتدأ بانه اسمها وتنصب الجزء الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول
نحو كان زيد قائما فكان افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد قائم وهكذا في الكل فكان
يكون ناقصة الى اخرها اي كان ثلاثة انواع احدها ناقصة وهي ثلث احدها التقرير المبتدأ على
صفة الخبر في الزمان الماضي سواء كان دائما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد
غنيا وهذا لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر و
المطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت وهذا معنوله وبمعنى صار وهو
معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وح تقع بعدها جملة تفسيره ذلك
الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع فان قيل

والمطي الناقة الحمالة

اذا كان

اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان تكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة
لامتناع كون اقسام الشيء قسيمة له وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخير كذلك قلنا انما عدل
عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخيرين لوجود اعم خبر الناقصة
الاخيرين دون الاول والثاني ان يكون تامة وهذا اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف
على قوله يكون ناقصة والتامة فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية
كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن والثالث ان يكون
زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم لافادتها الزمان الماضي والغاؤها في اللفظ
والاحوتها خبر اخ وثانيها ان يكون زائدة في اللفظ والمعنى كقوله تع كيف نكلم من كان
في المهد صبيا وانما زيدت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما ذكر هذين
القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ وصار للانتقال اي صار
للانتقال من شيء الى اخر باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء واصبح وامسى واضحى الى اخرها
اعلم ان هذه الافعال الثلاثة لها ثلاثة معان احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها التي
التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا و
ثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح على
هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي ح تفيد معنى الدخول في هذه الافعال ح
نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وظل وبات الى اخره اعلم ان ظل وبات يجيئان
بمعنيين احدهما اقتران مضمون الجملة بوقتيهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار

ظل ص

وبات لاقتران مضمون الجملة بالبيت تقول زيد فعلها وبات زيد مكرما والثاني بمعنى صار
كقوله تعالى ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان وما زال وما برح وما فتئ وما
انفك الى آخره اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله اي في زمانه
يمكن قبوله في المعتاد نحو ما زال زيد اميرا اي منذ كان قابلا للامارة لا في حال كونه طفلا
ففاعل قبل في قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها
النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال
للنفي ودخول حرف النفي النفي بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات لكون
هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها قوله ولهذا لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما كما لم
يجز ان يقال كان زيد الا عالما قوله وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي دام
لدلالته توقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام جلوس
زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن ثم ... افتقر اي احتاج
الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه
قوله وليس لنفي مضمون الجملة الى آخره اي وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال
العرب كذا تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا وقيل لنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره
قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا فهذا النفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهي
نفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية بانه تعالى لما اخبر عن العذاب يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق في الحال لتيقن وجوده اخبر انه تعالى هو المستقبل بهذه الآية

ان تقول

ص ١٢٩

ان تقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر لاستعمال
العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها
جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها ففيه ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهي في تقديمها
عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من
كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحة والمانع من التقديم منتف
والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اولها ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما نافية والثاني
ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا
كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على المصدر ولم يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا
القسم على انفسها الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام ووجهه ان ما النافية لما دخلت (الا ابن كيسان ح)
الافعال الدالة على النفي صار للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم
خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام
والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي (القسم ح)
وامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم
معمول الفعل عليه واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا و
انما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس

ام ع

مضر وغيرهم ووجه الاستدلال بهم ان يقوم باتيهم معمول لمعروف الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع المعمول الاحيث يصح وقوع العامل فيه ولقائل ان يقول كان من الواجب على المص ان يجعل ليس وما في اوله ما الثانية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بان لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه قه افعال المقاربة الى اخره اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افرد عليها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه قه فالاول عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء وعسى وهو غير منصرف لمعنى انه لا يتاتى منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل لكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاشتقاق ولهذا لا يستعمل في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير قه وتقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد نه الى انه يجوز فيها لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان تقريرا لمعناه في الرجاء ولعوقيه له ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا وقد يشذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا وهي جمع البؤس وهو الباس اي الشدة والشرة واشار الى هذه اللغة بقوله عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فتستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب

والمنسوب اليه

١٢٧

والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم المفعول الآخر وهذا كما يقال في سمعت انه يمشي كان مفعوله الاول مما يسمع فيقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر وتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل هيهنا شيء آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان تقوم الهندات واما قوله تع عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم العائد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ ما بعده خبره تقول على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن قه وقد يحذف ان اي وقد يحذف ان من الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا قه والثاني كاد اي والقسم الثاني وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر للمقاربة وعسى رجاء وهو خبرا محض فلذلك تصرف وفاعلا اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من

من الحال من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد تدخل ان على
خبره تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمحى فه واذا دخل النفي على كاد فهو
كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا دخل عليها
النفي كانت للنفي لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال
على الاصح لاختلاف فيه كما صرح به بعد ذلك وقيل يكون للاثبات اي وقال بعضهم ان النفي اذا
دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقد ذبحوا فالذبح يدل على الفعل وما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا
فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح ووجه الاستدلال انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس
الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا انه الاثبات كان للاثبات واجيب
عن الاول انا لا نم ان ذبحهم في ثاني الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذبح في الاول
الحال لاختلاف الوقتين يدل عليه تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي
وغير ذلك واعلم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد ليأتي يفهم الاثبات فانه يفهم منه انه يأتي
بعد ان لم يقارب الشروع وهو الذي حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نم ان فهمهم الاثبات
دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون مذهب من خطاه مذهب من قال انه للاثبات والصواب
ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان الهوى اذا غير المحبين لم يقارب حتى التغيير وهو
ابلغ من نفس التغيير فه وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم

المطلع ح

ان كادوا اذا



